نحو مجتمع إسلامي موحّد:

مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية

أســس ومنطلقــات

بقلم

١٥ علاّمة وباحثاً ينتمون لمختلف المذاهب الإسلامية

التصدير: للشيخ عبد الله العلايلي

تصدير

بقلم: الشيخ عبد الله العلايلي.

كان الاسلام، وكان التوحيد.. واتسقت كلمته أيّما اتساق وانتظمت عبارته أيّما انتظام، ودوَّى الصدى في سمع الدنيا وموج الدهر، بكلمة: لا إله إلا الله.

ولا يَصرِفْك عن هذا القول، زعم زاعم بأن التوحيد طبع غيره ووسم سواه.. فأبحاث العلماء في درس الدين المُقارَن مطبقة على القطع بهذه الحقيقة في غير تنكُّب ولا تحرُّف، شأنَ البديهية المستغنية بذاتها عن البرهان.

والبديهية كما أظنك تعرف، حدّدها المناطقة· بالقضية التي برهانها فيها، أو بتعبير أوضح: المبرهنة بنفسها على نفسها.

وحسر هؤلاء الباحثون القناع عن وجه الحقيقة الناصعة التي تنزل الأشياء منازلها، فاليهودية نعتوها بأنها ديانة قَصْر، فالتوراة مليئة بمثل: لا تقرب قرباناً لغير إله إسرائيل، فان إله إسرائيل غيور؛ فهي بهذا لم تنفِ السِّوَى والغَيْر كلية، وإنما كل ما كان منها أنها قصرت شعباً بعينه على رب بعينه.. فأين هي من التوحيد؟ وهيهات هو منها.

وأما الديانة الأخرى ذات الأقانيم الآيلة الى الواحد، فانها في البحث الديني المقارن: ديانة استئحاد او استيحاد «ووزن استفعل من جذري: أحد، وحَدَّ، يعني الطلب والنشدان والصيرورة كما هو مبسوط في علم الصرف. فمعنى الاستيحاد وأصله قبل الإعلال: استوْحاد، والواو إِثْر كسرة أي بعد كسرة تقلب ياء، فالمعنى إذن: الأيلولة إلى الواحد».

ومهما يكن فالاستيحاد أقرب الى التوحيد من معتقد القصر البحت، المستولد من أنانية ذويه؛ فإلههم وَقْفٌ عليهم وهم وقف عليه، فضنوا عن التبشير به.. وهذا في الواقع هو المصدر الحق لإمساكهم وقعودهم عن الدعاوة لنشر الديانة والانكفاء

بها على ذات أنفسهم أنَّى أقاموا وحيثما تقلبوا ولبثوا من دنيا الناس. حتى مبدأ الاختيارية والاصطفائية «شعب الله المختار»، كان مُجْتَلَى رشح أنانية فاض إناؤها سكباً، حتى فوق مرتقى أي إنسان.

ومع ذلك، يظل في الناس من يمد غوايتهم هذه، ويحتضنهم...

***

أظنني ذهبت بعيداً مع داعية استطراد، دفعاً لشبهة تعلق في أذهان الكثيرين، فأمسك من ذات نفسي عن نازعة إملاآتها، وأكتفي كما كان يقال: بحسبي من القلادة ما أحاط بالعنق، لأعاود المضي في مَحجَّة الموضوع وجادَّة طريقه.

فالاسلام كان السبَّاق إلى التوحيد بالمعنى المطلق، او بتعبير الإشراقيين من أصحاب النُسُك العقلي: «الهُوَ الأعلى». وأحدد هذا التحديد، استبعاداً لدعوى «الأخناتونية» وأنها البادئة بالوحدانية.. وأنا ما كنت لأسقط زعمهم فيها، ولكني أحصرها في دائرة المتشخِّص المتعيِّن من الربوبيات، لا في دائرة المطلق. حين نادت بتأليه او قل معي· بتصنيم القرص الشمسي «أتون» أي جعله الصنم الواحد الأحد.

وما كان بهذه المثابة الإطلاقية، لا يقع الاختلاف فيه على الثابت الراسخ، بل على المتفرغ والمتحول. والى هذا، أشار الحديثان الشريفان كلاهما:

أحدهما وهو صحيح صحيح من حيث الرواية: بعثت بالحنيفية السمحة.. أما الآخر وفيه مقال فهو: اختلاف أمتي رحمة(١).

---

(١) هذا الحديث المعزو الى الرسول، بسط القول فيه الإمام عضد الدين الإيجي في الجزء الأول من كتابه الضخم. المواقف، وهو أوسع مصنف في علم الكلام كما يعبر الاسلاميون، او في اللاهوت كما يعبر سواهم.. وقفّى على منواله الإمام الدوّاني في شرح العقائد.
هذا من جانب الشرح والبيان، وأما من جانب التخريج وإبانة منزلته في علمي الدراية والرواية المتعلقين بالأحاديث النبوية، فعليك بالرجوع الى كتاب: التسهيل الى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس، للشيخ غرس الدين محمد بن أحمد المتوفي سنة ١٠٥٧هـ وترجم لغرس الدين هذا، المؤرخ المحبي في كتاب: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ج ٣ ص ٢٤٦.
وجاء اسم الكتاب هذا في كشف الظنون لحاجي خليفة بصيغة أخرى هي كشف الالتباس فيما خفي من الحديث على كثير من الناس ج ١ ص ١٨٣.
والغريب أن إسماعيل محمد العلجوني المتوفي سنة ١١٦٣ هـ، صاحب الكتاب المتداول الشهير باسم: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس، لم يشر إليه في جملة من أثبت أنه أخذ عنهم، مصنفه المذكور مع قربه عهداً واسماً ومحتوى.
ومهما يكن، فقد أوسع العجلوني الكلام على حديث «اختلاف امتي رحمة» انظر ج ١ ص ٦٤ ـ ٦٧ ط القدسي في القاهرة.

والمعنى المتحصل منهما جميعاً، التوحد في الكُنْه أي الجوهر، وإعمال الفكر فيما دونه، باستمرار ودون توقف، تصوراً وتشعيباً.. لأنه إسلامياً دائر في نطاق ما هو سمح رحب، فشأنه أنه لا يفضي إلى تنابذ ولا يؤول الى تناكر.

وحذر أن يتناهى الاختلاف المستباح الى الإمعان في النزاع حتى التعادي، فتنقلب فيه حرية الرأي إلى تحجر الرأي، سارعت الشريعة في الآية الكريمة تعلن: وما جعل عليكم في الدين من حرج. سورة الحج ٧٨ : ٧٨، منادية بحرية الارتئاء، والانفكاك خلاصاً من القيود، والانسياق مع رغبة الفكر المتطلع المتجدد.

وبذلك اتفق لهذا الدين في جانبه العملي، أنه استوى على قاعدتي: لا غُلَواء ولا تزمُّت.. ومن هنا، من هذه النقطة بالذات، كان المنطلق الفكري ثم الدعاوي لجماعة التقريب.

نعم، ظاهرة الوقوف الحاسم الجازم عند حد قول او رأي، أملتها السذاجة المفرطة التي طبعت الجماهير بطابع الغلو البالغ في الاتباع. وهذا بدوره وبشكل عفوي، جر الى الوقوع في الويلات، وذلك في مساق تاريخ طويل ومسار دهر دهير.

حتى لنقع عند أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه الأذكياء، على جملة أخبار منها: أنه ما من كرخي «نسبة الى حي الكرخ المغلوب يومذاك بالتشيع» صدف له ومر في بغداد وكان يغلب عليها المنزع المقابل، إلا لقي عنتاً أقله التجهم، والعكس أيضاً أي ما من بغدادي مر بالكرخ إلا واجه الشيء نفسه.

مع العلم أن ابن الجوزي نفسه كان يلتقي عنده هوى الفريقين، فدرسه كان منتدى ومألفاً للفرقاء بل مثابة لهؤلاء وهؤلاء، فحسده منافسوه وبلغ من كيدهم أنهم دسوا عنده من بادهه بسؤال: أيهما الأفضل، أبو بكر أم عليّ، فذهل لوهلة ثم أجاب غير متلبث ولا متمكث: أفضلهما، من كانت ابنته تحته؛ فأكبر الطرفان الجواب وكبَّرا استحساناً، ولكن كلّ مع هواه؟؟

فالكرخي ظنه فضَّل من يهوى لكون فاطمة ابنة الرسول تحته، والبغدادي ظنه فضل من يهوى لكون عائشة ابنة أبي بكر تحته اي النبي.

حرية الرأي التي بدأت رحمة كما نص الحديث، حال بها الحال عن وجهها فغدت شقوة او إحدى البلايا الجسام، لأنها جاوزت نطاق المبدأ السمح الذي هو جوهر الرسالة «اللاحرج في الدين»، وتعلقت بالنافل المدفوع عن الراسخ المطبوع «فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون». سورة الروم ٦٠: ٣٠.

أقول: من هنا كانت دعوة التقريب، وأنا وإن كنت أجفوها ككلمة تقرر التفاوتات في ماهية المذاهب، أوسع لها في ذات نفسي كنقلة إلى الأقوم سبيلاً. وجواز مرور إلى ما هو الأمعن في بابة الصدق، او قل معي: الى اللباب الخالص، إلى أقباس النبوة في معنى ومغزى حديث. أنا الرحمة المهداة.

نازعة الاسلام الى التوحيد، والى كلمته الجَوّابة «الأذان»، من «فم الدنيا» إلى حيث الآفاق ما اتسعت الآفاق.. لا تقريب بل توحد، كالشيء المنظور في مرايا ذات أوضاع؛ فهو هو، وإن كان على أنحاء وأشكال.

وقد أحسن العرفانيون من الهنود صنعاً، حين اسموا مثل هذه البادية. وحدة الكَثْرة، وأزجوا لها مَثَلَ التينة حين جاءت متوحد بزور لا تحصى، وهي هي الحبة ذات النكهة والطعم...

وعبر بي الذهن إلى ما قبل المذاهب ونشوئها في الاسلام لأقع على معنى، ما أجمله وأكرمه، عند شاعرنا الكميت بن زيد الأسدي في البائية من هاشمياته يخاطب النبي:

بك اجتمعت أنسابنا بعد فرقة

فنحن بنو الاسلام، ندعى وننسب.

صاحبنا الكميت، تَهَدّى إلى معنى عضوي جديد للجمهرة الاسلامية الكبرى، فليست هي عنده حشود تلفها حشود، ولا بنود تستتبعها بنود..بل هي متجسد ذوب كل العروق والأنساب ليكونوا بني أب واحد، قد يختلفون دونه ولكن أبداً لا يختلفون عليه.

مفهوم عميق جميل، أن يعيه الناس ويحيونه حياة إنتاج كما يشاء لهم الفلاح «حيٍّ على الفلاح»، وحياة تبتل كما يشاء خشوع الشهود في الصلاة «حي على الصلاة».

فهذه الجمهرة الاسلامية الكبرى وفق عبارة الحديث النبوي «كالجسد الواحد» حركة السكون فيه كسكون الحركة، بل قل معي: قوانين الاستاطيقا فيه ترفد قوانين الديناميقا، لشلال تكامل يصب في المدى الدائم او ديمومة المدى، وينبسط انبساطه في الكائن الاسلامي الكامل او كما دعوته قديماً: المسلم القرآني، وذلك في كتاب: سمو المعنى في سمو الذات، الصادر سنة ١٩٣٩ بالقاهرة.

وجاء صدور هذا الكتاب في الإطار التاريخي، مدانياً لانبثاق حركة التقريب، التي صدف وكان في حواشي حَيِّزها الزمني خِطْبة «شاهبور» ايران للاميرة المصرية.. وما أدرى أكان تسلسل الأحداث تلقائياً أم كان نتيجة تدبير وتقدير. وما يعنيني ذلك من قرب أو بعد، فجل الأمر عندي أني أجفو كلمة التقريب، لأنني أدعو الى التوحد او التمازج في القاعدة الأساس.

ولا أقول: التداخل التلفيقي، فللمذاهب شخصيتها كما أومأ إليه، بل صرح به الإمام مالك لابي جعفر المنصور.. وهي، وإن مختلفةً، تشكل في المغزى الغائي. رحمة كما عبر الحديث النبوي.

فما يُرتَج دونك بابُه في مذهب، تجده مشرع الأقفال والأغْلاق في مذهب آخر.. وعلى هذا النحو يظل المسلم المنفتح سيد نفسه في مسعاه وسلوكه، وذلك في طمأنينة وراحة ضمير مصداقاً لحديث: بأيهم اقتديتم اهتديتم (٢)...

***

بعد هذا كله، لعلك تسألني كيف السبيل الى هذا التوحد؟ بل ينبغي عليك ان تسألني ذلك، لنجد المهيع أي المَحَجَّة ذات «الصُّوى والمنار» بتعبير المصطفى المختار،

---

(٢) رواه البيهقي وأسنده الديلمي عن ابن عباس انظر كشف الخفاء للعجلوني ج ١ ص ١٣٢.

فلا تزلق بنا الخطا ولا تتيه بنا السبل. وهذا ما أجد لزاماً علي، بل لا محيد ولا محيص عن الأخذ في بيانه.

سبق لي قبل سنوات أن أوضحته نوع إيضاح في كتاب: أين الخطأ؟.. وقبله في بحث مستفيض سألتني إياه في أوائل الاربعينات جمعية الشبان المسلمين في القاهرة، وأنا الآن أعاود إيضاحه على نحو أكثر يسراً، وأوجز قولاً وأوضح بياناً وتطبيقاً.

فقد لفت نظري في القديم القديم، الإمام ابن حزم في كتابه؛ مراتب الإجماع، الى منهج العمل السوي القويم، ولكن بتطوير هو أكثر منطقية.

فابن حزم حصر نفسه ودائرة سعيه، في إطار مقولةٍ هي بنفسها تحكمية متعسفة، وهي مقولة: «من يعتد بخلافه».. وأفسدها أكثر حين قصرها على نحو غير شامل، بل كيفي ارتئيائي.

وبذلك هو لم يحل المشكلة، بل نقلها من نحو إلى نحو، وأبقى جوهرها على ما هو عليه من التعقيد.

وكان الأشبه بالصواب، أن تعم قاعدة «مراتب الإجماع» كل المدارس الفقهية بقطع النظر عن انتساباتها.. فما اتفقت عليه المذاهب ووقع عليه «التوحد» عُدّ من الأساس الاسلامي، والمتنازع المختلف فيه مقبول بتفاريقه بدءاً، ويرجح منه رأي على رأي وفق المقتضيات والدواعي الزمانية والمكانية المتغيرة دواليك، أي بتغيرها وتبدلها يتغير الترجيح ويتبدل الاختيار.

مثلاً الترتيب والموالاة في الوضوء شرطان لا غنى عنهما عند الإمام مالك، بينما هما عند غيره من السنن لا يبطل الإخلال بهما الوضوء، ففي المعامل يرجح الأخذ برأي هذا الإمام.

وهكذا قل في أفلام المجانة، فقد حرمها النفر الأكبر والكثرة الكاثرة من الفقهاء. وأجازها من أخذ بقول الإمام الشافعي من حلِّية النظر إلى ما هو من باب الانعكاس الظلي في الماء أو المرآة، والتصوير السينمائي لا يعدو الانعكاس المذكور.. ومع عموم

البلوى لا معدى عن ترجيح هذا المأخذ، ما دام الأمر كله ليس من المتوحد الأساس إسلامياً.

وكذا هو القول فيما تتقاضاه شركة التأمين من جُعالة، استناداً إلى جعالة ما كان يعطى على «التلاء»، وهو سهم موسوم بوسم قبيلة يحمي حامله من أخطار الطريق بل يوفر له الرعاية والحماية، وأقره القرآن ضمناً فيما عده «الإيلاف لرحلة الشتاء والصيف»، وكان أمان التنقل لا يتم إلا بمثله.

والأمر لا يعدو هذا الشأن، فيما يتصل بتنظيم النسل، تعلقاً بقاعدة: ارتكاب أخف الضررين. بل أتجاوزه الى القول بإباحة التعقيم لبلوى المجاعات، واتقاء جاثوم البأساء وكابوس الضراء.

ومن هذا السياق، فرضية قدامى الفقهاء، فيما أسموه «قناني النطفة»، فقد حالوا بين حامل غاب عنها زوجها وبين إقامة الحد، لاحتمال أنه أرسل إليها نطفته في قنينة او قارورة وتبطنت ما فيها، عملاً بعموم حديث: ادرءوا الحدود بالشبهات، ولا يطالب الفقيه القديم أن يعلم علم أن الحُيَيَّ المنوي مخطوف الحياة لهنيهات، وإنما المهم واللافت عظمة الفرضية كفرضية، صدقت اليوم في أبناء الأنابيب شكلاً ولا استبعد الحكم.

والشأن نفسه في حلِّيَّة استبدال الأعضاء علاجياً، وذلك بدلالة التضمن المستوحاة من الآية الكريمة: (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها. سورة النساء ٤ : ٥٦). من حيث إضافته الى الرب نفسه، وهو الشارع الأعظم، فتومىء إلى أنه يدخل في باب ما يسوغ؛ تقبلاً لحديث التأسِّي «وإن فيه مقال»: (تخلّقوا بخُلُق الله، وخلق الله القرآن).

هذا من وجه، ومن وجه آخر إذا أخذنا بما مال اليه نفر كبير من علماء أصول الفقه: بأن كل ما يجد ويطرأ مما لا نص عليه، يدخل ويندرج في شمولية البراءة الأصلية، ثم يتعين وصفه الحكمي شرعاً بما يفضي إليه من مرغوب به او منهي عنه.

وعملاً بهذه القاعدة نجد من أول الأمر، أن موضوع استبدال الأعضاء هو من بابتها.. وما إخال او يداخلني الظن بأن هناك من يقول بإبقاء ذي العاهة، مَعِيهاً أي ذا عاهة، إذا اتفق له أن يضحي سليماً معافى، وهَلُمّ جراً.

ثم إذا أبى متزمت إلا أن يركب عنان خلافه وتعَنُّته في غُلْواء، أخذنا بقول المعتزلة: من وجوب فعل الصلاح والأصلح بالنسبة إلى الشارع مطلقاً، عُلْوِياً كان او بشرياً.

ولا أوسع القول هنا، في تعداد النظائر والأشباه.. فقد بسطت القول فيها وأشبعتها بحثاً في كتابي المقبل بعنوان: القول الحق. الذي رأيت إصداره ودفعه الى أيدي الناس، بعد أن نشرت صنوه وكان شبه توطئة له باسم: أين الخطأ...

***

وبعد، فهذه كلمة عجلى رغبت إلي بها «دار التقريب بين المذاهب الإسلامية»، أن أوطىء بها لسلسلة كتب تصدر عنها تباعاً، حول موضوع: التقريب بين المذاهب.

وعلى أني من أنصار: التوحد في الفقه، كالجذع للدوحة، وحدته لا تنفي تشعب أغصانها.. بل تعطي الدوحة وتكسبها فيئاً وظلاً، وشيئاً فوق الفيء والظل، إنه الفوح واللون والثمر، من كل وجه وعلى كل نحو.

أقول: على الرغم من أني أكثر ميلاً الى التوحد بهذا المعنى، اتسع في اغتباط الى دعوة التقريب هذه، على شكل أنها نُقْلَة اليه او تِلقاءَه.. منطلقاً في هذا، من التأديب النبوي: فسددوا وقاربوا.

فالأدب المحمدي كما ترى، يقوم على طبيعة الأشياء وتطويعها في غير إعنات ولا رهق: السَّداد إن أمكن، وإلا فمقاربة السداد.

والله من وراء القصد، والوراء هنا لا بمعنى المكان حذر الوقوع في التجسيم، بل بمعنى التُكلان.

عبد الله العلايلي

مقدمة قصّة التقريب

لفقيد الاسلام المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت

شيخ الجامع الأزهر

وإنه ليحق للمسلمين أن يفخروا بأنهم

كانوا أسبق من غيرهم تفكيراً وعملاً

في تقريب مذاهبهم وجمع كلمتهم.

أحسنت دار التقريب صنعاً، إذ فكرت في إصدار كتاب تسجل فيه قصة هذه الفكرة الإسلامية، وتذكر أطوارها وتاريخها، وما صادفها من تأييد المؤيدين، أو معارضة المعارضين، حتى أصبحت من الحقائق العلمية الثابتة في تاريخ الفكر الإسلامي، وسرى بها روح من الإصلاح والمحبة والأخوة بين المؤمنين، تحقيقاً لقول الله جل شأنه: «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون».

ولقد كنت أود لو أستطيع أن أكتب هذه القصة بنفسي لأسجل فيها ألواناً من المشاعر والأفكار التي مرت بي في فترات مختلفة من العصر الذي عشته في جوها، والذي عاصرت فيه إخوة أعزاء،أحببتهم وأحبوني في الله، وناظرتهم وناظروني بحثاً عن الحقيقة، والتماساً لآفاق من العلم الديني من واجب المؤمنين أن يلتمسوها، وأن يرودوا لأهليهم أوديتها.

كنت أود لو أستطيع ذلك بنفسي لأسجل لمحات كنت ألمحها في فكرة تعرض، أو

رأي ينفذ، أو اجتماع يعقد، أو بحث ينشر، أو رسالة ترد، أو وفد يفد... فإن دعوة التقريب هي دعوة التوحيد والوحدة، وهي دعوة الإسلام والسلام، وإن أسلوبها الذي تنتهجه لهو الأسلوب الحكيم الذي أمر الله به رسوله الكريم إذ يقول: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين».

وإذا اتجهت العقول إلى البحث في إخلاص وتضامن، لا هم لها إلا ابتغاء الحق، لمعت أمامها الأضواء، وسرت إليها أشعة الهداية الربانية، وكان لها قبسات، وكان لها لمحات، وإني لأرجح أن قوله تعالى: «واتقوا الله ويعلمكم الله» يشمل الأمر بالتجرد عن كل هوى من شأنه أن يخل بتقوى الله حين يتجه المرء إلى محراب العلم ملتمساً أن يفيض الله عليه من نفحاته.

إن المتقي لله في مقام ابتغاء العلم هو ذلك الذي لا تأخذه عصبية، ولا تسيطر عليه مذهبية، ولا ينظر يميناً أو شمالاً دون قصده.

كنت أود لو أستطيع ذلك بنفسي لأصور فكرة الحرية المذهبية الصحيحة المستقيمة على نهج الإسلام، والتي كان عليها الأئمة الأعلام في تاريخنا الفقهي، أولئك الذين كانوا يترفعون عن العصبية الضيقة، ويربئون بدين الله وشريعته عن الجمود والخمول، فلا يزعم أحدهم أنه أتى بالحق الذي لا مرية فيه، وأن على سائر الناس أن يتبعوه، ولكن يقول: «هذا مذهبي وما وصل إليه جهدي وعلمي، ولست أبيح لأحد تقليدي واتباعي دون أن ينظر ويعلم من أين قلت ما قلت، فإن الدليل إذا استقام فهو عمدتي، والحديث إذا صح فهو مذهبي».

وكنت أود لو كتب قصة التقريب أحد غير أخي الإمام المصلح محمد تقي القمي، ليستطيع أن يتحدث عن ذلك العالم المجاهد الذي لا يتحدث عن نفسه، ولا عما لاقاه في سبيل دعوته، وهو أول من دعا الى هذه الدعوة، وهاجر من أجلها إلى هذا البلد بلد الأزهر الشريف... فعاش معها وإلى جوارها منذ غرسها بذرة مرجوة على بركة الله، وظل يتعهدها بالسقي والرعاية بما آتاه الله من عبقرية وإخلاص، وعلم غزير،

وشخصية قوية، وصبر على الغير، وثبات على صروف الدهر، حتى رآها شجرة سامقة الأصول باسقة الفروع تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها، ويستظل بظلها أئمة وعلماء ومفكرون في هذا البلد وفي غيره، ولكني أعود فأقول:

من هو أدرى بالدعوة وظروفها من داعيها الأول؟.

لقد آمنت بفكرة التقريب كمنهج قويم، وأسهمت منذ أول يوم في جماعتها، وفي وجوه نشاط دارها بأمور كثيرة، كان منها تلك الفصول المتتابعة في تفسير القرآن الكريم التي ظلت تنشرها مجلتها (رسالة الإسلام) قرابة أربعة عشر عاماً حتى اكتملت كتاباً سوياً اعتقد أنه تضمن أعز أفكاري، وأخلد آثاري، وأعظم ما أرجو به ثواب ربي، فإن خير ما يحتسبه المؤمن عند الله، هو ما ينفقه من الجهد الخالص في خدمة كتاب الله.

ولقد تهيأ لي بهذه الأوجه من النشاط العلمي أن أطل على العالم الإسلامي من نافذة مشرقة عالية، وأن أعرف كثيراً من الحقائق التي كانت تحول بين المسلمين واجتماع الكلمة وائتلاف القلوب على أخوة الإسلام، وأن أتعرف إلى كثير من ذوي الفكر والعلم في العالم الإسلامي، ثم تهيأ لي بعد ذلك، وقد عهد إليّ بمنصب مشيخة الأزهر أن أصدرت فتواي في جواز التعبد على المذاهب الإسلامية الثابتة الأصول، المعروفة المصادر، المتبعة لسبيل المؤمنين، ومنها مذهب الشيعة الإمامية «الإثنا عشرية» وهي تلك الفتوى المسجلة بتوقيعنا في دار التقريب التي وزعت صورتها الزنكغرافية بمعرفتنا، والتي كان لها ذلك الصدى البعيد في مختلف بلاد الأمة الإسلامية، وقرت بها عيون المؤمنين المخلصين الذين لا هدف لهم إلا الحق والألفة ومصلحة الأمة، وظلت تتوارد عليّ الأسئلة والمشاورات والمجادلات في شأنها وأنا مؤمن بصحتها، ثابت على فكرتها أؤيدها في الحين بعد الحين، فيما أبعث به من رسائل للمستوضحين، أو أرد به على شبه المعترضين، وفيما أنشيء من مقال ينشر، أو حديث يذاع، أو بيان أدعو به إلى الوحدة والتماسك والالتفاف حول أصول الإسلام، ونسيان الضغائن والأحقاد، حتى أصبحت والحمد لله حقيقة مقررة، تجري بين المسلمين مجرى القضايا المسلمة بعد أن كان المرجفون في مختلف عهود

الضعف الفكري، والخلاف الطائفي، والنزاع السياسي يثيرون في موضوعها الشكوك والأوهام بالباطل.

وها هو ذا الأزهر الشريف ينزل على حكم هذا المبدأ، مبدأ التقريب بين أرباب المذاهب المختلفة، فيقرر دراسة فقه المذاهب الإسلامية، سنيها وشيعيها، دراسة تعتمد على الدليل والبرهان، وتخلو من التعصب لفلان أو فلان، كما أنه يعتزم في تكوين مجمع البحوث الإسلامية أن يكون أعضاؤه ممثلين لمختلف المذاهب الإسلامية.

وبهذا تكون الفكرة التي آمنا بها، وعملنا جاهدين في سبيلها قد تركزت الآن وأصبحت رسالة الدار محل التقدير والتنفيذ.

وكنت أود لو أستطيع أن أتحدث عن الاجتماعات في دار التقريب حيث يجلس المصري إلى الإيراني، أو اللبناني أو العراقي أو الباكستاني، أو غير هؤلاء من مختلف الشعوب الإسلامية، وحيث يجلس الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي بجانب الإمامي والزيدي حول مائدة واحدة تدوي أصوات فيها علم، وفيها أدب، وفيها تصوف، وفيها فقه، وفيها مع ذلك كله روح الأخوة، وذوق المودة والمحبة، وزملة التعليم والعرفان.

وكنت أود لو أستطيع أن أبرز صورة كصورة الرجل السمح الذكي القلب، العف اللسان، رجل العلم والخلق المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق، أو صورة كصورة الرجل المؤمن القوي الضليع في مختلف علوم الإسلام، المحيط بمذاهب الفقه أصولاً وفروعاً الذي كان يمثل الطود الشامخ في ثباته، والذي أفاد منه التقريب في فترة ترسيخ مبادئه أكبر الفائدة المغفور له أستاذنا الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم رضي الله عنه وأرضاه. أو صورة كصورة ذلك الرجل الذي حنكته التجارب واحتضنته محافل العلم والرأي المغفور له الأستاذ محمد علي علوبة، جزاه الله عن جهاده وسعيه خير الجزاء.

ولعلي أيضاً كنت أستطيع أن أتحدث عن صور لكثيرين ممن وهبوا أنفسهم

لهذه الدعوة الإسلامية، ووقفوا عليها جهودهم وآمنوا بالتقريب سبيلاً إلى دعم قوة المسلمين وإبراز محاسن الإسلام، وغير هؤلاء كثيرون ممن سبقونا إلى لقاء الله من أئمة الفكر في شتى البلاد الإسلامية الذين انضموا إلى التقريب، وبذلوا جهودهم لنشر مبادئه، وساجلناهم علماً بعلم، ورأياً برأي، وتبادلنا وإياهم كثيراً من الرسائل والمشروعات والمقترحات، وفي مقدمتهم المغفور له الإمام الأكبر الحاج آقا حسين البروجردي أحسن الله في الجنة مثواه، أو المغفور لهما الإمامين الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، والسيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي رضي الله عنهما.

لقد تلقى أولئك الأعلام دعوة التقريب في أول نشأتها، ففتحوا لها قلوبهم وعقولهم، وأصفوها أكرم جهودهم حتى ذهبوا إلى ربهم راضين مرضيين، وإن لهم لتاريخا يذكر، وفضلاً يجب أن يسجل ويؤثر، وغير هؤلاء كثير، ولسنا بصدد العد والإحصاء.

ولقد ذهب هؤلاء إلى ربهم راضين مرضيين، وإن لنا لأخوة آمنوا بالفكرة، ولا يزالون يعملون في سبيل دعمها، وهم أئمة الإسلام وأعلام الفكر في شتى الأقطار الإسلامية، أطال الله أعمارهم، وسدد في سبيل الحق خطاهم «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً».

وإذا كان هذا جانباً من جوانب التأييد والتلاقي حول فكرة التقريب، فإن جانباً آخر من الحرب والمعارضة قابل هذه الدعوة، وحاول أن يصد عنها، شأن كل دعوة إصلاحية حين يتصدى لها الذين لم يألفوها، فلقيت بذلك دعوة التقريب نصيباً كبيراً من المعارضة لها، والهجوم عليها بقدر أهميتها وعظم هدفها، وكان هذا النصيب متعدد الأشكال والأنواع.

كان الجو السائد عند بدء الدعوة مليئاً بالطعون والتهم، مشحوناً بالافتراءات وأسباب القطيعة وسوء الظن من كل فريق بالآخر، حتى عند تكوين الجماعة

بأعضائها من المذاهب المختلفة، السنية الأربعة، والإمامية، والزيدية، نصراً مبيناً أهاج نفوس الحاقدين، وهوجمت الدعوة لا من فريق واحد بل من المتعصبين أو المتزمتين من كلا الفريقين، السني الذي يرى أن التقريب يريد أن يجعل من السنيين شيعة، والشيعي الذي يرى أننا نريد أن نجعل منهم سنيين، هؤلاء وغيرهم أساءوا فهم رسالة التقريب فقالوا: أنها تريد إلغاء المذاهب، أو إدماج بعضها في بعض.

حارب هذه الفكرة ضيقو الأفق، كما حاربها صنف آخر من ذوي الأغراض الخاصة السيئة، ولا تخلوا أية أمة من هذا الصنف من الناس، حاربها الذين يجدون في التفرق ضماناً لبقائهم وعيشهم، وحاربها ذوو النفوس المريضة وأصحاب الأهواء والنزعات الخاصة، هؤلاء وأولئك ممن يؤجرون أقلامهم لسياسات مفرقة لها أساليبها المباشرة وغير المباشرة في مقاومة أية حركة إصلاحية، والوقوف في سبيل كل عمل يضم شمل المسلمين ويجمع كلمتهم.

كانوا يهاجمون الفكرة كل على طريقته، ويسممون الجو بقدر استطاعتهم بغية القضاء على تلك الدعوة الواضحة المبادىء والأركان، القائمة على العلم والدراسة والبحث، الداعية إلى فتح المجال أمام الدليل من أي أفق طلع.

كنت أود لو أستطيع أن أبرز هذه النواحي كلها في قصة التقريب أكتبها بنفسي وأتتبع تفاصيلها كما لابستها وعشت ظروفها، ثم أتتبع مجلة «رسالة الإسلام» التي أدت أمانتها وأحسنت سفارتها وكانت معرضاً لآراء العلماء من كل فريق، يمدونها بالبحوث وينتظرها كل منهم حريصاً عليها، فتزدان بها مكتبة الشيعي، كما تزدان بها مكتبة السني، وينهل من معارفها الغربي كما ينهل من معارفها الشرقي، ولكن حسبي أن أكتب هذه المقدمة مشيراً بها إلى بعض جوانب هذه القصة.

وإنا لنحمد الله سبحانه أن أصبحت فكرة التقريب نقطة تحول في تاريخ الفكر الإصلاحي الإسلامي قديمه وحديثه، وأنها أثرت تأثيراً بعيد المدى.

وإنه ليحق للمسلمين أن يفخروا بأنهم كانوا أسبق من غيرهم تفكيراً وعملاً في تقريب مذاهبهم وجمع كلمتهم، وقد نجحوا في ذلك بفضل إخلاص القائمين على أمر هذه الدعوة، وسلامة تفكير المسلمين.

وإنا لنسأل الله تعالى دوام النجاح لهذه الدعوة حتى يعود للإسلام مجده وللمسلمين عزهم، ويتحقق فيهم وصف الله عز وجل:

«كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»، «قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني»، «يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم».

والسلام عليكم ورحمة الله.

بيان للمسلمين
لحضرة صاحب الفضيلة العلامة الكبير
الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء

اطلع القراء على ما نشرناه من قبل لبعض العلماء من استعظام مهمة التقريب، وتوهم استحالتها،

وقد جاد فكر الإمام العلامة شيخ الشريعة، وكبير مجتهدي الشيعة بهذا البيان الناصع، الذي يفيض إخلاصاً وإيماناً، كما يفيض ألمعية وعلماً، ونحن إذ ننشره دفاعاً عن فكرة الحق، وجمعا للمسلمين على كلمة الإيمان، نسأل الله تعالى أن يطيل حياة الشيخ، ويبارك فيها للاسلام والمسلمين.

قال دامت بركاته:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلني العدد الأول من السنة الثانية من مجلة رسالة الإسلام الزاهرة التي تصدرها جماعة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، ونظرت حسبما سمح لي الوقت والفراغ في أكثر ما نشره الأعلام فيه من المقالات، فما وقع بصري منه إلا على النافع الشهي مما لذ وطاب، من أقلام أولئك الكتّاب، بيد أني شعرت من بعض ما نشر في آخر هذا العدد، وبعض الأعداد السابقة، أن جماعة من ذوي الفضل لم يصلوا إلى ما يهدف له أعضاء هذه الجماعة الأماثل، وحيث ضلوا عن قصد السبيل، وجدوا أن حصول غرض الجمعية من المستحيل نعم إنه لمن المستحيل إن لم يكن عقلاً فعادة، إذا كان الغرض هو إزالة الخلاف بين المذاهب الإسلامية، وجعلها

مذهباً واحداً سنياً فقط أو شيعياً أو وهابياً، كيف واختلاف الرأي والخلاف في الجملة طبيعة ارتكازية في البشر، ولعل إليه الاشارة بقوله تعالى: «ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم» أي للرحمة أو للاختلاف على الخلاف.

ولكن ينبغي أن يكون من المقطوع به أن ليس المراد من التقريب بين المذاهب الإسلامية إزالة أصل الخلاف بينها، بل أقصى المراد وجلّ الغرض هو إزالة أن يكون هذا الخلاف سبباً للعداء والبغضاء، الغرض تبديل التباعد والتضارب، بالإخاء والتقارب، فإن المسلمين جميعاً مهماً اختلفوا في أشياء من الأصول والفروع فإنهم قد اتفقوا على مضمون الأحاديث المقطوع عندهم بصحتها من أن من شهد الشهادتين واتخذ الإسلام ديناً له، فقد حرم دمه وماله وعرضه، والمسلم أخو المسلم، وأن من صلى إلى قبلتنا، وأكل من ذبيحتنا، ولم يتدين بغير ديننا فهو منا، له مالنا وعليه ما علينا.

إن «جمعية التقريب» لعلها تقول: المسلمون بعد اتفاقهم كلمة واحدة على أن القرآن العزيز وحي من الله جل شأنه وأن العمل به واجب، ومنكر كونه وحيا كافر، والقرآن صريح في لزوم الاتفاق والإخاء والنهي عن التفرق والعداء، وقد جعل المسلمين إخوة فقال عز شأنه: «إنما المؤمنون إخوة». «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا». «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء» إلى كثير من أمثالها، فبعد اتفاقهم على وجوب الأخذ بنصوص الكتاب الكريم فأي عذر لهم في هذا التباعد والتباغض والعداء والبغضاء، وكفى بالقرآن جامعاً لهم مهماً بلغ الخلاف بينهم في غيره، فإن رابطة القرآن تجمعهم في كثير من الأصول والفروع، تجمعهم في أشد الروابط من التوحيد والنبوة والقبلة وأمثالها من الأركان والدعائم واختلاف الرأي فيما يستنبط أو يفهم من القرآن في بعض النواحي، اختلاف اجتهادي لا يوجب التباغض والتعادي.

نعم أعظم فرق جوهري، بل لعله الفارق الوحيد بين الطائفتين: السنة، والشيعة، هو قضية الإمامة حيث وقع الفرقتان منها على طرفي الخط، فالشيعة ترى أن الإمامة أصل من أصول الدين، وهي رديفة التوحيد والنبوة، وأنها منوطة بالنص من

الله ورسوله، وليس للأمة فيها من الرأي والاختيار شيء، كما لا اختيار لهم في النبوة بخلاف إخواننا من أهل السنة، فهم متفقون على عدم كونها من أصول الدين، ومختلفون بين قائل بوجوب نصب الإمام على الرعية بالاجماع ونحوه، وبين قائل بأنها قضية سياسية ليست من الدين في شيء لا من أصوله ولا من فروعه، ولكن مع هذا التباعد الشاسع بين الفريقين في هذه القضية، هل تجد الشيعة تقول إن من لا يقول بالإمامة غير مسلم (كلا ومعاذ الله) أو تجد السنة تقول إن القائل بالإمامة خارج عن الإسلام - لا وكلا - إذن فالقول بالإمامة وعدمه لا علاقة له بالجامة الإسلامية وأحكامها من حرمة دم المسلم وعرضه وماله، ووجوب أخوته، وحفظ حرمته، وعدم جوازِ غيبته، إلى كثير من أمثال ذلك من حقوق المسلم على أخيه.

نعم ونريد أن نكون أشد صراحة من ذلك، ولا نبقى ما لعله يعتلج أو يختلج في نفس القراء الكرام. فنقول: لعل قائلاً يقول إن سبب العداء بين الطائفتين أن الشيعة ترى جواز المس من كرامة الخلفاء أو الطعن فيهم، وقد يتجاوز البعض إلى السب والقدح مما يسيء الفريق الآخر طبعاً ويهيج عواطفهم. فيشتد العداء والخصومة بنيهم.

والجواب بأن هذا لو تبصرنا قليلاً ورجعنا إلى حكم العقل بل والشرع أيضاً لم نجده مقتضياً للعداء أيضاً.

أما (أولاً) فليس هذا من رأي جميع الشيعة وإنما هو رأي فردي من بعضهم، وربما لا يوافق عليه الأكثر. كيف وفي أخبار أئمة الشيعة النهي عن ذلك فلا يصح معاداة الشيعة أجمع لإساءة بعض المتطرفين منهم.

(وثانياً) أن هذاعلى فرضه لا يكون موجباً للكفر والخروج عن الإسلام، بل أقصى ما هناك أن يكون معصية، وما أكثر العصاة في الطائفتين، ومعصية المسلم لا تستوجب قطع رابطة الأخوة الإسلامية معه قطعاً.

(وثالثاً) قد لا يدخل هذا في المعصية أيضاً ولا يوجب فسقاً إذا كان ناشئاً عن اجتهاد واعتقاد، وإن كان خطأ، فإن من المُتَسالَمَ عليه عند الجميع في باب الاجتهاد أن للمخطيء أجراً وللمصيب أجرين. وقد صحح علماء السنة الحروب التي وقعت

بين الصحابة في الصدر الأول كحرب الجمل وصفين وغيرهما، بأن طلحة والزبير ومعاوية اجتهدوا وهم وإن أخطأوا في اجتهادهم، ولكن لا يقدح ذلك في عدالتهم وعظيم مكانتهم. وإذا كان الاجتهاد يبرر ولا يستنكر قتلَ آلاف النفوس من المسلمين وإراقة دمائهم، فبالأولى أن يبرر ولا يستنكر معه - أي مع الاجتهاد - تجاوز بعض المتطرفين على تلك المقامات المحترمة.

والغرض من كل هذا أننا مهما تعمقنا في البحث ومشينا على ضوء الأدلة عقلية أو شرعية، وتجردنا من الهوى والهوس والعصبيات، فلا نجد أي سبب مبرر للعداء والتضارب بين طوائف المسلمين مهما اتسعت شقة الخلاف بينهم في كثير من المسائل.

هذا كله بالنظر إلى القضية من حيث ذاتها مجردة عن كل الملابسات، فكيف إذا نظرنا إليها من حيث ما جرّه هذا الخلاف والعداء من الويلات والبليات على المسلمين، وما ضاع على أثره من الممالك الإسلامية الكبرى كالأندلس والقوقاز وبخاري ونحوها، ولو أن المسلمين كانوا في تلك الظروف يداً واحدة كما أمرهم الله، لما انتزع من الإسلام شبر واحد. وإذا لم يكفنا عبرة ما سجله التاريخ من تلك الفجائع فليكفنا ما رأيناه بأعيننا من رزية المسلمين بفلسطين وهي الفردوس الثاني؛ سبع دول عربية إسلامية كما يزعمون تتغلب عليها عصابة من أذل الأمم مشهداً وأقلهم عدداً. ثم يمزقون تلك الدول شر ممزق. يشردون تسعمائة ألف مسلم بل أكثر من عرب فلسطين فيملكون دورهم وقصورهم وأراضيهم وأموالهم، ويضعونهم في البراري والقفار، تحت رحمة الأقدار. يفتك بهم البرد والجوع والمرض، والمسلمون يسرحون ويمرحون لا ينصرونهم إلا بالكلمات الفارغة، والتأوهات الكاذبة. أما والله لو أن تلك الدول تركت عرب فلسطين يحاربون اليهود بأنفسهم لما استطاع اليهود أن يتغلبوا على قرية من قراهم أو قطعة من أراضيهم. لم يكتف المسلمون بخذلان إخوانهم وتسليمهم إلى اليهود، بل كانوا ولا يزالون حتى اليوم عوناً لليهود، يساعدونهم بكل ما في وسعهم من تهريب وغيره؛ بل يصنعون لليهود ما لا يصنع اليهود لأنفسهم؛ كل ذلك من آثار التقاطع والتخاذل بين المسلمين؛ فلا جامعة تجمعهم ولا رابطة تربط

بعضهم ببعض، وتعطف بعضاً على بعض، لذلك حقت عليهم كلمة العذاب، ولا يسمع الصم الدعاء إذا ولّوا مدبرين.

نعود فنقول إن جمعية التقريب تريد أن تقرب بين الطوائف الإسلامية وترفع العداء المستحكم بينهم، وتدعوهم إلى الأخذ بما أمرهم الله به من الاعتصام بحبل الإسلام، وأن لا يتفرقوا ويتنازعوا فتذهب ريحهم، ويتسلط عليهم أذل عباده وأرذل خلقه؛ وليست هذه الفئة المباركة بأول من نهض بهذه الدعوة وقام بهذه الفكرة، بل سبقهم إلى ذلك جماعة من المخلصين الغيارى على الإسلام والمسلمين كالسيد الأفغاني وتلميذيه الشيخ محمد عبده والكواكبي وغيرهم؛ سوى أن هؤلاء كانت دعوتهم بصفة فردية، ورجال التقريب قاموا بها بصفة جمعية؛ ولعل الحق جل شأنه بعنايته إذا علم بإخلاصهم وصدق نياتهم يجعل لدعوتهم ثمراً جنياً، وأثراً حسياً.

أما هذا العاجز فقد أهبتُ بالمسلمين وصرختُ فيهم بهذه الدعوة منذ عهد سحيق كما تشهد بذلك مؤلفاتنا التي طبعت قبل زهاء أربعين سنة، كالدين والإسلام والمراجعات وغيرهما. ثم ملأنا الصحف والمجلات بإيقاظهم من نومهم، وبعثهم من موتهم، وألقينا مئات الخطب على المنابر في عواصم الإسلام، وقد طبع عدة منها كخطبة فلسطين التاريخية، طبعت مرتين؛ وخطبة الاتحاد والاقتصاد في جامع الكوفة والخطب الأربع إلى كثير من أمثالها؛ ولكن كأن الله ختم على قلوبهم وذهب بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون.

***

جماعة التقريب تريد أن تقرب بين الطوائف الإسلامية وتبعثهم وتحثهم على الأخوة والوحدة التي أمرهم الله بها في كتابه العزيز، ولكن يلزمهم ويلزمنا تمهيداً لهذه الغاية الشريفة أن ينصحوا لإخوانهم من الكتّاب وحملة الأقلام في مصر أن لا يتحرشوا ويطعنوا بإخوانهم الإمامية، فما يكاد يأتي عام إلاّ ونسمع أو نرى كتاباً أو رسالة من مصر ترمي الشيعة بالفظائع وتهجم عليهم بالمطاعن، وبحكم الضرورة

يلتجيء هؤلاء إلى الدفاع عن أنفسهم فتثور الأحقاد، وتستعر الحفائظ، وتكون أكبر خدمة للأعداء والمستعمرين، كما أن اللازم على كل فرقة من المسلمين، من الشيعة وغيرهم أن يوصدوا باب المجادلات المذهبية، وما يثير الحفائظ والعصبية، فإنها إن لم تكن محرمة بنفسها، ومضرة بذاتها، فهي من أعظم المحرمات في هذه الظروف التي أحاط بنا فيها الأعداء أعداء الإسلام من كل جانب ومكان حتى من المسلمين ومدعي الإسلام العدو الداخلي الذي ضرره أعظم من العدو الخارجي فهل في هذا كفاية وبلاغ أيها المسلمون.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله. على بصيرة أنا ومن اتبعني. وسبحان الله وما أنا من المشركين».

إلى جماعة التقريب

لحضرة صاحب السماحة الأستاذ الكبير السيد محمد صادق الصدر

رئيس مجلس التمييز الشرعي الجعفري ببغداد

مرحباً برسالة الاسلام - فرقتنا السياسة وستجمعنا السياسة - مصر تلم الشعث والعراق ترحب - أثر فتح باب الاجتهاد في فقة الشيعة - عتاب على الاستاذ «خلاف» - ليس جعفر الصادق بالمجهول - حساب للاستاذ «ابي زهرة» - ليس الشيعة كما تظن - ابحثوا بانصاف واكتبوا بتجرد.

أخذت رسالتكم (رسالة الإسلام) وكم بالمسلمين من حاجة إلى «رسالة» ، تبعث فيهم روح الإسلام من جديد فينشطوا لاسترجاع مجدهم الخالد.

قال النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ».

أجل : عاد اليوم كما بدأ، وليس عجيباً أن يكون الإسلام في فجر الدعوة غريبا فإن كل دعوة تبدو في أول الأمر غريبة لدى النفوس التي لا تألفها، ولا تتعرف على اهدافها السامية، وإنما الغرابة في أن يعود الإسلام غريباً في نفوس أبنائه ومعتنقيه والناشئين في أحضانه.

إن كثيرا من شبابنا الناشيء اليوم لا يعرف من الإسلام إلا أنه ولد من أبوين مسلمين، فلا صلاة ولا صوم ولا زكاة ولا حج، ولا اي فرض من فرائض الإسلام له حرمة في نفسه أو خفقة حب في قلبه، وانما هي في رأيه خرافات لا تليق بالرجل المتمدن المتحفز للنهوض والرقي.

وبلاؤنا في شبابنا الخارج على تعاليمه بلاء يطول حديثه، وهوأشد على الإسلام من خصم أعلن عداءه وخصومته.

و(رسالة الاسلام) مجلتكم الراقية، ارجو أن تكون منارا يهتدي بها الضالون الى دينهم القويم، وتعاليم الإسلام الرفيعة التي تكفل لهم السعادة والخير ترجع بهؤلاء الى حضيرة الإسلام، وترشد أولئك الجاهلين الذين قد خفى عليهم كثير من أحكام الدين.

كما أني آمل أن تكون همزة وصل بين المذاهب الإسلامية تؤلف بين قلوبهم وتجمع شتاتهم، وتوحد صفوفهم، وتجعلهم جميعاً يدا واحدة على من سواهم.

فقد آن للأمة الإسلامية أن تتكاتف وتتعاون، وتكون كالبنيان المرصوص في ظرف عالمي دقيق لاتنهض فيه أمة إلا إذا كانت متكاتفة يقظة.

شيعة والسنّة اللتين فرقتهما السياسة أن تجمعهما السياسة[١]، فإن السياسة التي فرقت صفوفهما بالأمس قادرة على أن تؤلف بين قلوبهما اليوم، وليس بين الطائفتين اختلاف جوهري في الدين يوجب اتساع الشقة وبقاء الخلاف طوال السنين، فالله واحد، والقرآن واحد، والنبي واحد، وليست الاختلافات في الفقه إلا اختلافات اجتهادية، وهي موجودة في كل مذهب من المذاهب الأربعة كما يعرفها المتتبعون الواقفون على فقه هؤلاء جميعا.

واختلاف الرأي لا يفسد للودّ قضية

نعم هناك موضوع واحد مهم جداً كان - ولا يزال - مثارا للخلاف والشقاق هو موضوع «الخلافة»، ولكن الذي يهون الخطب أن أمس قد ذهب بكل ما فيه فلسنا

---

(١) إشارة إلى الكلمة القيمة: «فرقتنا السياسة وستجمعنا السياسة» التي نشرتها مجلة المنار المصرية في حينها، وهي من كلمات علامة جبل عامل الأكبر سماحة الحجة السيد عبد الحسين شرف الدين، وهو من أعلام الأمة الذين خدموا الاسلام خدمات خالدة بالقلم واللسان والتأليف، وكتابه الجليل (الفصول المهمة في، تأليف الأمة) يعبر خير تعبير عن آرائه الاصلاحية في الاتفاق وجمع الكلمة، بارك الله في حياته ووفقه للخير والنفع العام.

نستطيع تغيير شيء مما وقع من حوادثه ولكن الذي نستطيعه الآن هو أن نتناسى الماضي وأن نضرب صفحا عن المنازعات الطائفية التي أدت إلى هذا الانحطاط والتأخر في المسلمين، والتي لا نجني اليوم فائدة من ترديدها.

إنا لا نريد من الاتفاق أن يترك كل منا مذهبه ويتبع مذهب الآخر إذ ليس من السهل على المسلم أن يترك مذهبه وقد نشأ وترعرع على حبه والاعتقاد به.

فالاتفاق بين هؤلاء وهؤلاء لا نريده على هذا النحو المستحيل وإنما نريده كما ارادته جمعيتكم الموقرة من «التقارب» بين المذاهب الإسلامية، هذا التقارب هو أساس الوحدة اليوم، وقد شاءت جمعيتكم المحترمة أن تبذر هذه البذرة في مصر العزيزة على يد جماعة من افذاذها عرفوا بالعلم والأدب وحب الخير.

وليس من الغريب أن نرى مصر تجمع أمرها على لم الشعث وجمع الكلمة، ورتق الفتق، والسعي وراء الوحدة والتقارب والتفاهم بين المسلمين خاصتهم وعامتهم، وإن علماء الشيعة في العراق ليرحبون بهذه الدعوة المباركة ويمدون أيديهم إليكم - أيها السادة - يشاركونكم في كل هدف يرمي إلى صلاح هذه الأمة وإصلاحها، فسيروا على بركة الله «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» وجاهدوا فان النصر حليفكم ما دامت النية صافية، والهدف سامياً، والغرض صحيحاً يهدف إلى غاية مثلى.

واجهوا المسلمين في كل صفحة من صفحات مجلتكم الراقية ببحوث إسلامية تعرف مذاهب المسلمين فيعرف كل مسلم مذهب الآخر، وليتضح له ما خفي عليه من آراء ونظريات تقرب له ما بعد عن ذهنه من هذه البحوث والآراء.

وإني أرى أن التقارب بالآراء في الفقه مقدمة للتقارب في السياسة وقد خطت مصر خطوات موفقة في هذا السبيل. بدت واضحة في لائحتها القانونية للاحوال الشخصية فقد اخذت برأي الامام جعفر الصادق عليه السلام في كثير من موادها مما انفرد به الفقه الجعفري كاعتبار الطلاق الثلاث في اللفظ من غير رجوع طلاقا واحدا، وقضاء نفقة الزوجة، والوصية لوارث وغير ذلك مما عرف اختصاصه

بالمذهب الجعفري. وقد شاء المشرع العراقي أن يحذو هذا الحذو في لائحة الاحوال الشخصية غير أن ظروفا قاهرة، أخرت عرضه على المجلس النيابي إلى أجل غير معلوم.

لقد كان لفتح باب الاجتهاد عند الشيعة أثره الملموس في صقل آراء فقهائهم وجعلها متمشية مع العصر الحاضر في الرقي الفكري، والتقدم العقلي أضف إلى ذلك أن هذه الآراء مستقاة من اصح المصادر وأوثقها الصادرة عن أهل البيت عليهم السلام الذين أخذوا علمهم عن جدهم الأعظم صلى الله عليه وسلم. ولا شك أن التطور في الفكر يسير بسرعة فيصل إلى هذه الآراء المصفاة القريبة من ذوق العصر كل القرب.

والغريب أن نجد فضيلة الأستاذ عبد الوهاب خلاف في مقاله المنشور في العدد الثاني من مجلتكم المعنون «كيف يساير الفقه الاسلامي تطور المسلمين» يذكر عند استعراضه للحركة الاجتهادية أسماء الأئمة الأربعة ويغفل ذكر الامام الصادق عليه السلام الذي تلمذ بعض هؤلاء عليه، ثم يرى الكاتب الفاضل «أن الضعف الذي انتاب المسلمين سياسيا وخلقيا وعمليا قضى على هذه الجهود الجزئية أيضا وسد باب الاجتهاد المطلق وأصبح المسلمون وليس لهم أن يستنبطوا من الكتاب والسنة الخ» فهل من التقريب بين المذاهب أن نسدل الستار عما نعلم من فتح باب الاجتهاد عند الشيعة في كل عصر وهي ميزة يذكرها المنصفون باعجاب للمذهب الجعفري؟!

وإذا كنا نجهل هذه الحقيقة الراهنة فهل نجهل شخصية الصادق اللامعة التي عبقت العصور بنشرها الفواح، تلك الشخصية العظيمة التي كان يقول الامام مالك في وصفها «ما رأت عين، ولا سمعت إذن، ولا خطر على قلب بشر أفضل من جعفر بن محمد فضلا وعلما وعبادة وورعاً، وكان كثير الحديث، طيب المجالسة، كثير الفوائد» وكان الحسن بن زياد يقول « سمعت أبا حنيفة: وقد سئل عن أفقه من رأى قال: جعفر بن محمد» وكان إبن أبى ليلى يقول:

«ما كنت تاركا قولا قلته أو قضاء قضيته لقول أحد إلا رجلا واحدا هو جعفر بن محمد».

ليس من التقريب في شيء - أيها السادة - أن نتغاضى عن مثل هذه البدهيات عندما نخوض في بحث من البحوث الأسلامية النافعة، فما التقريب اللفظى بين المذاهب بجامع للأمة الإسلامية في عصرنا الحاضر، وانما الذي يجمع كلمتها، ويوحد أهدافها هذا التقارب الروحي المنبني على الاحترام والانصاف وإعطاء كل ذي حق حقه.

وإذا ساد الجو العلمي مثل هذه الروح كنا على خير عظيم، وكانت الأمة مقدمة على مستقبل زاهر، وكانت جمعيتكم أول من وضع الحجر الأساسي لبناء الكيان الذي نحلم به، ونتمنى له الشموخ والرفعة.

إنا لا نريد من جمعيتكم أن تسيطر على ما ينشر في صفحات مجلتها أو يذاع على منبرها فحسب لأن هذا هو الهدف الأول من تأسيسها،. وإنما كل ما نتمناه أن يكون للجمعية نفوذ علمي يسيطر على الأقلام والمؤلفات والمطابع يوجهها جميعا لمثل هذا الهدف السامي الذي نوهتم به في أحاديثكم، واذعتموه على صفحات رسالتكم. والعبء الثقيل لا يقوم به إلا أهله.

انظروا - أيها السادة - إلى ما كتبه الأستاذ البحاثة «أبو زهرة» في كتابه القيم: «ابو حنيفة» عن الشيعة، واحكموا فحكمكم العدل، وقولكم الفصل، قال في ص ٩٨ ما نصه: «ومن ذلك نرى أن الشيعة مزيج من الآراء، ومضطرب لكثير من الأفكار، ونحلة قد ضلت بها أوهام كثيرة، ودخلت عليها خواطر باطلة، ومبادىء من ملل قديمة قد أرادوا أن يلبسوها بلباس الإسلام فضاقت عن أن تسع بعضهم عقيدة الإسلام السامية النقية وهي عقيدة التوحيد».

أهذه الصورة المشوهة صورة واقعية للشيعة تمثلها التمثيل الصحيح؟ !أكانت ضالة باعترافها بالشهادتين وقيامها بالصلاة والصوم والحج وأدائها للخمس والزكاة، واهتمامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله؟ أكانت مبادئها باطلة لتفانيها في حب أهل البيت الذين طهرهم الله في محكم كتابه، وفرض علينا مودتهم والاعتصام بحبلهم، والذين جعلهم الرسول الأعظم سفينة النجاة لأمته من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى.

ولم يكتف الاستاذ الجليل بهذا القدر من التصوير حتى أضاف الى ذلك قوله في ص ١١١: «وبعض الشيعة خلطوا بهذه الآراء آراء اجتماعية خطرة مفسدة للنسل هادمة للأديان، فاستحلوا الخمر والميتة ونكاح المحارم، وتأولوا قوله تعالى «ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا وأحسنوا والله يحب المحسنين» وزعموا أن ما في القرآن من تحريم الميتة ولحم الخنزير كناية عن قوم يلزم بغضهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وكل ما في القرآن من الفرائض التى أمر الله بها كناية عمن يلزم موالاتهم مثل علي والحسن والحسين وأولادهم.

فمن هذه الفرقة ـ يا أستاذ ـ التي ترى مثل هذا القول المنكر المخالف للقرآن الكريم، والمنافي لتعاليم الأديان كافة؟

إن الشيعة لا تجيز الاجتهاد في مقابل النص، فالآية الصريحة لا يجوز صرفها عن ظاهرها، ولا تحريفها عن موضعها، وقد أجمعت كلمتها على تحريم ما حرم الله تعالى، وتحليل ما حلل في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل، وأما نكاح المحارم فانه أمر لا يقول به من له عرق ينبض بالشهامة والمروءة من بني الإنسان، والشيعة التي لا تأخذ بالقياس ـ لأنها ترى أن دين الله لا يقاس بالعقول ـ لا تذهب الى هذا الرأي الفاسد الذي لا ينطبق على قواعده الفقهية وأصولها العملية، وكان الاحرى بالأستاذ أن يتجنب هذه الاقوال التي لا تليق بباحث له علمه وأدبه واطلاعه.

إن خصوم الشيعة قد أضافوا إليها فرقاً لا وجود لها، ونسبوا إليها أقوالاً لا صحة لنسبتها، على أن تلك الفرق الضالة التي ليست من الشيعة في شيء قد بادت واضمحلت، فلا معنى لبعثها من جديد.

ننفيهم عنا ولسنا منهم ولا هم منا ولا نرضاهم.

وقد عرضت مفصلاً إلى هذه الفرق في كتابي« الشيعة» عند مناقشتي لأقوال الأستاذ الدكتور احمد أمين بك وكنت أظن أن تلك الضجة التي حدثت حول تلك الاقوال يومئذ تبعث إخواننا الأعزاء رعاهم الله على البحث الصحيح في كتب الشيعة للاطلاع على آرائها في العلم والاعتقاد.

إن الشيعة اليوم ـ الإمامية الأثنى عشرية ـ وهم المنبثون في إيران والعراق ولبنان وسائر البلاد الإسلامية ـ والزيدية ـ وهم في اليمن، هؤلاء جميعاً قد عرفت مبادئهم وآراؤهم في كتبهم الفقهية والكلامية والتاريخية، فليس من الانصاف في شيء أن نصور الشيعة كما يريد خصومها، وكما تشاء الاهواء السياسية في ذلك العصر الغابر يوم كانت الحقائق مكتومة قد أسدل عليها ستار كثيف من التعصب للرأي والمذهب.

أما وقد شاعت الحرية اليوم وأسفرت الحقائق في كثير مما يكتب من المباحث العلمية بفضل المطابع وانتشار الكتب والمؤلفات القديمة والحديثة فلنكتب بتجرد وأمانة معتمدين على كتب كل طائفة نريد معرفتها، وتحليل مبادئها ضاربين صفحا عن كل بحث يضر بالمصلحة، أو لا يحقق المودة والألفة وفق الله الجميع للخير والعمل النافع؟

التقريب واجب إسلامي

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور محمود فياض

أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية أصول الدين بالأزهر

تحدثت إلى القارىء الكريم في الأعداد الماضية، عن عناصر وجود الأمة الإسلامية، وقد كان هذا البحث صدى لقول الله جل شأنه: «إن هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاعبدون».

ولعل القارىء الكريم قد لمس الحقائق الرائعة التي عبر عنها القرآن العظيم، بدعوته إلى الوحدة، وحدة المعبود، ووحدة الأصل، ووحدة الأمة، ووحدة الأهداف، وقد رأى القارىء كيف ينطق القرآن - صريحاً - بتكليف الأمة الإسلامية بمختلف التكاليف، ويقرر مسؤوليتها عما كلفت به، مسؤولية حقيقة، تشمل الفرد بوصفه فردا، وبوصفه عضوا في الأمة، وأن أفراد الأمة متضامنون في تحمل هذه المسؤولية، واحتمال تبعاتها.

ورأى القارىء أن أولياء الأمر في هذه الأمة هم علماؤها وقادة الفكر فيها، وأنهم أول من تقع عليه المسؤولية، وأنهم محاسبون أمام الله، وأمام ضمائرهم، وأمام الأمة، عن سعادة المجموعة التي من شأنهم أن يوجهوها إلى الخير بوصفهم عنوان الأمة، وأهل القدرة على الاستتباع، والقدوة الحسنة للمؤمنين بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، وأهل القيادة الرشيدة، الذين يتوخون صالح الأمة، ويعملون على توجيهها إلى ما فيه صلاح الجميع، فهم هداة يجلسون على أرفع مكان فوق القمة، يقولون الحق لا يسألون الناس عليه أجرا، ويأمرون بالعرف، وينهون عن النكر،

ليس عليهم سلطان إلا لرب العالمين في الأمر والنهي؛ فان قصر هؤلاء القادة، أو أهملوا واجبهم فهم آثمون أو غاوون «واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين».

على ان تقصير القادة ـ إن أعذر بعض أفراد الأمة ـ لا ينجي الأمة نفسها من المسؤولية العامة التضامنية التي تجمع أفرادها فيما يشبه سلسلة متساوية الحلقات لايدري أين طرفاها، لأن الإسلام يسر لا غموض في مبادئه، وليس فيه أسرار يختص بها العلماء والقادة دون العامة «ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدّكر».

ولقد أهمل قادة الفكر الإسلامي واجبهم، ولم يؤدوا للأمة ولا لله ما عليهم، في عصور مضت ـ معذورة أو غير معذورة ـ طبعت بطابع الجمود، وخيم عليها الهوى، وتحكمت فيها الشهوات السياسية، فاستخدم العلم فيها لتركيز الدول، وتأييد مذاهب الحكام في إسراف بعيد عن حقائق الدين، وروح الاسلام، فتفرقت الأمة شيعا وأحزابا «كل حزب بما لديهم فرحون» فاحتربت في سبيل سيادة بعض عناصرها لافي سبيل الله، ونقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا، وقطعت الأرحام، وسادت فيها العصبيات الجنسية وحلت محل الأخوة الإسلامية، كما ساد التعصب المذهبي وحل محل الحرية الفكرية التي قررها القرآن العظيم، وأطلت السياسة من ثغرات الأهواء على أهل العلم فرسمت لهم مناهج البحث لتأييد ما يريدونه، بدل أن يوجه العلماء بأبحاثهم أهل السياسة إلى وسائل الخير وسبل الاصلاح، فحجروا على العقول وقيدوها بما يشبه العقيدة، وزعموا أن للاجتهاد بابا فغلقوه، حتى لا ينظر أحرار الفكر من خلاله في صوالح الأمة، فجعلوا الدين إرثا وتقليدا، لا عقيدة يؤمن بها المسلم عن طريق الفكر والاقتناع وبذلك يصدق قول القائل: «إن المسلمين غير مؤمنين» وصح وصف الإمام الشيخ محمد عبده للمتعلمين ب«أنهم يتعلمون كتبا لا علما» ووقف رجال المذاهب الاسلامية جامدين على مذاهبهم حتى خيل جمودهم لبعض الغربيين أن هذه المذاهب في الاسلام تشبه الأناجيل في المسيحية، أي أنه خلاف في جوهر الدين وحقائقه الأصلية، لا في الأعراض والفروع.

ولعل القارىء الكريم يشاركني في القول: بأن صلاح هذه الأمة الإسلامية

اليوم منوط بصلاح علمائها، وقادة الفكر فيها، فهم منها بمثابة القلب إن صلح صلح الجسم كله، وإن فسد فسد الجسم كله، وإنه لفرض على علماء الإسلام وقادة الفكر فيه، أن يعملوا على جمع شتات أمتهم ولم شعثها في هذه الأيام العصيبة، التي تحيطهم فيها الأخطار من كل جانب، ليتعارف المتناكرون، ويتواصل المتقاطعون، وليعودوا يداً على من سواهم، يسعى بذمتهم أدناهم، متعاونين على رفع لواء الإسلام وإعزاز مكانة بنيه بين الأمم، وإن أيسر وسيلة لجمع الكلمة هو التقريب بين المذاهب الاسلامية.

وقد سأل سائل: وكيف يمكن هذا التقريب مع اختلاف المذاهب في الأصول والفروع، لا في الفروع فقط؟

ولعله قد خيل للبعض أن المراد بالتقريب هو مزج الآراء، وإدماج المذاهب حتى تكون مذهباً واحداً، وما كان لعالم، أو جماعة من العلماء - أن يحجروا على عقول دعاها الله إلى النظر في ملكوته، أو يقصروا الناس على إحدى طرائق الفهم، أو بعض وسائل النظر ! وإذن فما هو التقريب؟ إنه دعوة إلى التعاون على البر والتقوى وإصلاح أحوال المسلمين، بتوجيه طاقتهم العامة وجهة واحدة، تحقق سعادة الجميع، أو تؤمنه من أخطار خارجية، وجزى الله عنا خيراً الإمام الشيعي الجليل الشيخ آل كاشف الغطاء، فقد وضع - في بيانه القيم للمسلمين في العدد الماضي - الأمور في نصابها، وجلى معنى التقريب تجلية تدفع كل لبس في الفهم، فأغناني عن كل ما أعددته، في معنى التقريب، شكر الله للعلامة الكبير غيرته المحمودة على الملة والأمة، فما أروع كلمات الحق التي أرسلها لتبسيط دواعي الخلف بين المسلمين ! إذ يقرر أن الخلاف بين المذاهب ليس خلافا على جوهر الدين واصوله، وإذن فهو خلاف في الفروع لا يستوجب القطيعة، ولا يحل معه التنابذ، هو خلاف معتاد يقع دائماً بين الإخوة على الوسائل الموصلة للهدف الذي ينشدونه، وهو واقع بين المذاهب الشيعية المختلفة. كما هو واقع بين المذاهب السنية المختلفة، فهناك خلاف بين الإمامية، وغيرهم، وخلاف بين الإمامية «الاثني عشرية» والزيدية، كما أن هناك خلافا بين أرباب هذه المذاهب كل في دائرته، وكذلك يوجد هذا الخلاف بين المذاهب

السنية ـ القائم منها اليوم والمندثر ـ على أساليب تعقل الأوامر والنواهي، ودلالاتها ومفهوماتها وإيحائها، لاعلى صدق الأوامر والنواهي أو كذبها. ولهذا وجدنا الشيء الواحد يأخذ صفة الوجوب في مذهب، بينما يأخذ في غيره صفة الجواز أو الندب، أو الاستحسان، فكما أننا لم نسمع أن مذاهب السنة تختلف على الأصول، فنحن نعتقد أن الخلاف بين مذاهب الشيعة في جملتها كذلك ليس على الأصول.

ومن هذا الطراز ـ اختلاف الفهم وتعقل النصوص ـ الخلاف بين الشيعة وأهل السنة حول الإمامة! ويجب أن يكون كذلك ـ ما دام يؤمنون بالأصول الكبرى التي تؤلف حقيقة الدين كما ينطق به القرآن صراحة، وهوعند الجميع واحد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإذا كان هذا الخلاف بين الطائفتين الكبيرتين، يماثل الخلاف بين مذاهب كل منهما . فكيف يسمح المسلمون من الطرفين لخلاف طبعي على غير الأصول وجوهر الدين، أن يقطع بينهم أرحاماً امر الله أن توصل؟ وكيف يجعلون من مذاهب علمائهم في النظر أدياناً تفرق وحدة الأمة، وتلقى بها قطعاً ممزقة بين أيدي أعدائهم، أعداء الله ورسوله وكتابه الكريم؟؟

ثم ما ذنبنا اليوم. حتى نحمل أوزار قطيعة دفع إليها جمود الفكر، والبعد عن روح الإسلام. بتحكيم الدنيا في الدين، وتفسير نصوصه الصحيحة ـ أو وضع نصوص باطلة مجاراة لأهواء رجال السياسة أو تقربا إلى الحاكمين، «ولا تزر وازرة وزر أخرى»؟ لقد آن لنا أن نقوم بتصفية هذه التركة المثقلة بالمغارم، عن طريق التواصل والترحم والتعاون على البر والتقوى، والتواصي بالحق ، والتواصي بالصبر.

ولعل مهمتنا تسهل إذا عرفنا اليوم. أن الإمامة لم تعد فارقا جوهريا بين الشيعة والسنة، بل ولا فارقاً ثانوياً، في ظلال القوميات الحديثة، التي يستحيل علينا أن نلغي عددها عند الحساب، وكل ما نرجوه أن نوفق في الدعوة إلى تآخيها لا إلى تلاشيها، ونقولها صريحة، إن الامامة كانت فارقا جوهرياً فيما مضى بين المتنازعين على سيادة الأمة الإسلامية، وقد ذهبوا جميعاً إلى ربهم، وعنده وحده حسابهم، وإنا لنرجو أن يكونوا كما قال الخليفة الرابع في أخيه الخليفة الثالث:«

أرجو أن أكون أنا وعثمان يوم القيامة ممن قال الله فيهم: «ونزعنا ما في صدورهم من غل، إخوانا على سرر متقابلين» وكل ما يمكننا أن نقوله بعد ذلك: أن الخلافة فارق تاريخي بين حزبين من أحزاب المسلمين تنازعوا الحكم فيما بينهم. فخرج الحكم منهم إلى غيرهم ؛ أما اليوم فليؤمن الشيعة بإمامهم، ما حلا لهم الإيمان به، فهم مسلمون، ولا ينقض إيمانهم بإمامهم هذا أصلاً من الأصول الخمسة التي يتفق عليها كافة المسلمين، وليؤمن السنيون بحرية الامامة، وجعلها وكالة عن الأمة ونيابة عنها في تدبير أمورها، تكلها إلى أهل الدين والعلم والكفاية والقدرة على سياستها بالدين وإيمانهم هذا لا ينقض أصلاً من الأصول الخمسة التي يتفق عليها المسلمون كافة، ولا شك أن ما يتفق عليه الجميع من أصول للدين تلزم الجميع، وأن ما يختلفون فيه لا يلزم إلا من يراه ويؤمن بصحته، والحكم لله الواحد القهار.

فحق على المسلمين الذين ينشدون عزتهم اليوم، أن يلبوا داعي «جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية» لإعلاء كلمة الله، والتعاون فيما بينهم على قمع الفساد والإلحاد والاستعمار، فان الخلاف بينهم لا يخدم الاسلام بل يهدمه، ولا يحقق فيهم سوى ما أكتووا بناره من ذل وعبودية لغير الله رب العالمين «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم». «ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات». «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء».

إلا وإن من يلبي نداء «جماعة التقريب» فقد لبّى داعي الله، ومن حاربها فقد حارب داعي الله، والله غالب على أمره.

ومما لا شك فيه أن كل دعوة للتفريق بين المسلمين، وإثارة أسباب الخلاف من جديد بين الطوائف الاسلامية، خيانة لله ولرسوله وآله، وللقرآن العظيم، وللأمة الاسلامية، فكل مثير للخلاف، داع للفرقة، حتم علينا أن نتشكك في نواياه، وأن نعمل على ردعه سيما في هذا الزمان الذي تهدد أرض المسلمين فيه من كل جانب بالجيوش والمبادىء، وإلا كنا مفرطين تحق علينا كلمة العذاب.

بمناسبة ما قرأته حديثاً من المؤلفات الصادرة عن بعض علماء الطائفتين السنة والشيعة، أحب أن ألفت النظر إلى الحقائق الآتية:

أولاً: ذكر الامام الشيعي أبو الحسين محمد بن نوبخت في كتابه فرق الشيعة عشرات من الفرق الشيعية التي بادت وانقرضت، وحكم عليها الامام النوبختي بالمروق من الدين ومع ذلك تنوقلت آراء هذه الفرق المتباينة، ونسبها كثير من الكتاب إلى الشيعة مطلقة من غير تقييد وهذا ظلم كبير، لأن آراء هذه الفرق تناقض تماماً المعتقدات الامامية، كذلك ينسب البعض بعض آراء الاسماعيلية الحالية إلى «الشيعة» وهو ظلم بلا شك، ويؤسفنا أن يقع بعض أهل العلم في هذا الخطأ، ولا يتحرى الدقة في إضافة الاراء إلى أصحابها، مع أنه من السهل الآن تمييز آراء كل فرقة عن آراء غيرها، فليس عسيرا إذن التعرف إلى آراء الامامية في كافة المسائل المتفق عليها أو المختلف فيها.

ثانياً: أن عهد التأليف الحقيقي عند المسلمين كان في ظلال حكم العباسيين، وقد كان حكمهم دنيوياً أكثر منه دينيا، وكان ملكاً لا خلافة، وكانت أسباب تدعيم الملك العباسي أهم بكثير من توخي حقائق العلم، وأحكام الدين، وكان الخلاف بين العباسيين وبني عمومتهم العلويين قد بلغ مداه، وتفنن كل فريق في تجريح الآخر، فروى ما يسقط منزلته بين المسلمين، وقد وجد الفريقان من العلماء من فسد دينه وضميره، فروى كذبا لكل فريق ما يشتهي، حتى ان الإمام ابن تيمية ليقول عن يوسف بن قزاوغلى، المعروف بسبط بن الجوزي، صاحب مرآة الزمان. إنه كان يروى لكل من الشيعة وأهل السنة ما يناسب مذهبه، حسب الحاجة ووفرة الأجر. وتحت يدي (قائمة) تحوي أسماء أكثر من ألفي رجل، من الطرفين، حدثوا وكذبوا وفجروا، لوجه الشيطان، ورجاء المال، والتقرب من السلطان، وإلى جانب هؤلاء الرواة الكذابين كان جماعة النساخ، الذين ينسخون الكتب بالأجر لمن يرومها، وكان جل هذه الطائفة من غير ذوي الدين، وكثيراً ما دسوا في الكتب ما ليس منها، حسب حاجة من يدفع الأجر.

فإن كان ذلك كذلك وجب على أهل العلم الذين يبحثون عن تاريخ الفرق وأصول مذاهبها، أن يكونوا شديدي الحذر، وأن يتوخوا الدقة التامة، وأن يحتاطوا أشد الحيطة في نسبة الآراء والحكم عليها، وأن يقارنوا بين المرويات ويبحثوا

أسانيدها ، فإنه لذلك وضع السلف الصالح قواعد علم الجرح والتعديل.

ثالثاً: إذا جرينا على طريقة التنابذ، وتزييف ما عند أهل السنة من مرويات وما عند الشيعة من مرويات، خرجنا في النهاية «وليس معنا أهل سنة ولا شيعة، وتعذر علينا أن نتفق على صحة شيء، سوى القرآن الكريم، الذي حفظه الله، فسلم للمسلمين من الدس والكيد والتزوير، فليكن هو قبلتنا، وداعينا إلى الوحدة، ولنعبد الله على ضوء ما فيه، ولنجعله أساساً لمعاملاتنا، ولنحكمه في كل أمورنا، وهو هادينا إلى أمثل سبل العزة إن شاء الله، أما فيما يتعلق بالفروع والجزئيات، فليقتنع كل فريق بما صح عنده - إن شاء - من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، غير متعرض لما صح عند أخيه، بما يثير الفرقة والقطيعة، فالمسيحيون يختلفون في جوهر دينهم اختلافاً كبيراً، ومع ذلك يسارع الكاثوليك إلى نجدة البروتستانت، ويسارع الأنجلكان إلى حماية المسيحية عامة، وما منعهم خلافهم الجوهري على ذات الإله وحقيقة الدين من أن يكونوا إلبا على الإسلام والشرق منذ القرن الحادي عشر الميلادي إلى الآن، فهل نعتبر؟ فإن هذه ذكرى لمن شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلاً!

رابعاً: إن دراسة التاريخ في هذا العصر تلعب دوراً خطيراً في تربية الشعوب، وبعثها وتوجيهها إلى المثل العليا، وقد عنى الغربيون بذلك عناية كبرى، فربوا شعوبهم تربية تاريخية جعلتهم قوامين على البشرية آماداً طويلة، فهل فكر قادة الفكر الإسلامي فيما يحققه «التاريخ» من «التقريب»؟ أرجو مخلصاً أن يتاح التعاون بين العلماء على كتابة التاريخ الإسلامي من جديد، وأرجو أن يهتم المسؤولون عن التعليم في بلاد الإسلام، بتعديل دراسة منهج التاريخ بعيداً عن العصبية المفرقة، ومن الخير أن أذكر القارىء بما اقترحته في العدد الثالث من السنة الأولى عن دراسة التاريخ ومدى أثره في جمع كلمة الأمة، وإزالة أسباب التفرق، «والذكرى تنفع المؤمنين»..... «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» وهب الله لنا من أمرنا رشدا، وهدانا سواء السبيل؟

لا خلاف في الدين الحق

لحضرة صاحب العزة الكاتب الكبير

الأستاذ محمد فريد وجدي بك

مدير مجلة الأزهر

شرع الله الإسلام لرفع الخلاف الذي وقع بين الناس في العقائد، لأن التدين فطري في النفس البشرية، وموجد الوجود الذي يتوجه إليه الإنسان بالعبادة والإخبات، لا حد له، ولا تستطيع أقوى العقول البشرية أن تصل إلى كنهه، فكيف يعقل أن تختلف فيه؟ وقد عبد الخالق على هذه الحالة أحقابا طويلة. فقد أثبت الأستاذ الكبير (ماكس موللر) الألماني في كتابه الجليل (أصل الدين وارتقاؤه)، بالنصوص الدينية الهندية أن الإنسان أول ما عبد سجد للخالق وحده، وأما هذه الأوثان والأنصاب فليست إلا بنات الخيال، استدعتها محبة الإنسان للمس كل ما يشعر به في نفسه، قال ماكس موللر: (إن هذه الآلهة المجسمة ليست إلا تمثيلا طرأ على الإنسان بعد تلك الحالة الفطرية. وبناء على هذا فقد ركع آباؤنا وسجدوا أمام الله الحق حتى قبل أن يجرؤوا على الإشارة إليه باسمه).

ثم استرسل هذا المؤلف في البيان فقرر بأن أصل الأديان كلها واحد، وما كان سبب تخالفها إلا ما احدثته النزعات الإنسانية، والأهواء النفسانية، من الميل للتحديد والتقييد والحصر. وهذا هو ما نزل به القرآن المجيد حرفا بحرف. قال الله: « كان الناس أمة واحدة، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه،. والله يهدي من شاء إلى صراط مستقيم.»

أي أن الناس كانوا أمة واحدة «فاختلفوا» فأرسل الله النبيين مبشرين ومنذرين ليهدوهم إلى وجوه رفع الخلاف، لأن الحق لا يجوز الخلاف فيه.

وقد شدد الله في الزجر عن الخلاف في الدين لأن تفرق الكلمة فيه يؤدي إلى شر ضروب الانقسام بين الجماعات، ويلد أنكا الضغائن بينها، وقد عرف أن أغول الحروب غَوْلا، وأهولها هولا، كانت في جميع أدوار التاريخ الحروب الدينية. وقد أصاب المسلمين نصيب منها في القرن الاول من جراء تفرق الكلمة على الخلافة، كان أثرها في وقف الفتوحات الاسلامية ملحوظاً، على أنها كانت ذات طابع سياسي، ولكنها سرعان ما تطورت إلى خلاف ديني للعلاقة الأكيدة بين السياسة والديانة في الإسلام، ودخلت في تطورات شتى لم تنته إلا وللمسلمين ثلاث وسبعون فرقة، ولولا أن الله حمى هذا الدين، لما بلغ المسلمون في النواحي العلمية والعملية، وفي بناء صرح المدينة في القرون الستة التي تلت وجوده، إلى مثل ما بلغه مما يذكره مؤرخو الأجانب مقرونا بالاعجاب والدهش من حكمة الديانة الاسلامية.

وبعد أن اصاب الدولة الإسلامية الضعف، وأذهبت طيباتها الفتن، اقتسمت بلادها بعض هذه المذاهب، فاستقل كل فريق في قطر وأخذ يعمل على شاكلته، وبقي خيال من كلمة جامعة لخلافة بغداد تشاركها فيها خلافة في الأندلس، وأخرى في مصر، وغيرها في غيرها مما حدا بشاعر ذلك الزمان أن يقول:

وتفرقوا شيعاً فكل مدينة   فيها أمير المؤمنين ومنبر

من العجب العاجب أن يقع خلاف بين المسلمين، لا لأن الله سبحانه وتعالى نهى عنه وشدد في النهى فحسب، ولكن لأن أصول الإسلام جلية بينة لا تقبل التشكيكات، وقواعده قاطعة مانعة لا مجال معها لتعدد الاحتمالات. وقد أفرغت في صورة لغوية بلغت من ضبط المعاني، وتحديد المفاهيم، حداً لا يصادف في كلام أبلغ البلغاء. فان شوهد من الناس من يتوسع في استخراج معان مختلفة من ألفاظ معينة، فانه إنما يفعل ذلك على حساب نفسه لا على حساب الآيات التي بين يديه، وقد وصف الله كلامه بالبينات في مواطن كثيرة، تقريراً في الأذهان أنها لا تحتمل

اللبس وتدل على مقاصدها دون معاناة ولا كد، وكرر هذا الوصف لكلامه نحو ستين مرة في كتابه الكريم كقوله تعالى: «فيه آيات بينات» و«بل هو آيات بينات» و«أنزلنا إليك آيات بينات» الخ، تنبيهاً على أن ألزم ما يلزم الكلام الإلهي فهمه على وجهه الصحيح، لاعلى وجه يساور أهواء النفوس وبنات الخيال، وهو ما تتدافع النفوس الساذجة اليه تطلعا لتنور بعض الأسرار العلوية من خلال الألفاظ، وفضول العبارات. وهو الأمر الذي أفسد جميع الأديان، وأمكن رؤساء المذاهب من تضليل العقول، وتسخير أصحابها لخدمة أهوائهم.

لم يكتف الاسلام بما كرره من وجوب الوقوف مع مدلولات الألفاظ في الحد المسموح به، ولكنه سند ذلك بتحفظ آخر أدل على ما يريده من كل ما سبق، وذلك أنه لما أطلق القرآن الكريم على عيسى عليه السلام أنه روح منه في قوله تعالى: «كلمته ألقاها إلى مريم وروح منه» قال النصارى يكفينا ذلك توهما منهم أن إطلاق كلمة روح الله على عيسى تدل على نبوته له، فأنزل الله في دفع هذا الضرب من التأويل قولا فصلا لا عذر لمتقوِّل على الدين بعده. قال تعالى:

«هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب، وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ ويتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله. والراسخون في العلم يقولون آمنا به. كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب».

بهذه الآية، أوصد الله آخر باب لتأويل آيات القرآن الكريم، وألفاظه وفقا لما تتطلبه الأهواء، أو لتأييد بعض الآراء. والمتأمل في كل هذه التحفظات، يرى الى أي مدى وصل تشديد الكتاب الكريم على أهله في لزوم الحرفية في الدين. وإن ديناً هذا شأنه كان يجب أن لا توجد فيه فرق يخالف بعضها بعضاً،ولكن الطبيعة البشرية تتغلب على جميع الحوائل الأدبية والمادية، وتظهر وجودها قوية متشددة، ولكن لا يغيبن، عنك أنها في الإسلام لم تستطع أن تتغلب على الحقائق الرئيسية، وهي ميزة لهذا الدين صان الله بها كيانه سليماً من آثار التقلبات إلى اليوم.

ومن ناحية أخرى نرى أن جذوة الحماسة الدينية التي كانت تحفز هذه الفرق

للتنابذ، وتربص الدوائر بعضها ببعض، قد خفت اليوم وطأتها الى درجة تكاد لا تحرك فيها ساكنا، وهذه البقية المتخلفة تكفل إزالتها الثقافة العصرية التي عمت الخافقين، وقربت العقول والقلوب بعضها لبعض. وقد لا ينقضي جيلان أو ثلاثة حتى تزول الحدود الفاصلة بين هذه الفرق، لاشتغال العقول بما هو أبعد منها أثر في تكييف الشخصية، وهو العلم، العلم الذي يجب أن تتألب جميع العقول البشرية لدفع خطره عن العقول الشرقية. ولست في حاجة لأن أبين أن للعلم خطراً، وهذا الخطر ماثل أمام أعيننا في جميع البلاد على السواء، فلو وفقنا الله لصيانة الإسلام منه نكون قد أدينا للأخلاق خدمة سوف يذكرونها مقرونة بالثناء والدعاء.

التاريخ والتقريب

لحضرة الفضيلة الدكتور محمود فياض

أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية أصول الدين بالأزهر

حملت إلينا«رسالة الإسلام» كثيرا من الآمال التي ينشدها ـ من زمن بعيد ـ كل مسلم غيور على دينه وعزته. وإنا إذ نحييها نرجو أن تكون عامل حياة وقوة للأمة الإسلامية، ودعامة من دعائم وحدتها التي تعيد إليها عزتها، وتهديها إلى الرشد في شعاب الحياة وسبلها المختلفة.

وإني لأشهد أن الأقلام الرفيعة التي دبَّجت صفحاتها، قد أروت الظمأ، ورسمت منهج الوحدة مستقيما غير ذي عوج... ولكن التاريخ! التاريخ صانع الشعوب، وباني الوحدات، التاريخ الذي لجأت إليه الشعوب المتحضرة في عمليات البناء والتوجيه والبعث فوصلت إلى ما وصلت إليه.

هذا التاريخ الإسلامي لا يمكن الإغضاء عنه في التقريب، إلا اذا كان هو المقصود الأول « بوحدة الثقافة». فتاريخنا المدون، خضع لكثير من عوامل الترغيب والترهيب، فجاء مفرقا للجمع، لا جامعا للشمل، ولا أحسبني مغاليا إذا حملت التاريخ الإسلامي المدون، وكتّاب التاريخ الأقدمين والمحدثين معظم التبعة في الجفوة التي ظلت قائمة بين شعوب الإسلام، هذه الجفوة التي تدفع المصلحين اليوم من أئمة المسلمين إلى محاولة التقريب بين المذاهب لتقترب الشعوب، كذلك لا أحسبني مغاليا، إذا قلت إن التاريخ الإسلامي ودراسته على أسس جديدة. بعيدة عن التعصب والزيف كفيل بالتقريب بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم. فإن كل من عانى دراسة التاريخ الإسلامي، يجد امورا جديرة بالنظر والتأمل، سيما في مواطن

النزاع بين السلف الصالح – قد ألبست غير ثيابها أو غطيت - عن قصد أو عن غير قصد - بغطاء كثيف يحجب الحقائق في كثير من الأحوال. وفي اعتقادي أن ذلك إن لم يكن مرد التناحر بين المسلمين، فهو أهم عوامل الفرقة والخلاف. ولنضرب لذلك مثلا:

رياسة المسلمين بعد موت الرسول عليه الصلاة والسلام.

أختلف آراء زعماء الصحابة فيمن يلي إمرة المسلمين بعد موت الرسول عليه الصلاة والسلام، فذهب أغلب الأنصار بادي الرأي، إلى أنهم أحق بالامرة، ثم رجعوا إلى رأي زعماء قريش الذين قالوا بأولوية قريش: وظل سعد بن عبادة، زعيم الأنصار من بني الخزرج مقيما على رأيه وأقسم ألا يبايع الصديق، «حتى يناجزهم بأهل بيته». «ولو أنه يجد القوة لحاربهم حتى ينتصر أو يموت فيعلم حسابه عند ربه» وذلك لأن سعدا رضي الله عنه لم يقتنع بما اقتنع به غيره من الأنصار وتبعه في ذلك أهل بيته مجاملة له أو عن رأي. وظل سعد هكذا أمة وحده ... لم يبايع لأبي بكر ولا لعمر من بعده. حتى قتل في عهد عمر قتلة يحوطها شيء من الغموض - فمات وليس في عنقه بيعة لإمام على حد تعبير المحدث ابن كثير. ومع ذلك كله. لم يحكم - أبو بكر ولا عمر ولا غيرهما من الصحابة والتابعين حتى الساعة التي نحن فيها - على سعد بن عبادة بكفر أو الحاد أو مروق من الدين، واستقر عند الجميع أن سعدا من ذوي الآراء الذين لا يتراجعون عن رأي لهم بغير حجة ظاهرة واقتناع بيّن، لا سيما والخلاف على أمر سياسي - هو إمرة المسلمين. وهو لا يتعلق بأصول الاسلام حتى يكون الخلاف فيه، خلافا في الدين، وداعيا للتنابذ بالردة والكفر - بين المسلمين.

سلم الانصار إذن بأمرة المهاجرين واتحدت كلمة المسلمين. ولكن كتّاب التاريخ قالوا: إنه لم تكد تسلم إمرة المسلمين للمهاجرين حتى اختلفوا. فالكثرة قالوا: إنها في قريش عامة دون تخصيص. وقال الهاشميون انهم اهلها وأحقّ المسلمين بها. ثم رووا لنا في موقف شيخ بني هاشم علي بن أبي طالب رضي الله عنه رأيين.

أحدهما: أنه امتنع عن بيعة أبي بكر زمنا ما ثم راجع نفسه وبايع لأبي بكر قائلاً:

«كنا نرى في الأمر حقا» وثانيهما: أنه لم يمتنع بل بادر الى بيعة أبى بكر.

ومهما يكن من أمر فقد بايع علي لأبى بكر. وسلمت وحدة المسلمين وذهب النزاع. وإذن فاختلاف الاراء على حكم المسلمين أو إمرتهم أو الخلافة كما سميت، كان خلافا عاديا في وجهات النظر بين الانصار والمهاجرين، ثم ثاب الأنصار إلى رأي المهاجرين مختارين لا مكرهين فذهب الخلاف ولم يبق إلا سعد بن عبادة مصرا على رأيه غير مهتم في دينه وعقيدته، وخالف عليٌ أو لم يخالف وبايع للصديق راضيا، وبذلك سلمت وحدة الامة من خلاف عابر لا صلة له بأصل من اصول الإسلام. وهو خلاف يحدث بين زعماء الفكر والسياسة في البلد الواحد في مختلف العصور، ابتغاء الصالح العام للأمة. وهو شبيه باختلاف الاحزاب السياسية على الوسائل في الوصول إلى هدف متفق عليه في العصر الحديث. أو اختلاف العلماء في الفروع الفقهية اختلاف رأي لا اختلاف دين، لا إثم فيه ولا تشريب على أحد..

هذه المسألة بالذات «مسألة الخلافة» وهي من أمهات المسائل التي فرقت وحدة الامة. أو هي أم مسائل التفريق قد عولجت فيما بعد - في عصر التدوين والتفرق والتعصب الجنسي وضعف وازع الدين في قلوب المسلمين - علاجا يوحي إلى القراء بانقسام المسلمين انقساما دينيا خطيرا حول، «الخلافة» ثم صبغوا هذا الانقسام بصبغة عقدية ظلموا بها السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وولدوا الروايات لتبرير ما زعموه خلافا في الدين ، وقالوا: إن التشيع لآل البيت ظهر في المدينة بمجرد موت الرسول وجعلوا للشيعة إذ ذاك وجودا مذهبيا، وفاتهم أن المسلمين جميعا شيعة للرسول منذ بعث ولآل بيته؛ وتحدثوا عن إمرة المسلمين (الخلافة) وهل هي جزء من الدين وركن من أركانه. أو هي أمر يقره الدين ويقتضيه وجود جماعة للمسلمين متميزة بكيان خاص وتشريع خاص، أو هي شيء لا لزوم له اطلاقا في الدين. ثم فرقوا في المعنى بين حكومة المسلمين (الخلافة) وحكومة غيرهم تفرقة تعسفوا فيها، وربطوها بالدين، وهكذا جروا الآراء المتأخرة التي

انتجها عصر الضعف وفرضوها وفسروا بها الحوادث في عصر لم يعرفها ولم تعرفه، وفاتهم أن الشورى ووجود جماعة من ذوي الاراء والعلم والخبرة، وحرية الفرد وعظم مسؤوليته عن الجماعة: كل ذلك ينتج خلافا في الرأي لا في الدين، ولا يصدع وحدة، وأن كل أمة متمدنة لا بد لها من حكومة. والحكومة في كل مكان وزمان هي الحكومة. وإنما تختلف بالمبادىء والدساتير التي تحكم بها وترعى بمقتضاها المحكومين.

وفي العصر العباسي الأخير استشرى الداء وعظم البلاء بقيام عدة أمراء للمسلمين. في بغداد وفي القاهرة وشمال إفريقية، وفي الإندلس. بل وغير هؤلاء من الأمراء المتغلبين الذين استقلوا بالأطراف في شرق الدولة وغربها. فاستبيح الوضع في الحديث والتاريخ. بل زُوِّر التاريخ في ماضيه وحاضره ليوافق الأهواء المختلفة لأمراء المؤمنين المختلفين.

ثم جاء كتّاب التاريخ المحدثون. فزادوا النار ضراما، ولونوا الخلاف الذي زعمه الأقدمون، بلون جديد تبعا لأساتذتهم من غير المسلمين فصوروا الخلاف تصويرا عصريا: فقالوا مثلا: حزب الأحرار (عن الانصار) ويرون كذا وكذا وهم أمعن في الديمراطية من غيرهم. وقالوا. الحزب الأرستقراطي (عن قريش) ويرون كيت وكيت. وقالوا: الحزب الهاشمي المتحد وهو أمعن في الأرستقراطية إذ يرى لزعمائه حقا إلهيا مقدسا.. إلى آخر ما قالوا، وبهذا يفهمون الناشئة أن ذلك الخلاف الأول كان خلافا على المبادىء الجوهرية، مع أنه إن صح وجود خلاف فهو على الوسائل لا على المبادىء، فالدين واحد وأحكامه ومقرراته واحدة عند الجميع لم يقع فيها خلاف حتى الآن.

وقد لاحظت أن المؤرخين الأقدمين من الفرق المختلفة كتبوا ما كتبوه تحت ضغط التعصب، سلطان التفرق، فتنابذوا، وجرّح بعضهم بعضنا، واندفعوا في مخالفات للواقع اصطنعوا لها الأدلة، ونسب كل منهم الى الآخر ما يحرمه الدين، بل يكاد كل منهم يفرض على أشياعه كراهية المخالفين لهم كراهية دينية، ولعل بعض هؤلاء وبعض أولئك كانوا يتقاضون أجر تجريح المخالفين لحكامهم، وثمن الوضع

والتزييف، ولعل بعضاً آخر كان معذورا أمام تغالي المخالفين، فقد يعذر المؤرخ السني إذا كان قد عاصر مثلا بعض الطوائف التي انتسبت إلى الشيعة، من هذه التي ذكرها المؤرخ الشيعي الجليل أبو الحسن النوبختي في كتابه «فرق الشيعة» فقد ذكر عشرات من الفرق ونسب إليها مقالات غريبة عجيبة علق عليها هو، ووصف أصحابها في كثير من الأحيان بالكفر؛ قد يكون هذا ـ سيما والعصر العباسي الأخير عصر تُهم تنابز بالباطل، خفت فيه صوت الدين، وهبط الوازع الديني عند الحاكمين والمحكومين ومعظم العلماء السلطانيين ـ وقد يعذر الشيعي بتعصب أمثال الإمام الهيثمي السني.

أما المتحدثون من كتاب التاريخ فما عذرهم، وقد تحرر العلم من سطوة الحكام وانقشعت السحب، وبادت معظم الفرق المغالية، ولم يبق الآن تقريباً غير السنيين والشيعة، إلا انهم إذا أخذوا عن الأقدمين دون ضبط وتثبت، فلست أفهم لهم عذرا إلا إذا رجعوا إلى مكتبات المخالفين، واستجلوا آراء علمائهم في كل ما يتعلق بالسياسة أو أصول الدين.

ولا شك أن دراسة التاريخ الإسلامي ـ سيما تاريخ صدر الإسلام ـ على هذا المنهج التعصبي الذي لا يقوم على اسس صحيحة هنا وهناك، يسمم أفكار النابتة، ويربي البعض في نفوس المتعلمين لمخالفيهم في الرأي. بغضاً يستند الى الدين فيقر في النفس ماقر فيها الدين، بينما هم يبغضون مستعمري بلادهم المخالفين لهم في أصل الدين وجرثومته. والجنس واللغة، بغضاً توحي به اعتبارات وطنية، وسرعان ما يزول بزوال الاستعمار، وقد تنبه المستعمرون الى هذا فأذكوا نيران الخلف بين طوائف المسلمين، وباعدوا فيما بينها بعداً قطع كل الصلات.

لست ادري كيف استقام هذا المنهج قديماً وحديثاً، في الوقت الذي نجد فيه سلوك الأئمة الأخيار من رجالات الإسلام يرفضه ويناقضه، فقد ساد بينهم التعاون على البر والتقوى، ونشر كلمة الله في ربوع الأرض دون تنابذ أو اتهام، فهل لدى إنسان أن مسلماً منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حتى الآن طعن في دين سعد بن عبادة لخلافة لأبي بكر وعمر؟ أم لأن عقب سعد لم يكن في كثرة نسل عليّ ابن أبي

طالب، ولأن سعدا لم يبارز الخلفاء على «الخلافة» ومات قبل الفتنة الكبرى، طويت صفحته من الخلاف، حتى لا تكاد جمهرة المسلمين يعلمون أنه خالف ابا بكر وعمر، ومات وليس في عنقه بيعة لإمام.

ونظراً لأن عليّ بن أبي طالب أعقب كثيرين من النابغين الطموحين إلى الرياسة، ولأن إمرته للمؤمنين بعد عثمان خُفَّت بها الفتن، اصطنع خلافه للأئمة الأولين، وألبس لباسا عقديا أدى إلى (إيذاء) الثلاثة الخلفاء الراشدين السابقين عليه، ليثير ذلك قوما من أنصارهم فيدفعوا عنهم ويتهموا غيرهم بمثل ما اتهموا به، وغاب عن الجميع أن الخليفة الرشيد علي بن أبي طالب كان خير معوان لأبي بكر وعمر وعثمان، لم يعرف عنه اتهام لهم في دينهم أو سياستهم، وأن عليا ليس أقل من سعد بن عبادة، فلو انه رأى رأيا غير رأي الجماعة لأصر عليه كما أصر سعد على رأيه على الأقل، ولكنه رأى مصلحة الاسلام والمسلمين في البيعة فبايع، ثم في أي زمن؟ في عصر بلغت العاطفة الدينية فيه أوجها، والقوم جميعا يعرفون مكانة عليّ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجهاده في سبيل الله مما يرجح لدينا أن علياً لو خالف لوجد الانصار كثيرين والأعوان كثرة في كل مكان، وأن الأمر كما قال سيدنا زيد بن عليّ زين العابدين «إن الخلافة فوضت لأبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائر الفتنة وتطييب قلوب العامة فإن عهد الحروب النبوية كان قريبا وسيف أمير المؤمنين (علي) من دماء المشركين من قريش لم يجف بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي - إلى أن قال: فكانت المصلحة أن يقوم بهذا الشأن من عرفوا باللين والتودد والسبق في الاسلام والقرب من الرسول، ولم يكن أحد اقوى على ذلك من ابي بكر وكما يقول الإمام ابن ابي الحديد في مؤاخذاته للسابقين من السنيين والشيعة:

«ولقد كان الفريقان في غنية عما اكتسباه واجترحاه، ولقد كان في فضائل عليّ الثابتة الصحيحة، وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة ما يغني عن تكلف العصبية لهما، فهل نستطيع القضاء على هذا التعصب في دراسة التاريخ والتفرغ الى اجتثاث أصل البلاء؟

الحق أن مرد البلاء كله في اختلاف المسلمين، يرجع إلى غير المسلمين أولاً، وإلى غفلة المسلمين ثانياً، ويفصح لنا عن ذلك قول الإمام ابن الجوزي في المنتظم:«ولما جاء النبي وقهر الاملاك، وقمع الإلحاد، اجتمع جماعة من الثنوية والملحدين ومن دان بدين الفلاسفة المتقدمين، لا شك أن جميع فرق المسلمين تبرأ منهم، فاعملوا رأيهم وقالوا: ثبت عندنا أن جميع الأنبياء كذبوا ومخرقوا على أممهم وأعظم الكل علينا بلية محمد فانه نبغ بين العرب العظام، وخدعهم بناموسه، فنصروه وبذلوا اموالهم وأنفسهم، وأخذوا ممالكنا وقد طالت مدتهم، والآن فقد تشاغل أتباعه، ومنهم مقبل على كسب المال، ومنهم على تشييد البنيان، ومنهم على الملاهي....... وقد ضعفت أبصارهم، ونحن نطمع في إبطال دينهم إلا أننا لا يمكننا محاربتهم لكثرتهم، فليس إلا إنشاء دعوة الى فرقة منهم لنستعين بهؤلاء على إبطال دينهم». وإذن فهذا هو السر فيما أحيط به تاريخنا، وهو السر في إظهار خلافات الرأي العادية على أنها اختلاف في الدين.

وهكذا ترون الى أي حد ساهم التاريخ وكتابه القدماء في القطيعة بين المسلمين وسيظل هكذا عامل تفرق ما دامت دراسته قائمة على هذا المنهج التعصبي الذي يجافي الحقيقة والواقع، وما سيطرت عليه أهواء أرباب الأهواء البائدة، فأي خير نقدمه للمسلمين لو أننا درسنا التاريخ دراسة تجنح الى الحق والتقريب بعيدة عن التعصب المذهبي، وزيف الملفقين من ذوي الأهواء الأقدمين والمحدثين؟ فهل لنا أن نعيد كتابة تاريخنا بعد تخليصه من الشوائب، وتنقيته من أكدار الوقيعة ولوثة العصبية ونتحرى في كتابته الدقة وفق أصح أو أرجح ما يتفق والحقيقة التي اعتقد أنها ستجمعنا على كلمة سواء؟ وهل آن لنا أن ندرس علوم الشيعة، ويدرس الشيعة علومنا على منهج علمي صحيح لا تحيز فيه ولا محاباة؟ أرجوا أن يهتم المسؤولون بذلك فإنهم لو فعلوا ما يوعظون به لكان قاضياً على أسباب الكراهية والنفرة والجفوة بين المسلمين، ولاستطعنا أن نوجد عند الأخوة المتعلمين روحاً من المحبة والألفة، ونظر كل الى الآخر نظرة إسلامية لا طائفية «والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً»؟

من فضيلة الأستاذ الأكبر

شيخ الجامع الأزهر

رغبت (رسالة الإسلام) إلى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبرالشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر أن يوجه إلى العالم الإسلامي حديثاً على صفحات هذا العدد الذي هو أول عدد من عامها الثالث، وأول عدد يصدر بعد تقلد فضيلته منصبه السامي.

وإن (رسالة الإسلام) لمزهوة - في غير تفاخر - بما لها من صلة خاصة بفضيلة الأستاذ الأكبر بعد صلة الإسلام والعلم، وإنها لواثقة أن روحه الطيب الذي يبثه في كل أمر يتولاه، سيكون خيراً وبركة على التقريب وأهدافه إن شاء الله. فإذا كان لها أن تطمع في بر من فضيلته يخصها به، فذلك أن يعم المسلمين بعنايته، وأن يجعل الناطقين بكلمة التوحيد في مشارق الأرض ومغاربها سواء في بره وعطفه، وإنه لفاعل إن شاء الله.

وهذا حديث فضيلته - بارك الله للمسلمين في عهده -:

أرجو أن تنقل عني (رسالة الإسلام) لجميع المسلمين أني أشعر شعوراً صادقاً بآلامهم وآمالهم، وأنني، وقد توليت منصبي هذا، أعد نفسي قد حُمِّلت أمانة غالية دقيقة، لا شك أني مسؤول عنها أمام ربي، وأسأله تعالى أن يهبني من لدنه عونا بيسر صعابها، ويذلل عقابها، إن ربي لطيف لما يشاء إنه هو العليم الحكيم.

لقد عشت طول حياتي معنياً بأمر المسلمين، مفكراً فيما يصلحهم، وينقذهم مما تورطوا فيه من الضعف والتخاذل والانحراف عن الصراط السوى في العلم والعمل، فوجدت ألا سبيل إلى ذلك إلا بأمرين:

أولهما: أن يؤمنوا إيماناً عن بينة وبصيرة، بأنه لا صلاح لهم إلا بهذا الدين الذي صلح به أولهم، وأنهم على حسب ما ينحرفون عن تعاليمه ومبادئه يصابون في بلادهم وأنفسهم وسائر أحوالهم بالضراء وألوان الشقاء.

وثانيهما: أن ينسوا أحقادهم وميراث عداوتهم الذي أورثتهم إياه عوامل الضعف، وعهود الذلة والخوف وتسلط الأعداء، فيعودوا كما تركهم رسول الله ﷺ أمة واحدة عزيزة كريمة تشعر بعزتها وكرامتها، ولا غرض لها إلا إعلاء كلمة الله، ونشر دينه، والدفاع عن الحق حيثما وجدت لذلك سبيلاً.

***

إن المسلمين إذا آمنوا حق الإيمان بالأمر الأول، استقر في قلوبهم حب دينهم وحرصوا على أن يسلكوا سبيله في حياتهم، وأن يسيروا على خطته ومنهاجه السديد في كل شؤونهم، فإن الإيمان بشيء ما، هو أساس حبه وتوجه الرغبة إليه، والحب الصادق يملك على صاحبه جوارحه وأعماله كما يملك قلبه وعواطفه، وعلى هذا الأساس انتصر الإسلام في أوله، فقد شرى المؤمنون أنفسهم وأموالهم لله، وكان الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما من المال والولد والنعمة والمتاع، ولولا ذلك ما استقام لهم أمر، ولا تمكنوا ـ وهم القلة الضئيلة الهزيلة المستضعفة ـ من السيطرة على أكبر الأمم في أقصر زمن عرفه التاريخ لأمة ناشئة ناهضة.

وقد سجل الله تعالى هذه الحقيقة في قوله جل شأنه: «قل إن كان آباؤكم وإخوانكم وأبناؤكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين».

فبين بهذا القول الصريح أن اساس الإيمان هو إيثار الله ورسوله على كل ما سواهما بالمحبة الخالصة الصادقة، وأن إيثار شيء عليهما فسق وخروج على أمر الله، لا يهدي الله أصحابه، بل يجعلهم في موضع المتربص المتوقع للبلاء حتى ينزل به، ويأتي عليه.

والمسلمون ـ مع الأسف الشديد ـ في هذا الموضع منذ زمن طويل، فقلما نجد

منهم من يؤثر الله ورسوله على شيء من متاعه الفاني ولو كان زهيداً، ولذلك كانت حالهم هي تلك الحال التي تسر العدو، وتسوء الصديق.

والسبيل إلى إصلاح هذه الحال أن يتعاون أهل العلم والرأي في كل شعب على تعليم المسلمين دينهم تعليماً نافعاً، وأن يظهروهم على ما في هذا الدين من محاسن ويقنعوهم بما يكفله لأهله من سعادة وقوة، وينفوا عنهم ما أدخل عليهم من خرافات وأوهام كان الركون إليها سبب ضعفهم واستكانتهم.

ولا شك أن على الأزهر في ذلك أكبر قسط، فإنه الجامعة الدينية التي تهوى إليها أفئدة المسلمين من كل صوب، والتي تضم طلاباً من مختلف أجناسهم نفروا إليها ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم، وقد أخذْتُ على عاتقي، وشرعت - والله المستعان - في توجيه هذه الجامعة الكبرى إلى ذلك توجيهاً عملياً صالحاً، أرجو أن يكون مبارك الثمرات على الإسلام والمسلمين إن شاء الله.

وسوف لا أدخر وسعاً في مد المسلمين داخل الأزهر وخارجه بعلماء صالحين مصلحين يكونون رسل الثقافة الإسلامية الصحيحة حيثما حلوا، وأساة الأرواح والقلوب أينما سلكوا، حتى نربي أمة جديدة شبيهة بالأمة الأولى التي فتح الله بها مشارق الأرض ومغاربها.

وإذا كنت أعلن ما اعتزمته وبدأته في ذلك، وأدعو إليه أبنائي الأزهريين أن يأخذوه بقوة، فإني أدعو كذلك سائر أهل العلم في مختلف الشعوب والطوائف الإسلامية أن يقوموا بما عليهم في ذلك، وأن يبثوا الدعوة للدين والعلم به في أقطارهم، ويحثوا على الأخذ بها أبناء وطنهم، حتى يكون الإصلاح عاماً، والتوجيه كاملاً.

***

أما الأمر الثاني، وهو أمر الاتحاد وائتلاف القلوب، والغض عن كل ما يثير الأحقاد، وينكأ الجروح، فذلك أمر له فائدته الكبرى في التعجيل بالقضاء على الضعف، والتفرغ لما ينفع المسلمين ويصلح شأنهم.

إن مثل المسلمين إذا احتفظوا بخلافاتهم، وأنصتوا لداعي الفرقة والقطيعة، كمثل شعب قامت فيه حرب أهلية طاحنة، فهي تشغل أبناءه، وتستنفد قواهم، وتضيع جهودهم، وتلهيهم عن إصلاح أحوالهم، وتقويم معوجهم، وتعين عليهم أعداءهم، وتكون سبباً دائماً في إثقال كواهلهم بما لا يحتملون من الأعباء، وفي إلباسهم لباس الذل والخوف والشقاء.

لقد ألحت هذه الحرب الأهلية الضروس على الأمة الإسلامية منذ قرون، فقطعت ذات بينها، وأفسدت كثيراً من خطط الاصلاح على واضعيها، والداعين إليها، وما علمت حرباً كهذه نيرانها حامية، وأسبابها واهية.

فليتدبر المسلمون موقفهم، ولا سيما في هذا الوقت العصيب، الذي فغرت فيه المطامع أفواهها لابتلاعهم، والذي أصبحت القوة فيه والتكتل هي لغة التخاطب السائدة، وأسلوب التفاهم المفيد، ولينسوا ما بينهم من الخلافات التي أوهنتهم، وثبطت من عزائمهم، وليقفوا صفاً واحداً لإنقاذ أنفسهم ودينهم، بل لإنقاذ العالم من المطامع الفاسدة، والمبادىء الخطرة، فإنهم أهل فكرة، ووارث رسالة، وإن الله سائلهم عما أورثهم.

إني لأعلم أن أحسن ما تطفأ به هذه الحرب الأهلية التي ظلت مستعرة بين المسلمين قروناً طويلة، هو التفاهم، وأن يدرك كل شعب ما عند الآخر، ويومئذ يظهر للجميع أن أمة الإسلام متفاهمة على كل ما يكون به المسلم مسلماً، وأن ما وراء ذلك لا يضر بالدين، ولا ينبغي أن يكون سبباً في قطع حبل الأخوة والائتلاف، وسأنظر إن شاء الله تعالى في كل ما يعين المسلمين على إدراك هذه الحقيقة، والعمل بمقتضاها، وإن رسالة جماعة التقريب في ذلك لتلتقي مع رسالة الأزهر، الذي يرى حقاً عليه أن يبصر الأمة الإسلامية بأمرها، ويرشدها إلى ما يجب أن يقوم عليه شأنها من المودة والتراحم والألفة، وتبادل العلم والمعرفة.

أسأل الله أن يهيء للمسلمين من أمرهم رشداً، وأن يوفق قادتهم وزعماءهم إلى النجاة بهم من العواصف والأنواء، إنه سميع مجيب؟.

تقريب الأقطار الإسلامية

لحضرة الفاضل الأستاذ عبد الحليم كاشف الغطاء

بعد الحرب العالمية الأولى تسهلت طرق المواصلات بين أرجاء العالم، بانتشار وسائل النقل الحديثة، كالقطار والسيارة والباخرة والطائرة، وكان من اللازم أن يزداد التزاور والتنقل والتقارب بين الأقطار الإسلامية، ولكن مع الأسف لم يحدث ذلك بل حدث ما هو عكس ذلك بأن ضعفت الصلة بين الأقطار الإسلامية بسبب زيادة تدخل الدول الأوروبية في الممالك الإسلامية وتقسيمها إلى مناطق مستعمرة أو مناطق نفوذ بين المستعمرين، فوضعت جوازات السفر والقيود الشديدة على المسافرين، ورسوم الجمارك الباهظة على البضائع، وضعف التبادل التجاري والتعاون الثقافي. وفي الحقيقة انعزلت بعض الأقطار الإسلامية انعزالا تاما عن غيرها، مثل تونس والجزائر ومراكش وطرابلس الغرب، وتركيا والقفقاس وتركستان.

ففي القديم كانت الصلات السياسية والثقافية والتجارية أقوى منها في الوقت الحاضر للأسباب الآتية:

١ـ لم تكن الأقطار الإسلامية مقسمة سياسياً إلى هذه الدرجة، بل نشأت في أزمان مختلفة دول إسلامية كانت تحكم مناطق واسعة كالدولة الأموية، وصدر الدولة العباسية، والبويهية، والسلجوقية، والفاطمية، والصفوية، والعثمانية، وغيرها.

٢ـ لم تكن قيود على السفر والتنقل، وقد قام في الماضي كثير من العلماء

والشعراء برحلات واسعة في الأقطار الإسلامية منهم: أحمد اليعقوبي، أبو علي القالي صاحب الأمالي، علي المسعودي المؤرخ، أبو عبد الله المقدسي، أبو الريحان البيروني، الشاعر ابو تمام، الشاعر المتنبي، ابن البيطار المالقي النباتي، جار الله الزمخشري، أبو سعد السمعاني، ابن عساكر الدمشقي، أبو عبد الله الشريف الإدريسي، ابن جبير صاحب الرحلة، أبو الحسن السائح الهروي، ياقوت الحموي صاحب معجم البلدان، محمد الفيروز آبادي صاحب القاموس، أحمد بن عربشاه، ابن خلدون، أبن بطوطة صاحب الرحلة، جلال الدين السيوطي، السيد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس، أبو العباس المقري صاحب نفح الطيب، عبد الغني النابلسي، الشيخ بهاء الدين العاملي، الحكيم ناصر خسروصاحب الرحلة بالفارسية وغيرهم.

وبعض هؤلاء قد شاهد جميع الأقطار الإسلامية تقريبا، فالمؤرخ اليعقوبي ساح في بلاد الإسلام شرقاً وغرباً: رحل إلى أرمينية والهند ومصر وبلاد المغرب، والمسعودي نشأ في بغداد وجاء مصر ورحل في طلب العلم إلى أقصى البلاد، فطاف فارس وكرمان سنة ٣٠٩ هـ حتى استقر في اصطخر. وفي السنة التالية قصد الهند وسيلان وركب البحر إلى بلاد الصين ثم عاد إلى عمان، ورحل رحلة سنة ٣١٤ إلى ما وراء آذربيجان وجرجان، ثم إلى الشام وفلسطين. وفي سنة٣٣٢هـ جاء انطاكية والثغور الشامية إلى دمشق، واستقر أخيراً بمصر ونزل الفسطاط سنة ٣٤٥هـ، وتوفي في السنة التالية. وعبد الكريم أبو سعد السمعاني قد رحل في طلب العلم والحديث إلى شرق الأرض وغربها وشمالها وجنوبها وتوفي سنة ٥٦٢هـ. وابن بطوطة أبو عبد الله محمد بن محمد عبد الله اللواتي الطنجي صاحب الرحلة ولد في طنجة ٧٠٣هـ وخرج من بلده عام ٧٢٥هـ للحج ثم أخذ في الرحلة، فبدأ بالحرمين فالشام فالعراق ففارس فما بين النهرين فآسيا الصغرى إلى قبجاق، فجنوب روسيا والآستانة فآسيا الصغرى فبخارى وأفغانستان إلى دلهي، وأقام هناك سنتين قاضيا، وأنفذه السلطان تغلق في بعثة إلى الصين فوصل إلى ملدافيا وأقام فيها سنة ونصف سنة، ثم رحل إلى سيلان والصين وعاد إلى بلده

سنة ٧٥٠هـ ورحل في السنة التالية إلى غرناطة. ثم إلى السودان سنة ٧٥٢هـ فدخل ملى وتمبكتو وتوفي سنة ٧٧٩ في مراكش.

٣ـ الهجرة إلى طلب العلم.

٤ـ كانت المتاجرة منحصرة تقريباً مع الأقطار الإسلامية، أما الآن فالتجارة مع البلاد الغربية أوسع من التجارة مع البلاد الإسلامية.

٥ـ زيارة الأمكنة المقدسة.

٦ـ تكريم الملوك والخلفاء لأهل العلم والأدب والفن الوافدين عليهم.

وإن كنت أرى أنه من الممكن تكوين «اتحاد إسلامي» للأقطار الإسلامية بعضها مع بعض، ولكن يحول دون ذلك في الوقت الحاضر موانع كثيرة أهمها:

١ـ الاستعمار والنفوذ الأجنبي.

٢ـ وجود حركة قومية في الأقطار الإسلامية مناوئة للحركة الإسلامية.

٣ـ إنشاء الدول الحديثة على ضوء الحدود الجغرافية، والعنصر الذي تمت إليه الشعوب القاطنة في ضمن تلك الحدود. والاختلاف في اللغة يعتبر غالبا دليلا على اختلاف العنصر أو القومية. وهذا الأمر لا يتنافى مع اتحاد غير مركزي وإن تعارض مع وحدة مركزية، ومع كل ذلك، بما أن العالم الإسلامي في الوقت الحاضر مهدد بالأخطار، والعمل بصورة جدية في سبيل تقارب المسلمين أمر ضروري، فهناك الخطر الصهيوني، وخطر الاستعمار الأمريكي الجديد بالإضافة إلى المستعمرين القدماء، والخطر الشيوعي.

ومن الممكن زيادة تقارب الأقطار الإسلامية بواسطة الأمور الآتية:

١ـ تسهيل معاملة جواز السفر والسماح بالسفر إلى الأقطار الإسلامية طيلة السنة.

٢ـ تحسين المواصلات بين الأقطار الإسلامية.

٣ـ تشكيل المؤتمرات.

٤ـ الرحلات المدرسية.

٥ـ قبول عدد معين من طلاب العالم من الأقطار الإسلامية في مدارس كل قطر على حساب حكومة ذلك القطر.

٦ـ العناية باللغات الشرقية الأربعة: العربية والفارسية والتركية والأوردية.

٧ـ تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الأقطار الإسلامية، ورفع قيود التجارة، وعقد المعاهدات التجارية.

٨ـ التقريب بين المذاهب الاسلامية.

٩ـ عقد حلف عسكري بين الدول الإسلامية للدفاع عن الأقطار الإسلامية.

١٠ـ السعي لاستقلال الأقطار الإسلامية المستعمرة.

١١ـ تشكيل الجمعيات التي تسعى في كل قطر لتحرير المسلمين وتقدمهم وتقاربهم، وتؤيد فكرة الاتحاد الإسلامي وتوضح فوائده للمسلمين وللسلام العالمي.

وقد سرتنا في الأونة الأخيرة مساعي بعض رؤساء الدول الإسلامية وملوكها في سبيل تقارب الدول الإسلامية، وهم صاحب الجلالة محمد رضا شاه ملك إيران، وصاحب السمو عبد الإله الوصي على عرش العراق، وصاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان، وصاحب الفخامة رئيس وزراء الباكستان ناظم الدين.

كما أنه توجد حركة عند رجال العلم والدين والسياسة في هذه الأيام تسعى لتقارب المسلمين خصوصاً من سبقت له جهود في الحقل الإسلامي، نذكر منهم: سماحة الوالد الإمام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في العراق، وكان قد بذل جهوداً في خدمة المسلمين عن طريق المؤلفات والخطب التي تساعد في التقريب بين المذاهب الإسلامية، ونبذ الخلافات، وعن طريق التجول والمذكرات السياسية

وغير ذلك. وسماحة السيد أمين الحسيني، ومعالي محمد علي علوبة باشا. والاستاذ محمد فريد وجدي بك، وسماحة الشيخ محمد تقي القمي في مصر، وسماحة آية الله آغا حسين البروجردي، وسماحة حجة الاسلام السيد أبو القاسم الكاشاني، وسماحة حجة الإسلام السيد محمد سيد العراقين في إيران، وسماحة محمد حسن الأعظمي في الباكستان، وسماحة الشيخ مصطفى السباعي في سوريا، وغيرهم.

حقق الله الآمال ونصر المسلمين بنصرتهم لدين الله، «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم»؟

حول تفسير مجمع البيان:

من السبل العملية للتقريب

لفضيلة الدكتور محمد يوسف موسى

استاذ بكلية أصول الدين

---

١ ـ لو شاء الله لجعل الناس أمة واحدة، ولجعل الأمة الواحدة لا تختلف فيما بينها من مذهب أو رأي، ولكنهم ـ كما أراد الله جلت حكمته ـ يتفقون حيناً، ويختلفون حيناً آخر، أو يتفقون في هذا ويختلفون في ذاك، ولعل هذا خير للناس جميعاً، ذلك بأن الاختلاف في الرأي من طبائع الأمور، بل لعل العالم لا يمكن أن يستقيم دون هذا الاختلاف في الرأي الذي يتناسب واختلاف عقليات الناس وطبائعهم، وطرق تفكيرهم، ووسائلهم إلى الغرض الواحد، وإن كان هذا الغرض موضع الاتفاق من الجميع.

وإذا كان الخلاف في الرأي من طبائع الأمور كما نقول، فإنه ليس من هذه الطبائع أن يتجاوز الخلاف حدّ الخصومة العاقلة في العلم، فينتهي بنا الأمر إلى أن يتباغض رجال المذاهب المختلفة في الدين أو السياسة، أو غير الدين والسياسة، مما هو عادة مثار الخلاف والنزاع.

وقد يتساءل كثير من الناس عن علة تباغض رجال المذاهب وأرباب المقالات في الدين أو الوطنية مثلاً، مع أن ما يتصدون له من خدمة الوطن أو الدين كان جديراً بالتوفيق بينهم وجمع الكلمة على ما فيه خير الوطن ومجد الدين.

ونعتقد أن مرجع هذا الداء الوبيل، مُنى به الشرق المنكوب بكثير من رجاله، هو أننا لا نصدر في خصوماتنا عن بينة أو قاعدة صحيحة، إننا نرى رجال هذا المذهب أو تلك المقالة مثلاً يعتقدون أن الحق كل الحق فيما هم عليه وحده، وأن معتقد

الآخرين كله باطل، ولا يكلفون أنفسهم بحث ما عليه هؤلاء الأغيار ليتعرفوا صحيحه من فاسده، وحقه من باطله، بل يحرمون ذلك تحريماً باتاً. ولو فعلوا لتبينوا أن كثيراً من المسائل يجب أن تكون موضع اتفاق فيما بينهم، لأن الحق جذاب لا تعمى عنه الأفئدة، وإن تعامت عنه الابصار، ولو فعلوا، لعلموا أنهم كانوا من المسرفين في عداوتهم، المتجنين على الحق في خصوماتهم، ولأمكنهم أن يضيقوا شقة الخلاف يوماً بعد يوم، وفي ذلك الخير الكثير.

هذا، وإن بعض من اتصلوا بالدين ودراساته، ولا نقول من سواد الشعب أو عامة المتعلمين، يعادون هذا المذهب أو ذاك من مذاهب الفقه أو علم الكلام استجابة لعقيدة جاءتهم بالبيئة والوراثة، لا لرأي نتيجة التفكير المتزن السليم، ولو أردتَ الواحد من هؤلاء من أنصار هذا المذهب الذي يتعصب له كل التعصب على أن يذكر أسباب ما يرى، لعجز أيما عجز، أو لرأيته جاهلاً بمذهب مخالفه وبأسانيده جهلاً غير معذور!.

ومثال آخر: أن كثيراً من العامة وأشباه العامة في العلم يرون كفر بعض فلاسفة الإسلام، مع أنهم لا يكادون يعرفون شيئاً من آراء هؤلاء المفكرين ومذاهبهم الفلسفية! غاية الأمر أنهم لقنوا أنه كان لهؤلاء الفلاسفة آراء خارجة عن الدين، واستناموا لذلك واستمرأوا الراحة، ولم يعنوا ببحث هذه الآراء والكشف عما يكون فيها من حق وما يكون فيها من باطل لا يتفق وما جاء به الوحي! ولو أنصفوا الحق وكرامة العلماء لرجعوا إلى القاعدة التي فرضها على نفسه حجة الإسلام الإمام الغزالي، حين أقام نفسه حامياً للدين ومدافعاً عن الإسلام ضد ما تسرب إليه من الفلسفة الإغريقية بصنيع فلاسفة الإسلام مما لا يتفق في رأيه والدين الحنيف، هذه القاعدة هي ما صدر بها كتابه، «مقاصد الفلاسفة» إذ يقول:

أما بعد: فإنك التمست كلاماً شافياً في الكشف عن تهافت الفلاسفة وتناقض آرائهم، ومكان تلبيسهم وإغوائهم. ولا مطمع في إسعافك إلا بعد تعريفك مذهبهم؛ وإعلامك معتقدهم؛ فإن الوقوف على فساد المذاهب قبل الاحاطة بمداركها محال، بل رميٌ في العماية والضلال، فرأيت أن أقدمّ على بيان تهافتهم كلاماً وجيزاً مشتملاً

على حكاية مقاصدهم من علومهم المنطقية والطبيعية والإلهية من غير تمييز بين الحق منها والباطل؛ بل لا أقصد إلا تفهيم غاية كلامهم من غير تطويل.

ولقد أخذ حجة الإسلام نفسه بوعده، والتزمه التزام الأمين لكلمته، فشرح مقاصد الفلاسفة بأمانة ودقة بالغتين، حتى نقده بعض المتدينين الوَجلين بأنه رضوان الله عليه قد مكّن لهذه الآراء بما لم تبلغه قدرة أصحابها والقائلين بها، ثم أخذ ينقض ما وجده مستحقاً للنقض من هذه الآراء؛ ويهدم الجدير بالهدم منها، وذلك في كتابه «تهافت الفلاسفة».

أما نحن، فواحرَّ قلباه! نحب ولا ندري أحياناً كثيراً لماذا نحب، ونبغض ولا ندري فيم البغض، وهذا مصدر البلاء، والله المستعان!

٢ ـ ذلك. وكان من هذا أن دامت الفرقة، وظل الخلاف مستحكماً بين رجال الفرق الإسلامية في أصول الإسلام وفروعه، مع توحيد الإسلام بينها، ومع أن جميع المتخالفين من المسلمين لدى الله وإن فرق بينهم إلى حد ما، ما هم عليه من مذاهب وآراء.

ونعتقد أن من الخطوات العملية التي يجب أن تتخذها جماعة التقريب، بعد أن سلخت طوال عامين من عمرها المبارك إن شاء الله تعالى في التمهيد والاعداد للتقريب الحق المرجوّ بين المذاهب الاسلامية، أن تعمل على إذاعة ما كان من هذه المذاهب غير معروف على وجهه في مصر، كمذهب الشيعة مثلاً، حتى يعرف من يتعصب بحق أو بغير حق لمذهبه المخالف أن هذا المذهب فيه من الحق شيء كثير يصلح أن يكون أساساً للتفاهم الصادق بين الشيعة وأهل السنة؛ وإذاً فلا يحمل بنا، باعتبارنا مسلمين وطلاب حق أينما كان، أن نتعصب على مذهب من مذاهب المسلمين له من أصوله ومن أسانيده ما يجب أن يكون محل قبول واتفاق منا ومنهم على السواء.

وهناك حقيقة تاريخية يجب أن لا نغفل عنها. هي أن للتاريخ بأحداثه التي مرّت بنا أكبر الأثر في جعل بعضنا من أهل السنة، وبعضنا من الشيعة، بل ربما كان هذا

التاريخ بأحداثه تلك هو العالم الوحيد الحاسم في جعلنا على ما نحن عليه الآن. ويكفي أن نشير إلى أنه لولا تسلّط السلطان صلاح الدين الأيوبي على مصر فترة من الزمن، وإحلاله في الأزهر ـ منارة العرفان الوحيدة في ذلك الزمن ـ المذهب السني، محل المذهب الشيعي، لكان من المحتمل جداً أن نكون معشر المصريين الآن من الشيعة لا من السنة؛ فكيف يصح، مع هذا، أن يزعم كل منا أنه اختار لنفسه هذا المذهب على ذاك عن تفكير وتدليل وموازنة!

٣ ـ بعد هذا الذي نقرره، ونعتقد أنه صحيح تاريخياً وموضوعياً، نذكر أنه لا أكثر إذاعة لمذهب ما، من نشر بعض المؤلفات الأصيلة لرجالات هذا المذهب وعلمائه، وبخاصة ما كان منها في علم التفسير أو علم التوحيد، وبخاصة ما كان منها لكتاب وعلماء عرفوا بالاتزان والدقة والعرض الصحيح للآراء التي يصدرون عنها.

وفي مقدمة هذه اكتب القيمة في ذاتها وفي ناحية الموضوع التي تعالجه، ومن ناحية الآراء التي تصدر عنها، كتاب «مجمع البيان في تفسير القرآن» للطبرسي هذا الكتاب الجليل التي تعني هذه الأيام جماعة الأزهر للنشر والتأليف، التي أشرف برياستها، بالعمل على نشره نشراً علمياً محققاً بكل معنى الكلمة، ونرى من الخير أن نأتي بكلمة موجزة عن المؤلف، ثم عن الكتاب ومنهجه في التفسير وقيمته بين المؤلفات الأخرى في هذا العلم، ليتبين أنه حقيق بالنشر، وأنه حين ينشر يكون خطوة عملية ناجحة بإذن الله في سبيل التقريب بين أهل السنة والشيعة.

أما المؤلف فهو الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، نسبة إلى طبرستان بفتح الطاء والباء وكسر الراء كما في معجم البلدان، من أكابر علماء الشيعة الأمامية ومن أعيان القرن السادس(١)، وقد أجمع من كتب عنه من العلماء على أنه «ثقة فاضل ديّن عين ومن أجلاء هذه الطائفة». كما وصف بأنه «فخر العلماء الأعلام، وأمين الملة والاسلام، المفسر الفقيه الجليل الكامل النبيل»، ويذكر رئيس المحققين الشيخ أسد الله التستري، عند ذكر ألقاب العلماء، بأن من هذه الألقاب «أمين الاسلام» للشيخ الأجل الأوحد الأكمل، قدوة المفسرين، وعمدة الفضلاء المتبحرين، أمين الدين، أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي.

ولعل من أدل الأدلة على جلالة الطبرسي في العلم وإمامته في التفسير، كتابه مجمع البيان الذي نحن الآن بصدده، فضلاً عن مؤلفاته الجليلة الاخرى في التفسير وغير التفسير، ومن هذه المؤلفات في التفسير كتاب الوسيط، وكتاب الوجيز، وكتاب الوافي، وكلها كتب قيمة، مشهود لها بعلو المرتبة في العلم والتحقيق.

ونعتقد أننا لن نصف كتاب مجمع البيان، بصفة خاصة، ولن نبين الخطة التي رآها المؤلف في التفسير، والمنهج الذي سلكه في عمله، بأفضل من أن نأتي بما ذكره عن ذلك كله صاحبه نفسه، حين يقول في المقدمة التي وضعها للكتاب: «وابتدأت بتأليف كتاب في غاية التلخيص والتهذيب، وحسن النظم والترتيب، يجمع أنواع هذا العلم وفنونه، ويحوي نصوصه وعيونه؛ من علم قراءته وإعرابه ولغاته، وغوامضه ومشكلاته، ومعانيه وجهاته، ونزوله وإخباره، وقصصه وآثاره، وحدوده وأحكامه، وحلاله وحرامه، والكلام على مطاعن المبطلين فيه، وذكر ما ينفرد به أصحابنا رضي الله عنهم منالاستدلالات بمواضع كثيرة منه على صحة ما يعتقدونه من الأصول والفروع والمعقول والمسموع. (وذلك) على وجه الاعتدال والاختصار، فوق الإيجاز ودون الإكثار؛ فإن الخواطر في هذا الزمان لا تحتمل أعباء العلوم الكثيرة، وتضعف عن الاجراء في الحلبات الخطيرة. وقدمت في مطلع كل سورة ذكر مكّيّها ومدنيّها، ثم ذكر الاختلافات في عدد آياتها، ثم ذكر فضل تلاوتها، ثم أقدم في كل آية الاختلافات في القراءات، ثم ذكر العلل والاحتجاجات، ثم ذكر العربية واللغات، ثم ذكر الاعراب والمشكلات، ثم ذكر الأسباب والنزولات، ثم ذكر المعاني والأحكام والتأويلات والقصص والجهات، ثم ذكر انتظام الآيات. على أني قد جمعت في عربيته كل غرة لائحة، وفي إعرابه كل حجة واضحة، وفي معانيه كل قول متين، وفي مشكلاته كل برهان مبين، وهو بحمد الله للأديب عمدة، وللنحوي عُدّة، وللمقرىء بصيرة، وللناسك ذخيرة، وللمتكلم حجة، وللمحدث محجة، وللفقيه دلالة، وللواعظ آلة، وسميته: «مجمع البيان لعلوم القرآن».

٤ ـ والقارىء لهذا الكتاب والباحث الذي يلجأ إليه فيما يعاني من تفسير كتاب الله العظيم ومعضلاته، والمتتبع لتطور علم التفسير وما كُتب فيه على مر القرون ـ

كل من أولئك، يتبين كيف وُفِّق المؤلف رضوان الله علي للوفاء بكل ما قال في المقدمة من علوم القرآن المتعددة، وإلى أي مدى عال مرموق بلغ من ذلك كله، وبأي أسلوب بليغ عالي المنزلة عالج النواحي التي عالجها، على ندرة هذه الخطة الأخيرة بين غير قليل من العلماء الذين يتصدّون للتأليف في العلوم والفنون التي يكثر فيها الاختلاف ويشتد، كما ترى بوضوح في كثير من المؤلفات في علم الكلام، وعلم الفقه.

ومن ثم، نجد صحيحاً كل الصحة ما جاء في ترجمة المؤلف التي صدرت بها طبعة العرفان بصيدا، التي نفدت نسخها منذ بعيد، فقد أشير فيها إلى ما خص به المؤلف رحمه الله تعالى، من «التأدب وحفظ اللسان مع من يخالفه في الرأي، بحيث لا يوجد في كلامه شيء ينفِّر الخصم أو يشتمل على النهجين والتقبيح، وقلَّ ما يوجد في المصنفين من يسلم كلامه من ذلك، وانظر إلى كلامه في مقدمة «جامع الجوامع» في حق صاحب الكشاف (الزمخشري) وما فيه من التعظيم له والثناء البليغ على علمه وفضله، لتعلم أنه من الفضل والانصاف وطهارة النفس في مرتبة عالية».

وفي الحق، إن المصنف العالم الثقة الكبير جرى على أن يذكر أولاً الأقوال والآراء المعروفة عن أهل السنة، ثم يذكر أخيراً - إن رأى ضرورة لذلك - آراء أهل مذهبه في غير إلحاح على نصرتها أو بيان أنها وحدها الحق، وذلك لعمري منهج مقبول كل القبول، وتلك أمانة في رواية الآراء والمذاهب مشكورة كل الشكر.

٥ - وأخيراً، إن نشر هذا الكتاب أصبح ضرورة علمية، وذلك مع شدة الحاجة له، حتى لا يستغني عند الرجوع إليه والإفادة منه كل من يتصدى للتفسير في المجالس العالية من كبار الشيوخ والعلماء.

ونشر هذا الكتاب القيم يعتبر - في رأينا - ضرورة أيضاً من ناحية أخرى، هي ناحية التقريب بين المذاهب الإسلامية، وهذا ما لا يكون إلا بعد معرفة كل مذهب من هذه المذاهب - التي يراد التقريب بينها - معرفة حقيقة من ناحية أصحابه لا خصومه، وحينئذ نعرف إلى أي مدى يشتمل هذا المذهب وذاك من الحق في النواحي المختلفة،

وإلى أي مدى يكون التقريب ممكناً بل واجباً بين أصحاب هذه المذاهب ما داموا جميعاً من أصحاب القبلة المسلمين حقاً.

و «جماعة الأزهر للنشر والتأليف، حين اعتزمت نشر هذا الكتاب، وحين أعدّت العدة لذلك بجمع مخطوطاته من هنا وهناك، قدرت ذلك كله، وقدرت أن القارىء سيعرف منه مذهب الشيعة الإمامية في «الأصول والفروع والمعقول والمسموع» كما يقول المؤلف نفسه، وإنه لا يمنع هذه «الجماعة» من المضي سريعاً فيما اعتزمت وقررت إلا بعض الصعاب التي نرجو أن تتغلب عليها إن شاء الله، بمعونة من يُرجى منهم العون من كبار المعنيين بإحياء التراث الإسلامي المجيد، والله هو الموفق لكل خير، الهادي إلى سواء السبيل».

في سبل التقريب

لفضيلة الدكتور محمد يوسف موسى
أستاذ بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول

كان مما قرأت في هذه الأيام، التي نكاد ننوء فيها بأعمال الامتحان وتكاليفها الثقال «كتاب الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى عام ٢٢٤هـ وكتاب «دعائم الإسلام» للنعمان بن محمد قاضي قضاة الدولة الفاطمية بمصر وكبير دعاتها، وكان مما وقفني وقفة طويلة من الكتاب الأول هو النص (١):

«عن أبي عبيدة بن الجراح أن رجالا من أهل البادية سألوه أن يرزقهم، فقال: لا، والله لا ارزقكم حتى ارزق أهل الحاضرة، فمن أراد بحبحة الجنة فعليه بالجماعة «فإن يد الله على الجماعة». وكتب عمر بن عبد العزيز إلى يزيد بن الحصين: أن مر للجند بالقريضة، وعليك بأهل الحاضرة، وإياك والأعراب، فإنهم لا يحضرون محاضر المسلمين، ولا يشهدون مشاهدهم».

وبعد ذلك ، يقول عبيد الله بأنه ليس وجه هذا أن يكونوا لم يروا لأهل البادية من الأعراب حقاً، ولكنهم أرادوا ألا فريضة لهم راتبة تجرى عليهم من المال كأهل الحاضرة الذين يجامعون المسلمين على أمورهم، ويعينونهم على عدوهم بأبدانهم أو بأموالهم، أو بتكثير سوادهم بأنفسهم، وهم مع هذا أهل المعرفة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والمعونة على إقامة الحدود، وحضور الأعياد والجمع، وتعليم الخير، فكل هذه الخلال قد خص الله بها اهل الحاضرة دون غيرهم،

(١) ص ٢٢٧-٢٢٩.

فلهذا نرى أنهم آثروهم بالأعطية الجارية دون من سواهم.

ولأولئك (يريد أهل البادية) مع هذا حقوق في المال لا تدفع إذا نزلت، وهي ثلاثة أوجه: أحدها: أن يظهر عليهم عدو من المشركين، فعلى الإمام والمسلمين نصرهم والدفع عنهم بالأبدان والأموال، أو تصيبهم الجوائح من جدوبة تحل ببلادهم فيصيرون منها إلى الحطمة[1] في الأمصار والأرياف، فلهم في المال المعونة والمواساة، أو أن يقع بينهم الفتق في سفك الدماء حتى يتفاقم الأمر، ثم يقدر على رتق ذلك الفتق وإصلاح ذات البين، وحمل تلك الدماء بالمال، فهذا حق واجب لهم. فهذه الحقوق الثلاثة هي التي تجب لهم في الكتاب والسنة: الجائحة، والفتق، وغلبة العدو من المشركين، وعليها كلها شواهد في التنزيل والآثار...... الخ.

هذه النزعة الاجتماعية الواضحة في الاسلام، التي استوحاها في آرائهم رجاله وهداته الأولون، حرية أن تلفتنا بقوة لأن نعمل على أن نكون حقاً أمة واحدة بدل ما نحن عليه الآن من التفرق أجناسا وألوانا وشيعا ومذاهب، وهي نزعة نلمسها في كثير من أوامر الإسلام وتشاريعه، فصلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بدرجات، واجتماع كل أسبوع لأهل المحلة الواحدة واجب شرعا، واجتماع مرتين لأهل البلد الواحد وما يتصل به من القرى شعيرة من الشعائر الدينية، واجتماع المسلمين عامة من جميع أقطار الأرض في البلاد المقدسة ركن من أركان الإسلام.

وإذا كان من الحق المشاهد، كما يقول مسكويه أحد فلاسفة الإسلام[2] أن الإنسان «لم يخلق خلق من يعيش وحده ويتم له البقاء بنفسه، كما خلق كثير من الوحش والبهائم والطير وحيوان الماء؛ لأن كل واحد من تلك خُلق مكتفيا بنفسه غير محتاج في بقائه إلى غيره، بل قد إزيحت علته في جميع ما تتم به حياته خلقةً وإلهاما» نقول: إذا كان هذا حقا بالنسبة للإنسان باعتباره فرداً من الأفراد، فهو حق كذلك بالنسبة للعالم الإسلامي في هذه الايام؛ فليس قطر من الأقطار الإسلامية

---

(١) السنة الشديدة.

(٢) كتاب الفوز الأصغر ص٦٢.

بقادر على أن يقف وحده أمام مشاكل الحياة العالمية وما تضعه علينا من أعباء وتقيمه أمامنا عن عراقيل، بل واقع هذه الحياة يفرض علينا، هذه الأيام أكثر من أي وقت آخر، أن تُحقق «الوحدة» التي يدعو إليها الإسلام بكل ما جاء به من عقيدة وتشاريع ونظم عامة، وعلينا أن نواجه - بصراحة وشجاعة وإخلاص - العقبات التي تقف في سبيل هذه الوحدة، ونعني هنا العقبات الداخلية المذهبية التي تباعد بين البلاد الإسلامية، وذلك في رأينا غير عسير أو على الأقل غير مستحيل إن اردناه وعملنا له حقا.

· العقيدة التي تقوم على عبادة إله واحد، في الرسالة التي كانت خاتمة رسالات الله البشرية التي جاء بها الأنبياء والرسل جميعا، حتى إن من لم يؤمن برسالة من هذه الرسالات لم يكن مسلما، ما دام القرآن يقول: «شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى».

والوحدة في تطبيق التشريع الواحد على جميع طبقات الأمة على اختلافها، حتى يقول الرسول لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها؛ الوحدة في معايير الإخلاق ومقياس الفضائل، وفي هذا يقول القرآن: «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، ويقول الرسول: لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى، وإذاً فليس يعرف الإسلام الاعتزاز بنبالة الولد وشرف الأصل ما لم يصدقه الفعل، إلى غير ذلك كله، مما يفرض «الوحدة» في كل نواحي الحياة.

هذا الدين الذي يقوم على التوحيد والوحدة كما رأينا، لا زال بيننا بمصدريه العظيمين: الكتاب الكريم والسنة المطهرة، فما الذي جعلنا على ما نحن عليه شيعاً ومذاهب تفرق بين الأمة، وتستنفد الكثير من جهود أبنائها ؟ ذلك في رأينا يرجع إلى العصبية من ناحية، وإلى عدم نسياننا بعض ما سجله التاريخ الإسلامي من ناحية أخرى.

عصبية كل رجال مذهب لمذهبهم، والدعوة له والمنافحة عنه بالحق أو الباطل، هي علة ما نشكو منه من التفرق وعدم اجتماع الشمل، وتضافر الجهود ، فيما يعود على الأمة قاطبة بالخير. ولو أنصفنا لعلمنا أن الله، جلت حكمته وعظمت رحمته، لم

يجعل الحق وقفاً على مذهب معين وفرقة معينة من بين المذاهب والفرق الإسلامية، وهذه العصبية والرغبة في الزعامة الدينية، هي التي تجعل البعض لا يتزحزح عن بعض أصول وآراء مذهبه، وإن كان يرى في قرارة نفسه أن منها ما يحتمل أن يكون غير حق!

وتذكُّرنا التاريخ دائماً، يؤرث بيننا من العداوة والخصومة ما كان يجب أن يزول تماما منذ أزمان، هذا التاريخ الذي أرانا العصبية الحمقاء قد دفعت إلى معارك دامية بين أصحاب المذاهب والمقالات الإسلامية، معارك كان بعض الخلفاء والولاة يعينون بكل أسف عليها!

علينا إذا أن ننسى هذه الجوانب من التاريخ، التي ذهبت بلا رجعة بحمد الله تعالى، وأن نطرح تلك العصبية المقيتة التي تري كل صاحب مذهب أن الحق هو فيما عليه وحده. وبعد ذلك علينا أن يتعرف بعضنا إلى بعض بدراسة مذهبه ومراجعه التي كتبها رجاله، وحينئذ سنتبين أن الخلف بيننا ليس مما يستوجب هذه الفرقة سواء كان ذلك في أصول الدين أو فروعه(١)

لقد أشرت صدر هذا المقال إلى اني قرأت كتاب «دعائم الإسلام، هذه الأيام»، وقد انتهيت من قراءته إلى أن الخلاف ليس كبيرا بين فقه أهل السنة، والفقه الشيعي كما جاء بهذا الكتاب، وإلى أن ما يستند إليه هذا الفقه من أحاديث الرسول، لا تختلف عن الأحاديث التي يعرفها أهل السنة، وذلك رغم الاختلاف في السند وطريق الرواية لدى الفريقين.

وسيظهر لنا حتما من هذه الدراسات اختلافات قد يكون بعضها خطيراً في هذه الناحية أو تلك من أصول الدين وفروعه، وهنا تظهر الحاجة الماسة لتلاقي كبار رجال هذه المذاهب من آن لآخر في شبه مؤتمرات خاصة بهم: ففي هذا التلاقي ما يعين على حسم كثير من جوانب الخلاف، وما يجعلنا نسير خطوات إلى الامام في سبيل التقريب الحق والوفاق الصحيح.

---

(١) وهنا نتساءل. لماذا لا يدرس في الأزهر والجامعة علم الكلام والفقه والتاريخ لدى الشيعة، دراسة مقارنة نقدية يتبين بها الحق في نفسه سواء أكان لدى هؤلاء أو أولئك؟.

وأعتقد أنه مما يساعد كثيراً على الوصول لهذه الغاية، هو ما أشرت إليه في مقالي الماضي في هذه المجلة[1] من وجوب اشتراك البلاد الإسلامية من آن لآخر في إقامة مهرجانات لكبار رجالات الإسلام ، كما حصل منذ قريب بالنسبة للشيخ الرئيس ابن سينا، فهذه الاحتفالات الإسلامية العامة التي يجب أن تقام للأعلام في التفسير والحديث والفقه والفلسفة.. الخ تكون فرصة لتلاقي رجال الفكر الاسلامي المعاصرين، وللإشادة بالنبوغ والحق وحدهما يتمثلان في العَلَم الذي يقام من أجله الاحتفال، كما نعرف منها في يقين أن الاسلام يجب أن يعتز بتراثه وأعلامه مهما كانت مذاهبهم الكلامية والفقهية. ومتى زادت معرفتنا بعضنا ببعض، بفضل التلاقي في هذه الاحتفالات ونحوها، ضاقت مسافة الخلف بيننا وتقدمنا إلى الأمام في سبيل التقريب والوفاق..

---

(١) عدد ابريل من هذا العام.

كيف نشأ الاختلاف
في العقائد والفروع

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد محي الدين
عبد الحميد / المفتش بالأزهر

هذه كلمات أردت بكتابتها أن أبحث بحثا علميا خالصا، في اختلاف أهل الإسلام وبواعث هذا الاختلاف وآثاره، وسأحاول - جهد استطاعتي - أن أثير دفائن التواريخ التي أتت عليها الحقب المتطاولة، وقد يطول بي القول، وقد يقصر في بعض الأحيان، ولعل قراء (رسالة الإسلام) لا يضيقون بهذا الطول ولا يتبرمون به، بل أني لأرجو أن يجد بعض هذا الطول منهم رضا.

ولعل عجبا أن يكتب إلى مجلة نشأت كي تدعو إلى التوفيق في موضوع كهذا الذي أردت أن أكتب فيه، ولكن العلاج الناجع يستدعي معرفة الداء، وكيف بدأ، وكيف تهيأ له أن يتمكن، وكيف أتيح له أن يتشعب وتكون له اصول وفروع، فإن لم يتلمس الطبيب ذلك، أو هو حاول أن يغضي عن بعض ذلك لم يؤت علاجه ثمرته وإن بذل فيه الجهد الجاهد.

سأكتب إذن في بواعث هذا الاختلاف وأسبابه، وفي نشأته وتطوره، وفي آثاره ونتائجه، ولكني لن أكتب هذه الفصول لأزيد شأن الاختلاف ذيوعا وانتشاراً، ولن أكتب هذه الفصول لأزين فيها الاختلاف، فهذا ما لا سبيل إليه، ولن أكتب هذه الفصول لأظهر الناس على جراثيم هذا الداء ولأبين لهم أين نبتت هذه الجراثيم،

وكيف نبتت، ثم لأبين لهم الذين أنبتوها وتعهدوها، ثم ألفوها في آناف الناس وحلوقهم، فإن هم علموا ذلك على وجهه فهم إن شاء الله أحرياء أن يتجنبوا أسباب الاختلاف، وهم أحرياء أن يطلبوا لأنفسهم النجاة منه، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل..

انبثق فجر الهداية الإسلامية يوم بعث الله رسوله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم على حين فترة من الرسل، والعالم يومئذٍ يخوض في ردغة الخيال ، عقائدهم زائفة وأحلامهم عازبة، ونزواتهم ثائرة، وشهواتهم غالبة، وهم بين قوي ليس له هم غير الاستعلاء على الناس يعدو عليهم فيظلمهم ويهتضمهم ويسخرهم ما استطاع السبيل إلى ذلك، وضعيف طال به امد الضعف والاستكانة حتى خنع ولانت قناته فلم يعد له أمل، بل لم يعد يفكر في الانتصاف ممن يسومه الهوان ويستذله ويغتصب حقوقه ولا يأبه له إلا كما يأبه للحيوان الأعجم، وسواء في كل ذلك الأمم البدائية والأمم الضاربة في الحضارة بسهم، لا فرق بينهم إلا أن يكون الظلم يجري على الأمم البدائية بحكم الغلب والقوة الخالصة، في حين أنه يجري على الأمم المتحضرة باسم القانون والنظام الذى وضع مبادئه السادة والمتبوعون، على أن يكفل لهم دوام السيادة والاستعلاء.

فالعرب وهم قوم النبي وعشيرته الأدنون - كانت يومذاك أمة واغلة في تأليه الأوثان أو اتخاذهم وسائط إلى خالق الكون، ولم تكن لهم قدمة ولا قدم صدق في الرقي الاجتماعي، ولا لهم ضمير يزعهم عن المغاورة أو التكسب عن طريق النهب وشن الحروب والاعتداء على الحقوق والحرمات، بل لم يكن قانون من خلق أو دين يزجرهم عن وأد البنات والغيلة وما أشبه ذلك من دنيء الخصال، وليس لجماعتهم من حصافة العقل ورقي الإدراك ونور المعرفة ما يحول بينهم وبين إتيان السحرة والكهان والعرافين يلتمسون عندهم أخبار الغيب والفصل في أسباب النزاع والخصومة، ومن كان منهم ذا دين فإنما صار دينه إلى جمل محرفة وعبارات مبدلة ممسوخة مما وضعه لهم رؤساؤهم وأولو الأمر منهم: فجماعة زيّن لهم سوء عملهم فرأوه حسنا فاعتقدوا التثليث والحلول والوساطة بين الخالق والمخلوق،

وجماعة تخلّوا عن عقولهم فوضعوها بين يدي أحبارهم يسخرونها ويأمرونها بما شاءت لهم أهواؤهم فدانوا بما ابتدعه هؤلاء الأحبار من التجسيم ونحوه مما لا يليق بمبدع الكون الواحد القهار، وجماعة عبدوا الأجرام العلوية ونصبوا لها الهياكل ورصدوها وقدسوها.

وغير العرب شر من العرب وأسوأ حالا: منهم التنوية، ومنهم عبدة النار، ومنهم الدهريون والطبيعيون، ومنهم الذين لا يدينون بغير ما يقع عليه الحي، ومنهم الذين ينكرون النبوات. ومن كان من هؤلاء يتدين ديناً أو يؤمن بنبيٍّ لم يكن بأهدى ممن يتدينون من العرب ولا بأقوم سبيلا.

في وسط هذا الليل الدامس من الاضطراب الاجتماعي والخلقي والديني بعث الله تعالى عبده ورسوله محمد بن عبدالله بالهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، فكان كالنجم يطلع على قوم مدلجين في موماة بعيدة الأطراف، مترامية الجوانب يضل فيها الخريت، فمنهم من ألقى إليه باله وأثبت عنده ناظره فاهتدى به ونجا من التيه، ومنهم من لم يفطن إليه فابتلعه الظلام وكان من الهالكين.

أقام الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - الحجة، وأيقظ العقل، وأعلن في الناس سلطان هذا العقل الذي حقروه ونبذوه، وحاكمهم إليه، ودعاهم إلى اطراح التقليد، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، وسلك بهم في هذا السبيل طريقا وسطا لا يدق على أذهان العامة، ولا يرتفع عن مستوى إدراكهم ولا يسف حتى يستبذله الخاصة ويستنكروه، وانت واجد في كل ما أوحى الله به إلى هذا النبي الكريم، وفي كل ما أجراه - سبحانه !. على لسانه من سنته، وفي كل ما عمل به حياته كلها الى أن لحق بالرفيق الأعلى، أنت واجد في كل ذلك أصدق المثل وأعلاها الى هذه الدعوة التي أشرنا الى بعض خصائصها.

ولم يلبث العرب - حين رأوا أن قد دمغتهم الحجة وأخذت عليهم سبل الالتواء والمعارضة - أن دانوا لهذه الدعوة تباعا، ودخلوا في دين الله أفواجا، وقد رأو النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصف لهم ربه - سبحانه!. بما وصف به نفسه في كتابه الكريم، وبما أجراه على لسانه من سننه، فلم يسأله أحد منهم - على اختلاف عقولهم

ومداركهم ـ عن شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه عن أمر الصلوات والزكاة والحج والصوم والكفارات، وغير ذلك من كل ما علموا أن الله تعالى فيه أمراً أو نهياً، وكما كانوا يسألونه عن أحوال الآخرة وعن الجنة والنار، وذلك بعض ما نستدل به على أنه سلك بالناس في هذا السبيل طريقا وسطا لا يدق على أذهان العامة ولا يسف حتى يستبذله الخاصة أو ينكروه. وإنما قلنا إنه «لم يسأله أحد منهم عن شيء مما وصف به ربه» لأن هذا مما تتوفر الدواعي على نقله لو أنه حدث، وكيف لا تتوفر الدواعي على نقل ما يتعلق بصفات الخالق، وهو أصل الأصول في العقيدة التى هي الأساس الأول للدين؟ ولم ينقل لنا أن أحداً التبس عليه شيء من ذلك، فأنشأ يسأل ليكشف شبهة عرضت له، أو ليزيل لبسا، أويشرح غامضا، في حين أنه نقل لنا الكثير من الأسئلة التي تتضمن البحث عن أحكام الحلال والحرام، وعن أحوال القيامة، وعن الملاحم والفتن، ونحو ذلك؛ فدل هذا على أنهم فهموا ما نقله لهم عن ربه مما وصف به نفسه في يسر وهوادة من غير أن يفلسفوه أو شيئا منه. قال العلامة المقريزي (الخطط ٢/٣٥٦بولاق): «من أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط ـ من طريق صحيح ولا سقيم ـ عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ـ على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم ـ أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، بل كلهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم، ولم يفرق أحد منهم بين كونها صفات ذات أو صفات فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقا واحداً. وكذلك أثبتوا ما اطلقه سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك مع نفي مماثلة المخلوقين؛ فأثبتوا بلا تشبيه ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض ـ مع ذلك ـ أحد منهم الى شيء من هذا، ورأو بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم سوى كتاب الله تعالى، ولا عرف أحد منهم الطرق الكلامية، ولا مسائل الفلسفة».

على هذا انتهى القرن الأول كله: لأن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم بإحسان فهموا ما ذكره الرسول عن ربه، ولم يروا بأنفسهم حاجة الى الفلسفة وقواعدها، ولا إلى مباحث الكلام التي تمت بأوثق الأسباب الى الفلسفة وقواعدها، فكتاب الله الذي حدثهم عن ربهم وفرض عليهم حقوقا يؤدونها إلى ربهم، وحقوقا يؤديها بعضهم الى بعض، هذا الكتاب عربي مبين، وهم قد فهموا العبارة التي فرضت عليهم هذه الحقوق وتلك، وما احتاج من هذه العبارة الى كشف وبيان سألوا عنه الرسول فكشفه لهم وبينه، فلماذا لا يفهمون العبارة التي يحدثهم فيها ذلك الكتاب الكريم عن ربهم؟ وكيف سكتوا عن طلب البيان إن لم يكونوا قد فهموها أو شيئاً منها، ولسان الرسول عربي مبين، وشأن ما تحدث به اليهم من عند نفسه كشأن ما أنزل عليه من القرآن، وهم - في الأكثر - عرب يتكلمون العربية الفصحى ويفهمونها إذا خوطبوا بها، فليفهموا القرآن والسنة إذن على النحو الذي يَفهمون به ويُفهمون، ومن كان منهم غير عربي فليس يحتاج لكي يفهم مثل ما فهم العرب الى الفلسفة وقواعدها، وإلى مباحث الكلام التي تمت بأوثق الأسباب الى الفلسفة وقواعدها، وإنما هو محتاج الى معرفة اللسان العربي وطرق دلالة ألفاظه على معانيها وإدراك خصائص هذا اللسان، فإذا تيسر له ذلك فسبيله سبيل أهل العربية الأصيلين.

وقد كان أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله وسلم - عند التحاقه بالرفيق الأعلى وبعد ذلك - على عقيدة واحدة وطريق واحد، ولم يكن أحدهم ليختلف مع آخر إلا في فهم أو تيه في شيء من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله صلى اله عليه وسلم، وقد كانوا من صفاء النية وسلامة العقيدة وحب الاستمساك بالعروة الوثقى بحيث يعرض أحدهم على أخيه ما آتاه من فهم، فإن وجد عنده ما يدفعه من سنة أو فهم في كتاب أو سنة رجع عنه، وإن لم يجد عند أخيه شيئاً من ذلك اخذ كلاهما به وتقبله أحسن القبول، ونستثني من ذلك قوما كانوا يبطنون النفاق ويظهرون الوفاق، وهؤلاء كان منهم المعروف في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

واذا نحن نظرنا في الأمور التي اختلفوا فيها وجدناهم يختلفون في أمور

اجتهادية لا يوجب الاختلاف في واحد منها إيمانا ولا كفرا، بل لا يوجب الاختلاف فيها كلها إيمانا ولا كفرا، ثم إذا نحن نظرنا نظرة أخرى تبين لنا أن غرض كل واحد من المختلفين في كل مسألة من مسائل الاختلاف إقامة شرائع هذا الدين وإدامة مناهجه. بل نحن نجدهم قد اختلفوا في بعض هذه المسائل، والرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم لم يفارق هذه الدنيا، وبعض ما اختلفوا فيه قد عرض على النبي صلى الله عليه وسلم فأقر احدى وجهتي النظر، وبعضه قد عرض عليه فأقر كلا على رأيه، فكان ذلك دليلا على ان لهم أن يختلفوافي الفروع التي لم يرد فيها نص، وكان ذلك دليلا على أنه يجوز في بعض المسائل المختلفة فيها أن يبقى كل واحد من الرأيين معمولاً به.

كل ذلك قد كان والإسلام غض تخالط بشاشته القلوب، وكل ذلك قد كان معروفاً عندهم، ولم يكونوا يرون أن شيئاً من ذلك لا يجوز أن يكون، ولكن قوماً من المنافقين ممن عاش في الصدر الأول او ممن جاء بعده استغلوا اختلاف الصحابة في بعض ما اختلفو فيه استغلالا دنيئا، واتخذوا منه سبيلا الى تفريق كلمة هذه الأمة، وراحوا يلتمسون لبعض وجهات النظر أدلة لم يقتنع بها الذين خالفوا هذا الاتجاه، بل إن هؤلاء المنافقين تمسكوا بوجهات من النظر عدل عنها أصحابها، إما اقتناعا بما استدل به مخالفوهم، وإما إبقاء على وحدة الأمة وإيلافها؛ إذ لم يكن في أحد الرأيين ما يخالف كتابا أو سنة صريحة؛ ذلك لأن غرض هؤلاء المنافقين هو تمزيق الوحدة وهدم ذلك الصرح الشامخ الذي أقذى عيونهم؟

الخلاف لا يمنع من الانصاف
لحضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد جواد مغنيه
رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا ببيروت

١ ـ من أحكام الإسلام أن يقر أهل الأديان على ما يستحلونه.

٢ ـ حتى الخوارج مسلمون لأنهم متأولون.

٣ ـ اختصاص البنت بميراث أبيها عند الإمامية.

لقد أثبتت التجارب أن الأنظمة والقوانين لا يمكن أن تعيش، إذا لم تستمد قوتها من إيمان ديني أو فلسفي، وأن أي نظام لا يستقبله الشعب بالرضا والقبول لا يلبث أن يزول، وإن دعمته قوة النار والحديد. وهذه حقيقة اعترفت بها الفاشية والشيوعية، لأنها بديهة لا تقبل الشك والريب.

وقد رعاها الإسلام، وأولاها رعايته، حيث لم يفرض أحكامه على غير المسلمين، وإنما ترك أهل الأديان وما يدينون، فما هو صحيح عندهم فهو نافذ في حقهم، في نظر الإسلام، فالخمر والخنزير لا يملكهما المسلم، ويصح تملكهما، وتمليكهما لغير المسلمين، ومن أحكام الإسلام جواز أنكحة غير المسلمين، وإن لم تتوافر فيها الشرائط المعتبرة في أنكحة المسلمين.

وقد اتفقت المذاهب الإسلامية على هذا الأصل، ونطقت به كتبهم، فمن كتب السنة كتاب «البدائع والصنائع» ج٢ص ٣١٠ و ٣١١ الطبعة الأولى، وكتاب «المغنى» ج٦ ص٦١٣ و ٦٢٧ الطبعة الثالثة: أن أنكحة غير المسلمين لها أحكام الصحة، لأنا قد

أمرنا بتركهم وما يدينون، وفي المغنى ج٦ ص ٣٠٦ «مجوسي تزوج ابنته» فأولدها بنتاً، ثم مات عنهما فلهما الثلثان».

ومن كتب الشيعة الإمامية كتاب «الجواهر» باب الزواج والطلاق، وكتاب «مقابس الأنوار» أول باب الزواج: إن ما في أيدي غير المسلمين من النكاح وغيره صحيح، وإن كان فاسداً عندنا، وإن كل قوم يفرقون بين النكاح والسفاح فنكاحهم جائز، لحديث «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم».

وهذا مبدأ عام من مبادىء التشريع الإسلامي لا يختص بمذهب دون مذهب. بل إن فقهاء المسلمين قد تسامحوا أكثر من ذلك، قال صاحب المغنى ج٨ ص١٣٢ « من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة، ومن بعدهم، واستحلال دمائهم وأموالهم واعتقادهم التقرب بقتلهم إلى الله، ومع ذلك لم يحكم الفقهاء بكفرهم لنا ولهم».

وإذا كان الفقهاء يقرون ما في أيدي غير المسلمين من أنظمة وقوانين تخالف الشريعة الإسلامية، ولا يحكمون بتكفير الخوارج الذين كفروا الصحابة، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم، لأن عقيدتهم تبيح ذلك لهم، فكيف يسوغ لمسلم أن يكفر طائفة تؤمن بالله ورسوله واليوم الأخر، وتستمد أصولها وفروعها من كتاب الله وسنة نبيه، وتقول: من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله حقن ماله ودمه، كيف يكفرها مسلم، لأنها تخالف المذهب الذي ارتضاه لنفسه، أو ورثه عن آبائه، تخالف مذهبه في بعض شرائط الزواج والطلاق، أو بعض مسائل الإرث والرضاع!

إن مذهب الخوارج يخالف جميع المذاهب الإسلامية السنية والشيعة، ومع ذلك فقد عذروهم فيها اجتهدوا فيه فأخطأوا، إذن، بالأحرى أن تعذر طائفة إسلامية إذا خالفت المذاهب الأربعة في مسألة من مسائل الرضاع أو الإرث، مستندة إلى آية أو رواية.

إن الشيعة الإمامية لم يتقيدوا بمذهب من المذاهب الأربعة، وإنما اتبعوا طريقة الأصحاب والتابعين في استخراج الأحكام من الكتاب والسنة، فكل ما أدى إليه الكتاب والسنة فهو حجة عندهم، ولو خالف جميع المذاهب، لأن قوله الله ورسوله فوق الأقوال كافة، أي أن الفقيه الإمامي يعمل بما أدى إليه نظره وفهمه لأصول

الشريعة، لا بما فهمه فقهاء السنة أو الشيعة، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد المطلق غير المقيد بمذهب أو قول، أن خالف الشيعة الإمامية المذاهب الأربعة في بعض المسائل، منها:

إن المذاهب الأربعة يشركون أخا الميت مع ابنته في الميراث، ويشركون عمه مع أخته، ويقول الشيعة الإمامية: إن التركة بكاملها للبنت وحدها، وللأخت دون سواها، ولا شي للعصبة، لأن من كان بينه وبين الميت درجة واحدة فهو أولى بالميراث ممن كان بينه وبين الميت درجتان أو أكثر، وهذه الحقيقة يعترف بها أئمة المذاهب في مسألة العصبة، لأنهم قالوا: إن عصبة الأقرب كالأخ يمنع الأبعد كالعم، وآية: «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببغض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين، كما دلت على أن القريب أولى من الغريب في الميراث، فقد دلت أيضاً على أن الأقرب أولى ممن هو دونه في القرابة، وليس من شك أن البنت أقرب إلى الميت من أخيه، وأخته أقرب إليه من عمه.

وآية: «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً» دلت على التساوي بين الذكور والاناث، فكما أن بين الأب والابن درجة واحدة، فإن بين الأب والبنت درجة واحدة أيضاً، وكل منهما يصدق عليه لفظ الولد أيضاً من دون تفاوت، قال الله تعالى: «فاستفتهم ألربك البنات، ولهم البنون، ما كان لله أن يتخذ من ولد» فإذا كان الابن يحجب عمه لأنه ولد الميت، فالبنت يجب أن تحجبه أيضاً لأنها ولده، ومن هنا يتبين أن قوله تعالى: «إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد» يتبين من هذه الآية أن الأخ والأخت لا يتوراثان إلا مع عدم وجود الولد، والبنت ولد بلا ريب فتحجب الأخ. أما قوله تعلى : «فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدة فلها النصف» فلا دلالة في هذه الآية الكريمة، ولا في غيرها من الآيات على أن ما زاد عن الثلث لا يرد على البنتين، وما زاد عن النصف لا يرد عن البنت، ولو كان هناك دليل على منع الرد لما وقع الخلاف والنزاع، على أن أهل السنة يردون على أهل الفرائض ما زاد عن فرضهم في بعض الحالات قال في المغني ٦ ص ٢٠١« يرد على كل أهل الفرائض على قدر ميراثهم إلا الزوج والزوجة» والبنت من ذوي الفرائض فيرد عليها ما زاد عن فرضها، وكذا

الأخت، وقال الله تعالى: « واستشهدوا شهدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان، نصت الآية على أن الدين يثبت بشاهدين، وشهادة رجل وامرأتين، مع أن مذاهب السنة من أثبت الدين بشاهد ويمين، بل أثبته مالك بشهادة أمرأتين ويمين[1]، فكما أن هذه الآية لا تدل على أن الدين لا يثبت بشاهد ويمين، ولا بشهادة أمرأتين ويمين، كذلك آية الميراث لا تدل على ان البنت لا يرد عليها ابداً ما زاد عن النصف.

فالشيعة يوجبون رد ما زاد عن فرض البنت والأخت، ويخصون كل واحدة بتمام الميراث دون غيرها، لأن البنت أقرب إلى الميت من أخيه، والأخت أقرب إليه من عمه، والأقربون أولى، والشيعة لا يثقون بحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى عصبة ذكر» ولو وثقوا به لقالوا بمقالة أهل السنة، كما أن أهل السنة لولا ثقتهم بهذا الحديث لقالوا بمقالة الشيعة.

وقد أطال الإمامية الكلام في هذا الباب، ووضعوا له رسائل خاصة ألزموا فيها أهل التعصيب القائلين بحرمان البنت مما زاد عن فرضها، ألزموهم بإلزامات كثيرة لا يتسع لها المجال، ونكتفي منها بما يلي:

قالوا: يلزم من القول بالتعصيب أن يكون الإبن للصلب أضعف سبباً من العم، وذلك لو افترضنا أن الميت ترك ابناً، وثاني وعشرين بنتاً كان للإبن سهمان من ثلاثين بلا خلاف، ولو كان مكان الإبن عم لكان له عشرة أسهم من ثلاثين، وعليه يكون الإبن أسوأ حالاً من العم، وكذا لو ترك الميت عشر بنات وأخاً كان لبناته العشر ثلثان، ولأخيه الثلث، أي أن أخا الميت يأخذ خمسة أسهم، وبنت الميت تأخذ سهماً واحداً.

وليس الغرض مما قدمت أن أثبت أن الشيعة الإمامية مصيبون، وغيرهم مخطىء، وإنما الغرض أسهل للقراء الاطلاع على ما عند الإمامية مما اتفقوا عليه، واختلفوا فيه، ليعلموا أن مرجع ذلك إلى الفهم في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ليس إلا. وبالله التوفيق.

---

(١) المغني ج٩ ص ١٥١، وميزان الشعراني ج٢ ص٢٥٨.

الأسلام - الأزهر - التقريب

لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير

الشيخ محمد عبد اللطيف دراز

مدير الأزهر والمعاهد الدينية

ثلاث كلمات يسيرات على السمع واللسان، راجحات في القيمة والميزان، يتلاقين غاية ومقصدا، وإن اختلفن مدلولا ومعنى، وفيهن لو علم الناس شفاء هذا الشرق الذي تحالفت عليه الأدواء، وألحت به العلل والأسقام، حتى أعياه الضنى، وبرحت به الأوجاع والآلام.

بزغت شمس الهداية الاسلامية من هذا الشرق على حين فترة من الرسالات، وضلالة من الناس، واختلاف بالأهواء والشهوات، وظلم من الأقوياء للضعفاء، واستبداد من الحاكمين بالمحكومين، وسيطرة لقوى الفساد، وعوامل الضعف والانحلال، وترد في مهاوي الرذيلة أصبح به الانسان الناطق أحط درجة من الحيوان الأعجم، واضطربت به شؤون الحياة، واختلت موازينها، ووقف به العالم على شفا حفرة من النار والدمار، فلما بزغت هذه الشمس الساطعة بدد الله بها هذا الظلام الدامس، وأحيا بها تلك القلوب الميتة، وسلط شعاعها الوهاج على كل ناحية من نواحي الحياة، وألف بها بين المتنافرين، وأصلح بين المتخاصمين، واستل العداوات التي انهكت القوى، وانتزع السخائم التي عطلت المواهب، وطغت على العقول، فإذا أمة ناشئة فتية متّحدة متعاونة ترفع بيمينها راية الإصلاح العالمي في

العقيدة والشريعة والنظام والسياسة والعلم والخلق، وتهدي للتي هي أقوم، وتنادي بالحق والعدل، وتحارب الفساد والظلم، وتعلن لأول مرة حق الانسان في أن يعيش حراً كما خلقه الله، وحق العقل في أن ينطلق حراً في مجال الكون، يفكر ويتتبع ويستقرىء فيستدل ويستنبط، وحق المجتمع في نعمة الأمن والطمأنينة والقرار.

انطلق المسلمون الأولون يحملون هذه الراية، وينشرون هذه الرسالة، فتفتحت أمامهم أبواب العالم، وانطوت فيهم المدنيات، وتمثلت في ثقافتهم الثقافات، كما تتمثل في جنى النحل أزاهير النبات، وأعاصير الثمار، وولجوا بالقرآن كل باب، واستجلوا بالسنة المطهرة كل غامض، وكانت عقولهم صافية، وقلوبهم صافية، فلم تعبث الأوهام والخرافات بالأولى، ولم تفسد الأضغان والأحقاد أمر الثانية، فكانوا في العلم والفكر هداة راشدين، وفي التعاون والتضافر على الحق والخير مثلا عليا للمتقين، ووقف العالم ينظر إليهم مذهولا مشدوها، وأحس أرباب السلطان وأعوان الطغيان، بالأرض تميد من تحتهم، وتضطرب بهم، وأدرك الباطل والفساد أن قوة لا تقاوم تزلزل عليهما عرشهما، وتقوض بناءهما، وأن مصيرهما أمام هذه القوة هو الانهزام والاندحار، أو التسليم والاستخذاء، فآثرا الأخرى على الأولى، وخفضا رأسيهما الى حين، حتى إذا واتتهما الفرصة حين أثمرت عوامل التفرق الأول بين المسلمين ثمارها، وتقطعت الأواصر، واستلّت سيوف الإخوة على الإخوة، بدا قرن الفتنة، وتحركت الأفاعي الكامنة المتلبدة، وانطلقت من مكانها، تلبس لباساً يواري سوآتها، وتظهر في صور شتى، وألوان مختلفة، مرة في السياسة بإثارة الأحقاد، وبث الفتن والمكائد، وإذكاء نيران العصبية، وتخويف كل فريق من الآخرين، ومرة بافساد العلم والفكر، عن طريق الوضع والافتراء والتأويل الفاسد، وإثارة الشبه، والخوض فيما نهى الله ورسوله عنه، وتحرج المسلمون الأولون منه، وبهذا وجدت الأحزاب السياسية، وانبعثت العداوات القديمة والإحن الماضية من مراقدها.

وتفرقوا شيعاً فكل قبيلة فيها أمير المؤمنين ومنبر

وبهذا وجدت الفرق الدينية، واشتغل الناس عن المثمر من العلم والنظر بالخلاف

فيما لا يغني ولا يجدي، ، وامتلأت البلاد من اقصاها الى اقصاها بالفتن السياسية والعلمية، وشحنت الكتب بآثار هذا الخلاف فاختلط الحق بالباطل، وشيب الصالح بالفاسد، وتوالت على ذلك القرون والأجيال، والضعف يتبع الضعف، والداء يسري من جانب الى جانب ، حتى أفضى الضعف السياسي إلى تلك النكبات التي يلاقيها المسلمون على أيدي المستعمرين «وافضى الضعف الفكري إلى تبلبل أفكار الأمة، وتفاوت النظر فيها، فمن عالم ينادي بأن كذا هو الحق، وما سواه باطل، بل هو الدين وما سواه كفر وإلحاد، ومن آخر يعكس القضية ويزري على الأولين، ومن طائفة تعكف على نفسها، وتؤمن بما عندها، وتخاف من كل طائفة سواها، الى طائفة تظن بها الظنون، وتفرض فيها السوء، وتحمل عليها، وتنبذ علماءها وتحقر أهلها.

وقد غذّيت هذه الخلافات، وهذه السياسات بكثير من الروايات الملفقة، والأحاديث الموضوعة، والأخبار المفتراة، وامتلأت كتب التفسير والمغازي والمناقب بما لا يحصى من الكاذيب، واصبح بجوار كل آية في كتاب الله رواية من الروايات تحمل عليها، بل تلوي إليها، وفسر القرآن بما يوافق أصحاب الآراء، وقبل من الأحاديث ما يؤيدهم، وطعن فيما يخالفهم، واشتبه الأمر فيما يقبل وفيما يرفض، وفيما يصح وفيما لا يصح، ليس على الوسط من الناس فحسب ولكن على بعض ذوي العقول الراجحة والذكاء الألمعي أيضاً، ولم يسلم من ذلك إلا من عصم الله وقليل ما هم.

وقد شهدت الأمة الإسلامية مع هذا نوعا آخر من أنواع الخلاف والتفرق هو خلاف الأتباع والمتعصبين للأئمة الذين ظنوا التزام مذهب من المذاهب بعينه دينا لا يجوز للمسلم أن يخالفه، وأدرجوا ذلك في حكم العقائد، ورتبوا عليه مسائل فقهية بحثوا فيها حكم من قلد غير الأربعة، ومن قلد غير إمامه حتى من الأربعة ومن لفق في العبادة أو المعاملة بين مذاهب عدة، ومن أفتى بغير الراجح او المعول عليه أو المفتى به، أو بتعبير أدق، بغير ما وصف في الكتب بأنه كذلك، إلى غير هذا من المسائل التي ما أثارها إلا العصبية المذهبية، والتي قامت بنصيبها في تفريق الأمة الأسلامية.

بات المسلمون من ذلك كله في ضعف، وقاسوا منه أهوالاً شدادا، وأدرك المخلصون من أبناء هذه الأمة أن لا نجاة لها مما وقعت فيه إلا إذا عادت إلى ما كانت عليه في عهدها الأول، حين كان الشمل مجتمعا، والعلم صافيا، والدين واضحا، والمرجع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم التي صحت روايتها، واستقامت دلالتها، ينزل على حكمها المختلفون، ويصطلح عليها المتخاصمون.

وذلك في نظرنا يستدعي أمرين عظيمين، يجب على كل مؤمن أن يكون له مساهمة في نجاحهما:

الأمر الأول:

إصلاح الحالة العلمية، والعمل على إنشاء جيل من العلماء يكثر به سواد المصلحين، وتعزز به جهود أولئك الدعاة إلى الحق، المجاهدين للباطل والفاسد، الذين يلاقون من خصومهم ما يلاقون من الرمي والنبذ والتأثيم لمجرد أنهم تجرأوا على خلاف ما درجوا عليه وورثوه.

إن أعداء الإسلام ينظرون إلينا فرحين مستبشرين، إذ يجدون التفاوت العقلي في معارفنا التي يغلو بعضنا فيسميها عقائد، تفاوتا واسع المدى، من شأنه أن يجعل الدين الواحد أديانا مختلفة، وقد قالها بعض المستشرقين للمغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي فضرب المثل في هذا التفاوت الواسع ببعض العلماء من القدامى والمحدثين، وبعض الطوائف الحاضرة والماضية متسائلاً: من من هؤلاء هو الذي يمثل الإسلام الصحيح، وكلهم يدعي الإسلام الصحيح؟

إن الأمل في تحقيق هذا الأمر العظيم لمعقود بالأزهر تلك الجامعة الكبرى التي أنشأها المعز لدين الله الفاطمي، فكان للشيعة فضل إهدائها للثقافة الإسلامية وتوالى عليها فضل الملوك والعلماء من أهل السنة فكان لهم فضل بقائها وازدهارها.

إن الأزهر هو الوارث الوحيد للثقافة الإسلامية، منه نبتت، وعلى أيدي شيوخه وتلاميذه ترعرعت، وهو الذي آواها حين تنكر لها الناس، وحفظ أمانتها حين ضيعت الأمانات، وفي أروقته، وعلى بساطه، نثر العلم، واشتجر الرأي بالرأي، وشهدت

الحرية الفكرية أزهى عصورها، وأمنع حصونها، والعالم الآن يرقبه فإن هو أدرك واجبه لهذا العصر، وقام بحق الدين والعلم والإصلاح والتقويم، فقد أثبت أبناؤه أنهم وراث هذا المجد التليد عن جدارة وفضل لاعن تشبه وتمثل، وإن تكن الأخرى فإن العالم لا يمهل المتخلفين، ولا يعذر المقصرين وما واجبه إلا أن يعكف على درس علومه الدينية والعربية دراسة قوية، يكون الغرض منها الوصول إلى معرفة الحق دون تعصب ولا تحيز، وتجلية الإسلام وجميع معارفه في الثوب الناصع القشيب، الذي لم يغبر بغبار الأوهام، ولم يصبغ بغير صبغة الله.

أما الأمر الثاني:

فهو العمل على جمع كلمة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وتصفية الخلافات القائمة بينهم بعرضها على كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الأول من المؤمنين، وسوف يظهر أنهم في الحقيقة متحدون غير مختلفين فالأصول واحدة، والوسائل واحدة، وما الخلاف إلا في التطبيق، ولعمري إذا جاز اختلاف المسلمين في الفقة والفروع، فكان منهم الحنفي والمالكي والحنبلي والشافعي والزيدي والإمامي، وأزال الله في هذا العصر ما كان بينهم من عداوة وبغضاء، فلم لا يجوز بينهم اختلاف هادىء عفّ فيما هو وراء الأصول المتفق عليها من ألوان المعارف الفكرية التي ليست من العقائد؟

ولقد ندب الله لهذه الغرض الشريف، والمقصد الأسمى، تلك الجماعة الموقرة: جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية، التي تؤذن بتكوينها من جميع الطوائف المؤمنة بالقرآن والرسالة المحمدية، بعهد جديد من التآلف والتآزر بين المسلمين سيكون إن شاء الله خيراً وبركة على العالم الإسلامي أجمع.

وإنى أسأل الله جلت قدرته أن يهيء للمسلمين من أمرهم رشدا، وأن يوفقهم إلى صراط المستقيم في الحق والعلم والدين، وأن يجمع بين قلوبهم، وينقذهم من نار الخلاف والشقاق، كما أنقذ آباءهم الأولين؟

علي بن أبي طالب
والتقريب بين المذاهب

لفضيلة الأستاذ الجليل
الشيخ عبد المتعال الصعيدي
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

هذا فضل كبير لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكرم الله وجهه، أن يكون هو أول واضع لأساس التقريب بين المذاهب، حتى لا يكون الاختلاف في الرأي مما يدعو إلى تفريق كلمة الأمة، وإثارة العداوة بين طوائفها المختلفة، بل تبقى لها وحدتها مع الاختلاف في الرأي، ويعيش فيها المختلفون في الرأي أخواناً متحابين، يترك كل واحد منهم أخاه ورأيه، لأنه أما مصيب مأجور، وإما مخطيء معذور، أو يجادله بالتي هي أحسن، فلا يكون في جدالهما تعصب للرأي، وإنما يكون القصد منه الوصول إلى الحق، لا المغالبة والانتصار.

وإنه لفضل أي فضل لابن عم الرسول ﷺ، لا يقل عن فضله في شرف نسبه وقربه من صاحب الرسالة، ولا عن فضله في سبقه غيره إلى الإيمان به وهو غلام صغير، فكان به أهدى من كل صغير وكبير، ولا عن فضله في جمعه بين الجهاد بالرأي، والجهاد بالمال، والجهاد بالسيف.

***

كان الخلاف على خلافة النبي ﷺ أول خلاف وقع بين المسلمين، فإنه لما قبض

النبي ﷺ اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عُبادة سيد الخزرج، وأرادوا أن يبايعوه بالخلافة، فذهب إليهم أبو بكر الصديق في نفر من المهاجرين، ودار بين الفريقين جدال في هذا الأمر، وكان جدالاً عنيفاً كاد يصل إلى إثارة حرب بينهما، حتى إنهم لما قاموا ببيعة أبي بكر قام الحُباب ابن المنذر إلى سيفه فأخذه، فبادروا إليه فأخذوا سيفه منه، فجعل يضرب بثوبه وجوههم حتى فرغوا من البيعة، فقال: فعلتموها يا معشر الأنصار!أمَا والله لكأني بأبنائكم على أبواب أبنائهم، قد وقفوا يسألونهم بأكُفِّهم، ولا يسقون الماء، فقال أبو بكر: أمنا تخاف يا حباب؟ قال: ليس منك أخاف، ولكن ممن يجيء بعدك. فقال أبو بكر: فإذا كان ذلك كذلك فالأمر إليك وإلى أصحابك، ليس لنا عليكم طاعة. فقال الحباب: هيهات يا أبا بكر، إذا ذهبت أنا وأنت جاءنا بعدك من يسومنا الضيم.

وأبى سعد بن عبادة أن يبايع أبا بكر، فأرسل إليه أن اقْبِلْ فبايع، فقد بايع الناس وبايع قومك، فقال: أمَا والله حتى أرميكم بكل سهم في كنانتي، وأخضب منكم سناني ورمحي، وأضربكم بسيفي ما ملكته يدي، وأقاتلكم بمن معي من أهلي وعشيرتي، ولا والله لو أن الجن اجتمعت لكم مع الإنس ما بايعتكم حتى أعرض على ربي، وأعلم حسابي. فتركوه حقناً لدماء المسلمين، حتى مات في خلافة عمر ولم يبايع له ولا لأبي بكر.

وقد تخلف جماعة من بني هاشم عن بيعة أبي بكر، وانضم إليهم الزبير بن العوام وخالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبو ذَرّ الغفاري، وعمار بن ياسر، والبراء بن عازب، وأبي كعب، ومالوا مع علي ابن طالب، وقال عتبة بن بن أبي لهب:

ما كنت أحسن أن الأمر منصرف	عن هاشم ثم منهم عن أبي حسنِ
عن أول الناس إيماناً وسابقةً	وأعلم الناس بالقرآن والسنن
وآخر الناس عهداً بالنبي ومن	جبريلُ عونٌ له في الغسل والكفن

فبعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى عليٍّ ومن معه، فخرج عليّ حتى أتى أبا بكر

فبايعه، وقيل إنه لم يبايعه حتى ماتت فاطمة، وذلك بعد ستة أشهر لموت النبي ﷺ، فأرسل علي إلى أبي بكر فأتاه في منزله فبايعه، وقال له: ما نفسنا عليك ما ساقه الله إليك من فضل وخير، ولكنا نرى أن لنا في هذا الأمر شيئاً، فاستبددت به دوننا، وما ننكر فضلك.

وهذا صريح في أن علياً حين بايع أبا بكر كان لا يزال على رأيه في أنه أحق بهذا الأمر منه، ولكنه رأى أن يجمع لكلمة بمبايعته له، وألا يجعل رأيه سبباً في الفرقة بين المسلمين، ليضرب بهذا أعلى مثل لهم في التسامح عند الخلاف في الرأي، وفي إيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، إن صح أن نذهب إلى أنه كان له في رأيه مصلحة تعود عليه وحده، والحق أنه كان يرى هذا لأنه كان يرى أنه هو وآله أقدر على مصلحة الناس من غيرهم، لقرب صلتهم بالنبي ﷺ، لأنه يقوم بها وازع نفسي يجعلهم أقرب إلى إيثار العدل، وأميل إلى إنصاف اللباس.

وما إن بايع عليٌّ أبا بكر حتى حبس رأيه في أنه أحق منه بالخلافة في نفسه، فأخلص له في سره وجهره، ولم يضمر حقداً عليه ولا ضغنا، ولم يحاول أن يكيد له أو يأتمر به، بل وقف منه في حرب الردة موقفاً يدل على كمال الإخلاص، ويعلن عن تمام الود، فإن أبا بكر حينما خالفه المسلمون في حرب المرتدين، وما نعى الزكاة، خرج وحده شاهراً سيفه إلى ذي القصّة، فلحقه عليٌّ فأخذ بزمام راحلته، وقال له: إلى أين يا خليفة رسول الله؟ لا تفجعنا في نفسك، فوالله لو أصبنا بك لا يكون للإسلام نظام، فرجع أبو بكر ومكث بالمدينة وسمع هذه النصيحة الخالصة من عليّ، هذه النصيحة التي تدل على حرصه على حياته، مع أنه يرى أنه قد اغتصب منه الخلافة، ولو أنه تركه يخرج وحده لكان في خروجه ما يقربه من أمه فيها، ولكن نفسَ عَليّ كانت أكبر من أن يخالجها هذا الأمل، لأنه بايع وحبس رأيه في نفسه، فليخلص في بيعته كما يخلص كل من بايع قبله، وليخلص في نصيحته، وإن كان في خلافها مصلحة له.

وكذلك كان شأنه مع عمر بن الخطاب حين عهد إليه أبو بكر بالخلافة بعده، فقد

حبس معه أيضاً رأيه في نفسه، وعامله كما كان يعامل أبا بكر، ولم يظهر في سبيل رأيه فرقة ولا انقساماً، بل طلب عمر منه أن يزوجه بنته أم كلثوم، وكانت قد وُلدت قبل وفاة النبي ﷺ، فذكر له عليٌّ صغرها معتذراً به، فقيل لعمر، إنه ردك عنها فعاوده، فقال له عليٌّ: أبعث بها إليك، فإن رضيت، فهي امرأتك، فأسل بها إليه فرضيها، فتزوجها فولدت له ولديه زيداً ورقية.

وكذلك كان شأنه مع عثمان بن عفانٍ حين آلت إليه الخلافة بعد عمر في قصة الشورى المعروفة، وكان عليٌّ يرى أنه تخطىء فيها عن مؤامرة، ولكنه حبس رأيه في نفسه مع عثمان أيضاً، ولم يحاول أن يُحدث فرقة أو انقساماً معه، ولما خرج عليه الخوارج في آخر خلافته لم ينتهز فرصة خروجهم عليه، ولم يحاول أن يستغله لمصلحة نفسه، بل كان يبدي فيه الرأي الصحيح ويحاول أن يهدىء تلك الفتنة لمصلحة عثمان ومصلحة المسلمين، ولما وصلت إلى الحد الذي يخشى منه على عثمان، أرسل ابنيه الحسن والحسين ليدافعا عنه، مع أنه كان يخالف رأيه في تهدئتها، ومع أنه كان من مقتضى رأيه أنه أحق بالخلافة منه: أن يتركه للخارجين عليه، ولكنه أبى إلا أن يمضي إلى النهاية فيما ضربه للمسلمين من المثل الأعلى في الخلاف في الرأي.

ولما أراد الناس أن يبايعوه بعد عثمان، لم يسرع إلى قبول بيعتهم، ولم ير أن الفرصة قد سنحت له لتحقيق رأيه، لأنه لم يكن يراه لمصلحة نفسه، بل كان يراه لمصلحة المسلمين، فامتنع ممن عرض عليه البيعة، ولم يجبهم إلا بعد أن ألحوا عليه، ورأى أنه لا بد أن يقبل ليجمع ما تفرق من كلمة المسلمين. وقد دعا الزبيرَ ابن العوام وطلحةَ بن عبيد الله، وقال لهما: إن أحببتما بايعتماني، وإن أحببتما بايعت أحدكما، فقالا: بل نبايعك. ثم جيء إليه بسعد بن أبي وقاص ليبايع، فقال له: لا أبايع حتى يبايع الناس، والله ما عليك مني بأس. فقال لهم: خلوا سبيله: ثم جيء إليه بعبد الله بن عمر ليبايع، فقال: لا أبايع حتى يبايع الناس. فقال له عليٌّ: ائتني بحميل «كفيل» فقال: لا أرى حميلاً فقال: الأشتر: خَلِّ عني أضرب عنقه.

فقال علي: دعوه، أنا حميله، فلم يحاول في كل هذا أن يفرض ما آل إليه من الخلافة على الناس، بل أراد أن يبايعه من يبايعه عن طواعية واختيار، ومن أبى أن يبايع تركه حراً، حتى لا يحدث انقساماً بين المسلمين، فأما أَخْذُه معاوية بما أخذه به فلأنه أبى أن يقبل ما أُمِر به من عزله عن ولاية الشام، وهو حق من حقوق الخليفة، على معاوية وغيره أن يطيعوه فيه، فإذا لم يطيعوه خرج أمرهم عن حد الخلاف في الرأي إلى حد العصيان، وحكم العصيان غير حكم الخلاف في الرأي، لأن العصيان فرقة بين المسلمين، فيجب أن يؤخذ بما يجمع الكلمة، ولو أدى هذا إلى استعمال الشدة.

وقد كان هذا شأنه أيضاً مع من خالفه من أصحابه في مسألة التحكيم بينه وبين معاوية، وقد اعتزلوه وحكموا بما حكموا به عليه لقبوله ذلك التحكيم، مع أنه لا شيء في قبوله من جهة الدين، ولكنهم كانوا قوماً متنطعين متشددين في دينهم، فلم يحكم عليٌ عليهم بما حكموا به عليه، بل قال لهم: إن لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدءونا.

وليس بعد هذا تسامح في الرأي، بل هو المثل الأعلى في التسامح، ولكنه كان مع قوم متنطعين في دينهم، لا يعرفون فضل التسامح عند الخلاف في الرأي، بل يأبون إلا أن يجعلوه وسيلة تقاطع وتدابر، فأصروا على تدابرهم وتقاطعهم، وأبوا إلا التمادي في غيهم، فسلطوا عليه عبد الرحمن بن ملجم فطعنه غيلة، وقد جمع عليٌ أولاده قبل أن تفيض روحه، فأمرهم أن يطيِّبوا طعام قاتله، ويليِّنوا فراشه، فإن يعيش فهو ولي دمه، عفو أو قصاص، وإن يمت ألحقوه به ليخاصمه عند ربه، ثم نهاهم أن يعتدوا عليه أو يمثلوا به، وإنه ليمضي في ذلك الإنصاف لمن يخالفه مع طعنه له هذه الطعنة القاتلة، فيوصي بتطييب طعامه، ويوصي بإلانة فراشه، ويوصي بعدم التمثيل به عند قتله به، ليكون له في حياته ومماته أعلى مثل في الجمع بين الاستمساك بالرأي وإنصاف المخالف، فرحمه الله من إمام للمنصفين في الخلاف، وقدوة للمتسامحين في الدين؟.

ندوة في الأزهر

عن التقريب بين المذاهب الإسلامية

دعت مجلة «المصور» المصرية، إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية دعوة حارة في ثلاثة أعداد منها بدأت بالعدد ٢١٠٠، إذ كتب الكاتب المعروف الأستاذ أحمد بهاء الدين أحد رئيسي تحريرها مقالاً اضافياً عرض فيه لآثار تعدد المذاهب الإسلامية في مختلف بلاد المسلمين، وما يقع بين الطوائف من خلافات ومشكلات تؤدي إلى التقاطع والتخاصم، وإلى الاشتغال بما لا جدوى فيه من المجادلات.

وبالرغم من أن مقاله قد اشتمل على بعض ما لا نقّره عليه، فإنه كان مقالا يتجه اتجاهاً طيباً نحو جمع كلمة المسلمين، والعمل على تصفية الخلافات بينهم أو وقفها مع التفرغ لما تصلح عليه الأمة الإسلامية من وحدة وائتلاف، وقد جاء في هذا المقال ما يأتي:

إن الذين، «تشيعوا لعلي بن أبي طالب» كانوا يشايعونه لأنهم يعتقدون أنه أصلح المسلمين للخلافة أولاً، ولأنه ابن عم النبي ثانياً، وكانوا يعتبرون معاوية معتديا على حق عليّ في الخلافة ، ثم جاءت خدعة التحكيم، وقبول علي لنتيجته، ثم استشهاده على يد قاتله بالمسجد . فأضافت كل هذه الظروف سبباً عاطفياً ونفسياً قوياً: فهذا بطل الإسلام وابن عم النبي والخليفة العادل يعزل ويقتل على مرأى ومسمع من المسلمين، يضاف إلى ذلك أنه باستيلاء الأمويين على السلطة ظهرت الأسر الملكية لأول مرة في الإسلام بترفها ودهائها وتوارثها العرش، ومن هذا كله تولدت تلك الطاقة الشيعية الهائلة، وبقيت الطائفة بتقاليدها العظيمة في العراق حتى الآن.

وللشيعة فضل على تاريخ الإسلام، إنهم دعوا دعوة تقدمية تقول إن باب الاجتهاد ما زال مفتوحاً، ما دام هذا الاجتهاد متفقاً مع القرآن والسنة، وما يقضي به العقل السليم.

والشيعة تختلف عن السنة في أنها تؤمن بالإمامة. وتعتقد في إثني عشر إماماً متسلسلين من نسل على بن أبي طالب، كما أنهم يختلفون مع السنة في الاعتراف بهذا المصدر أو ذاك من رواة الأحاديث النبوية المعتمدة.

وبعد ذلك توجد خلافات طفيفة فيما أعتقد: كاعتراف الشيعة بزواج المتعة، أي الزواج المؤقت، وعدم اعتراف السنة به، وكاشتراط الشيعة ألاَّ يتم الطلاق إلا بحضور اثنين من الشهود لعلهما يفلحان في إقناع الزوجين بالعدول عن الطلاق، وكاعتقادهم أن «الطلاق بالثلاثة» لا يساوي إلا طلقة واحدة، وكلها اتجاهات - دون الحكم لها أو عليها - لها دوافع «إجتماعية» معقولة تقبل المناقشة

والزيدية: وهي أحد المذهبين الكبيرين في اليمن حالياً، نشأت منبثقة عن الشيعة، فهي تنتسب إلى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان زيد هو أول أحفاد علي في حمل السلاح ضد بني أمية، وقد ظل يحارب حتى مات مستشهداً.

ورغم أن الزيدية تعد من فرق الشيعة، إلا أنها في الواقع مذهب وسط بين السنة والشيعة، فالزيديون يؤمنون بالإمامة، ولكنهم يعترفون بأنه من الصعب أن يقال إن الإمام يجب أن يكون أفضل الناس جميعاً، فلا بأس عندهم من أن يعين إمام آخر، يسمونه الإمام المفضول، إذا كان في اختياره مصلحة سياسية عامة للمسلمين، كذلك فهم يجيزون الثورة على «إمام الجور» أي الحاكم الظالم، وخلعه من منصبه.

والمذهب السني مذهب حديث نسبياً، وهو مذهب اتجه إلى المرونة والتسامح واليسر، كرد فعل آخر لتشدد المعتزلة الذي ذهب بهم إلى حدّ التعصب والمغالاة، وهم في مسألة الحكم يعتقدون أن الحاكم لا يجب أن يكون من سلالة معينة ولا من

جنس معين، والمذهب السني يشمل المذاهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة... وهي المذاهب المنتشرة في العراق أيضاً وفي سوريا والأردن ومصر والسودان.

وفي تاريخ متأخر، تفرع المذهب الوهابي السائد حالياً في المملكة السعودية، عن المذهب السني... وتميز المذهب الجديد بمحاربته للبدع مثل زيارة الأضرحة، وزيارة المقابر، وإقامة الأذكار.

وقد عرفت معظم المذاهب الإسلامية الموجودة حالياً، صوراً من التطرف والانحراف على يد بعض المنادين بها، ولكن معظم هذه الصور المتطرفة والمنحرفة اندثرت وانقرضت باندثار عللها وأسبابها، وأخذت كلها تميل إلى الاعتدال والتسامح والعقل، أي أخذت تميل إلى جوهر الإسلام الحقيقي، ولكن خلافاتها القديمة التي طالما خضبتها بالدماء في بعض العصور بقيت موجودة وإن كانت ساكنة جامدة، موجودة تظهر أحياناً كعنصر محرك وراء كثير من عوامل التفرقة بين أبناء الدين الواحد، والشعب الواحد، والقطر الواحد.

وكالعادة في كل زمان ومكان، نجد أن كثيراً من المصالح، «الدنيوية» طبقية أو اقطاعية أو عشائرية ، تتحصن وراء هذه الخلافات وتعمل على تعميقها ، لكي تبقى هذه المصالح لأصحابها ، حتى أصبح هناك فريقان : جمهور هو الأغلبية ، وهو أبناء هذه الطوائف الطيبون ، وقلة يحترفون الاتجار بالطائفية ، ويحترفون استغلال المشاعر الطائفية ، تحقيقاً لمصالحهم الخاصة ...

وبعد ... فإنني لا أعرف بالضبط إلى من أتوجه بالخطاب في هذا المقال.

هل أتوجه به الى نائب رئيس الوزراء ووزير الأوقاف المهندس أحمد الشرباصي، ، أو إلى الشيخ حسن مأمون شيخ الجامع الأزهر، أو إلى الأستاذ احمد حسن الباقوري مدير جامعة الأزهر .. أو إليهم جميعاً وإلى كل القادة الدينيين المستنيرين ، في كل البلاد العربية ، من شتى المذاهب الاسلامية ؟ .

لا بد من مجهود شجاع يبذل للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، تمهيداً لتوحيدها على المدى الطويل .

فالخلافات الأساسية بينها يمكن بالتأكيد حلها بالتفسير المستنير السليم للدين.

أما الخلافات الفرعية ، فلم يعد مقبولاً أن يختلف المسلمون حول أحكام مثل : «هل يسير المشيعون في الجنازة خلف جثمان الميت أم أمامه ، وهل يتم الوضوء بترتيب معين أم بغير ترتيب ... وهل ... وهل ...

ومثل هذا الجهد يحتاج أولاً أن تأتي أكثر من مبادرة من أكثر من جهة. ويحتاج ثانياً إلى أن يتم بحثه في جو هادئ بعيد عن ضجة الدعاية واستغلال السياسة. ويحتاج ثالثاً إلى زمن وصبر طويلين.

٢١ـ وقد بعث فضيلة الأستاذ الشيخ محمد محمد المدني رئيس تحرير مجلة رسالة الإسلام إلى الأستاذ بهاء الدين إثر قراءته لهذا المقال بالكتاب الآتي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الكبير أحمد بهاء الدين رئيس التحرير ـ مجلة المصور

سلام الله عليكم ورحمته ، أما بعد : فقد قرأت باهتمام مقالكم المنشور بالعدد ..٢١ الصادر من مجلة المصور في ٦ من رمضان سنة ١٣٨٤ هـ (٨ من يناير سنة ١٩٦٥م) بعنوان «السنة والشيعة والزيدية ».

ولا شك ان الموضوع الذي طرقتموه موضوع خطير في حياة الأمة الإسلامية عامة ، والشعوب العربية خاصة ، فإنه لم يعد هناك مجال لبقاء التناحر القائم على العصبيات المذهبية المنتسبة إلى الدين في ظاهرها ، والتي يبرأ الدين منها، وينهي الله ورسوله عنها ، والتي هي في الحقيقة ميراث ثقيل ورثته الأمة الإسلامية عن عهود اشتجرت فيها بعض الخلافات النظرية ، والمعارف الكلامية ، في قضايا ليست من أصول الدين ، ولا مما هو ركن في إيمان المؤمنين.

وربما كان للعوامل التي ذكرتموها في مقالكم أثر في خلق هذه الخلافات أو في تزكيتها ، ثم تطاول العهد عليها فأصبحت في أذهان العامة وبعض الخاصة أموراً

جديرة بالاهتمام ، ومجالات يختصم فيها أهل الإسلام ، ولكن الكارثة الكبرى هي أن المستعمرين المغتصبين لمختلف البلاد الإسلامية إتخذوا من هذه الخلافات الموروثة اسباباً سهلة ميسرة لما قاموا به من التفريق والتقطيع وضرب الأمة بعضها ببعض، وكان من سياستهم ودهائهم أن يورثوا نيران العداوة بين أرباب المذاهب المختلفة في كل شعب إسلامي عربي ، وأن يعملوا بكل حيلة على أن تبقى هذه النيران مضطرمة متوهجة حينما كانت مذاهب إسلامية ، حتى تظل لهم السيطرة والقيادة ،ويضمنوا اتجاه جميع رجال المذاهب إليهم ، شاكين أو مستنصرين.

وكان من آثار ذلك أن تخلفت الأمة الإسلامية عن الركب العالمي الحضاري ، وقد كانت من قبل في مقدمته ، وأن تمكن أعداؤها والطامعون في خيراتها من مرافقها وأحكامها وسلطانها ، وجعلوا يوجهونها في غفلة أهلها كما يشاءون ، شعبا شعبا ، وطائفة طائفة ، مستعينين بهؤلاء على هؤلاء ضاربين بعضهم ببعض ، مما حقق عليهم سنة الله في المتفرقين المتنازعين ،وهي المصير إلى الضعف والذل والاستعمار والاستعباد

والذي أريد أن اقوله لسيادتكم هو أن هناك جماعة من أهل العلم والفكر، ومن مختلف أبناء المذاهب الإسلامية قاموا بما يجب عليهم أن يقوموا به من تبصير الأمة الإسلامية والعربية في مختلف الشعوب والطوائف، بعواقب هذا التفرق الخطير، ووجوب التخلص من مآسيه الصادرة عن العصبيات الجامحة، والعداوات الطائشة التي لا مبرر لها.

ألفت هذه الجماعه منذ قرابة عشرين عاماً في القاهرة باسم «جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية».

وجمعت صفوة من قادة العلم والدين، كان في مقدمتهم المغفور لهم : الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي، والأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق، والأستاذ الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم، والأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت، وكلهم قد تولى

منصب مشيخة الأزهر، وكان معروفاً بالعلم والتقوى والقيادة الفكرية، وهم في مقدمة من يمثلون مذاهب السنة الأربعة المعروفة.

كما كان في مقدمتهم المغفور لهم: الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الشيعي العراقي، والشيخ عبد الحسين شرف الدين الموسوي الشيعي اللبناني، وكلاهما عالم غزير العلم، إمام مقدم في وطنه، له جهاده وتوجيهه وأعماله العظيمة.

كما كان منهم السيد محمد حسين أقا بروجردي زعيم الشيعة الإمامية بإيران، وكان مركزه الديني في مدينة «قم» الشهيرة بعلمائها وتلاميذها، كشهرة النجف في العراق، والأزهر في مصر.

وكان أول من دعا إلى هذه الفكرة، وإلى تأليف هذه الجماعة عالم من علماء الشيعة الإمامية بإيران ـ ما زال قائماً إلى الآن في مصر يحمل لواءها ـ هو سماحة الأستاذ محمد تقي القمي ، أطال الله حياته.

وقد اعتنق هذه الفكرة مئات الألوف في مختلف البلاد الإسلامية، فانتسبوا إلى جماعتها، واتصلوا بدارها في القاهرة، ومجلتها «رسالة الإسلام» التي تصدر بانتظام منذ خمسة عشر عاما، وتعالج دعوة التقريب على مستوى عال، وفي إنصاف وهدوء وبعد عن التحمس أو التعصب.

ولقد أسست هذه الجماعة مقراً لها بمدينة القاهرة يعرف بدار التقريب بين المذاهب الإسلامية (وهو الفيلا رقم ١٩ شارع أحمد حشمت بالزمالك) وهذه الدار هي المركز الرئيسي للجماعة، وبها مكتبتها التي تحوي كتب المذاهب الإسلامية، ويرجع إليها المشتغلون بالفقه الإسلامي الذي يمثلها، قارئين أو مستعيرين، وهي تمد الهيئات العلمية بكثير من كتبها.

وهي قائمة بطبع الكتب العلمية في مختلف المذاهب الإسلامية بنفسها وبمعونة وزارة الأوقاف، وقد كان لفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ أحمد حسن الباقوري مدير جامعة الأزهر، فضل كبير في إخراج كتاب من كتبها هو كتاب «المختصر النافع في فقه الشيعة الإمامية» يوم كان وزيراً للأوقاف المصرية، وقد أدى هذا الكتاب خدمة

كبرى لأهل العلم في مصر ومختلف بلاد العالم الإسلامي، وأصبح مرجعاً للباحثين وأساتذة الجامعات وطلابها، كما قامت بطبع موسوعة كبرى من موسوعات تفسير القرآن الكريم، وهي الكتاب المعروف بـ «مجمع البيان لعلوم القرآن» الذي ألفه إمام من أئمة الشيعة الجعفرية الإمامية، هو الإمام الطبرسي، ونهج فيه نهجاً تحقيقاً محايدا، والذي أشار بطبعه هو فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر يوم ذاك، والذي كتب مقدمته العلمية القوية، هو المغفور له شيخ الجامع الأزهر السابق الشيخ محمود شلتوت.

إلى غير ذلك من الكتب والرسائل والبحوث.

وتجمع «دار التقريب» بين سجلاتها ومحفوظاتها كثيراً من الرسائل العلمية التي دارت بين أقطابها من أئمة الشيعة والسنّة مما أدى فعلاً إلى أن خفّت حدة الخلاف بين المسلمين، وأصبح الشيعة في العراق، وإيران، وسوريا، ولبنان، وغيرها يشعرون بأنهم إخوة في الإسلام والعلم لزملائهم من السنّة، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى علماء الزيدية الذين لهم من يمثلهم في جماعة التقريب، ولجماعة التقريب في بلادهم وبين علمائهم مقام محمود.

وكان من أثر هذا التقارب أن الأزهر قرر دراسة المذهب الشيعي الإمامي والزيدي في أكبر كلية من كلياته وهي كلية الشريعة، وأن قانون إصلاح الأزهر الجديد أقره على ذلك، وما زالت كلية الشريعة تطبق مناهجه، كما أن جامعة إيران أدخلت دراسة فقه السنّة في كلية المعقول والمنقول بها، وذلك استجابة لسعي جماعة التقريب.

وها هي ذي مجلة «رسالة الإسلام» التي تصدرها جماعة التقريب منذ خمسة عشر عاماً، تقوم بالسفارة بين أرباب المذاهب الإسلامية في مختلف الشعوب، ولها مركزها التوجيهي الإسلامي في نفوس قارئيها، وهي ترسل أيضاً إلى مختلف المراكز العلمية في أوروبا وأمريكا، وتتبادل العلوم والمعارف مع المؤسسات العلمية المختلفة ، ويسرنا أن نبعث إلى سيادتكم ببعض أعدادها، لتروا بأنفسكم جهودها، وتدركوا أهمية رسالتها.

ويتلخص منهج هذه الجماعة فيما يأتي:

١- أن جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية لا تريد المساس بالفقه الإسلامي ولا دمج مذاهبه بعضها في بعض، بل هي على النقيض من ذلك، ترى في هذا الاختلاف الفقهي مفخرة للمسلمين، لأنه دليل على خصوبة في التفكير، وسعة في الأفق، واستيفاء وحسن تقدير للمصالح التي أنزل الله شريعته لكفالتها وصونها، وكل ما تبذله الجماعة من جهود في سبيل الفقه الإسلامي؛ إنما هو في دائرة خدمته وتنميته وتسليط نوره الوهاج على شئون الحياة الإسلامية المتطورة وبحث المشكلات التي جدت وتجد ولم يتضح للناس حكم الله فيها.

٢- ولن تمد الجماعة يدها إلا لأرباب المذاهب الإسلامية التي تعتقد العقائد الصحيحة التي يجب الإيمان بها.

٣- وهي ترى أن بعض المنتسبين إلى المذاهب الإسلامية يجعلون لبعض المعارف والآراء التي لا صلة لها بالعقائد الصحيحة أهمية طاغية تدفعهم إلى التخاصم والتقاطع والتنابز بالألقاب، ونسيان ما جمع الله عليه القلوب وألف به بين المسلمين، وترى أن أعداء الإسلام والطامعين في استعمار بلاده وإذلال أهله، يتخذون من هذه الخلافات أبواباً يلجون منها إلى مقاصدهم الباغية، ويعملون كل ما في استطاعتهم على إذكاء نيرانها ليضربوا بعض المسلمين ببعض، ثم يضربوهم جميعا.

٤- وتؤمن إيمانا بأن من أهم الواجبات الدينية على كل ذي علم ورأي في شعوب المسلمين على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم الإسلامية العمل على تبصير المسلمين بدينهم، وقطع أسباب الخلاف والتفرقة بينهم، ببيان ما هو عقيدة يجب الإيمان بها، وما هو معارف لا يضر الخلاف فيها، وأن من بين هذه المعارف ما يظن انه من العقائد وهو ليس منها.

٥- فالغرض من «جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية» هو أن تكون مركزاً إسلامياً لهذه الفكرة، تتركز فيه جهود جميع المقتنعين بها في أنحاء العالم شرقية وغربية، وتتجاوب لديه أصواتهم وأبحاثهم وآراؤهم في رفق وحسن تقبل، فيتهيأ

لها جو من البحث العلمي الخالص على ضوء القواعد الإسلامية الصحيحة، وحينئذ تتجلى أمام المسلمين أسباب الاختلاف فيما وراء العقائد الدينية والأحكام التشريعية فيعالجونها، ويصلون في المسائل والنظريات الخلافية نفسها إلى الرأي الصحيح الذي يهدي إليه المنطق والدليل، فإذا بقي بعد ذلك ما لم تجتمع عليه القلوب، أو تقطع به البراهين، كان أمره بعد ذلك هيناً لا ينبغي أن يفضي إلى التقاطع والتناكر والتقاذف ، وإنما هو الخلاف في الفقه والفروع يعذر العلماء فيه بعضهم بعضا، ويتبادلون الاحترام والمودة والتعاون كما هو شأن المؤمنين.

***

وفي ختام كتابي هذا، الذي أكتبه إليكم في صباح يوم الجمعة من بيتي، لا من دار التقريب، رغبة في المسارعة إلى التجاوب معكم، يسرني أن أدعوكم لزيارة دار التقريب شخصيا أو باسم مجلة «المصور» الغراء، لكي تروا بأنفسكم أوجه النشاط في هذا المركز الإسلامي الهام، ولكي تعلموا أن الله قد وفق إخواناً لكم للعمل على تحقيق الأمل الذي تدعون إليه، ذهب إلى الله بعضهم، وبقي البعض مجاهدين متحسبين: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا».

والسلام عليكم ورحمة الله.

محمد محمد المدني.

****

٣- وفي العدد التالي (٢١٠١) تابعت مجلة «المصور» دعوتها، فنشرت تحيقياً تحت عنوان (ندوة في الأزهر حول التقريب بين المذاهب الإسلامية) جاء فيه:

في الدوائر الدينية والثقافية تناولت الأحاديث والتعليقات ما كتبه أحمد بهاء الدين في العدد الماضي من «المصور» حول توحيد المذاهب الإسلامية المختلفة........ كانت الدوائر الأزهرية هي أكثر الدوائر جدلاً ونقاشاً وتعليقاً، ولكن الاتفاق كان بالإجماع حول الدور الذي يلعبه الاستعمار في إضرام الخلافات المذهبية لكي يجد أسباباً بعيدة الجذور للتفريق حتى يتسنى له أن يضرب الأمة بعضها ببعض، ويؤلّب فريقاً من قادة المذاهب ضد الفريق الآخر، وهؤلاء القادة يسيرون خلفه سواء عن جهل أو عن علم، والمستعمر وراء كل هذا ينتظر في زهو مجيء كل رجال المذاهب راكعين يشكون إليه جور بعضهم على بعض ، فينتصر مرة لهذا وأخرى لذاك.

والأصول في الإسلام، لا تكاد تختلف عليها المذاهب الإسلامية ، وهي: السنّة، والشيعة الإمامية، والشيعة الزيدية. والاثنى عشرية، فكلهم يؤمنون بالله رباً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن كتاباً، وبالكعبة قبلة، وتبقى بعد ذلك بقية الفرق الأخرى، والمذاهب التي ذكرناها قد قامت بينها عدة محاولات للتقريب على فترات متباعدة، كان آخرها ما قامت به جماعة من علماء الدين أطلقت على نفسها اسم «جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية» واتخذت لها مقراً في القاهرة منذ عشرين عاماً، والجماعة تؤمن بالتقريب بين المذاهب، ولكنها تعتبر التوحيد شيئاً محال التحقيق، وكان وما يزال هدفها الأول هو العمل على جمع كلمة أصحاب المذاهب الإسلامية الذين باعدت بينهم آراء لا تمس العقائد التي يجب الإيمان بها، والسعي إلى إزالة ما يكون من نزاع بين طائفتين من المسلمين والتوفيق بينهما وقد كان من بين المسهمين

في هذه الجماعة أكثر من شيخ من شيوخ الأزهر السابقين، وعلى رأسهم المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم.

***

لمومن أجل هذا الهدف النبيل جلس السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الأوقاف المهندس أحمد عبده الشرباصي، ومدير جامعة الأزهر الشيخ احمد حسن الباقوري، يناقشان ما جاء في مقال «المصور» وكان في نفس الجلسة:

السيد محمد توفيق عويضة سكرتير المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الشيخ عبد الله المشد مدير إدارة الوعظ والإرشاد بالأزهر.

الشيخ يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية الدراسات العربية بالأزهر.

الشيخ احمد كامل الخضري المراقب العام للتعليم الإعدادي بالأزهر.

السيد / عبد المنعم رمضان الأمين العام بجامعة الأزهر.

السيد/ أحمد الشرقاوي مدير إدارة إحياء التراث والنشر ومدرس بجامعة الأزهر.

المستشرق الانجليزي المسلم عبد الرشيد الأنصاري.

السيد محي الدين الالوائي، «هندي» ومدرس اللغة الانجليزية في الأزهر.

واعتذر الشيخ الباقوري عن القراءة لأن نظارة القراءة ليست معه، وعهد بالقراءة إلى السيد أحمد الشرقاوي الذي بدأ يقرأ المقال، وبدأت التعليقات:

المقال: «وكثير جداً من مشاكل هذه الأقطار الشقيقة،، ومن مشاكلها السياسية والاجتماعية بالذات، يرجع في جذوره إلى خلافات دينية لم يعد لها مبرر، لا من دين ولا من مصلحة، خلافات بات مؤكداً أنها تعرقل مسيرة هذه الأقطار في اتجاه التمدن والرقي ونفض غبار التخلف».

المهندس أحمد عبده الشرباصي: المؤلم أن الطبقة المثقفة في هذه الطوائف هي

التي تؤكد هذا التباعد وتبالغ فيه لكي تكسب من ورائه مكاسب غالباً ما تكون مادية أو أدبية، وأي خطوة للتقارب سيضطر من يبدؤها إلى التحدث مع المتثقفين منهم، وهنا الكارثة.

الشيخ الباقوري: الواقع أن الإسلام لا يطلب التوحيد بين المذاهب ، ولكنه يمقت أن يكون بين المذاهب خلاف يصل إلى حد العداوة، وما دامت المذاهب قد وجدت نتيجة أمرين وهما نصوص محتملة وعقول مختلفة، إذن فالتوحيد غير محتمل الوقوع بالمرة، ولا شك أن بعض أصحاب المذاهب المختلفة قد خدموا الإسلام خدمات جليلة، كمولاي محمد علي مؤسس أحمدية لا هور.

الشيخ عبد الله المشد: الذي أبحث عنه وأريد أن أجد له سببا معقولاً هو كثرة الكتابة في هذه الأيام عن الإسلام في صحف الغرب بالذات؟

المهندس أحمد عبده الشرباصي: شيء طبيعي جداً أن تهتم الصحف الغربية بالإسلام بعد ان انحسر الاستعمار عن جزء كبير من أفريقيا، وقد قرأت في مجلة أفريقية لكاتب أجنبي يقول: إن عدد المسلمين في أفريقيا عام ١٩٣١ لا يزيد على أربعين مليونا، وقد أصبح عام ١٩٦٤ ـ ١٤٤ مليونا، برغم أن الاستعمار كان في هذه السنوات يجثم بكل قواه على أفريقيا، فماذا سيحدث الآن بعد أن انحسر الاستعمار عن أجزاء كثيرة من أفريقيا.؟

المقال: ألسنا نجد بابا الكنيسة الكاثوليكية يبدأ جهداً مستنيراً في التقريب بين الكنائس؟ ألسنا نرى الكنيسة الأرثوذكسية توشك أن تعقد مؤتمراً لنفس الهدف التقدمي، هدف التوحيد بينهما.

أحمد الشرقاوي: شاهدت في الهند مؤتمراً ضخماً عام (١٩٦٣)، كانت مهمته التقريب بين اتباع جميع الكنائس، وقد أمتلأت نيودلهي يومها بالقساوسة والرهبان من جميع أنحاء العالم لفترة طويلة، وقد ضاقت بهم فنادق العاصمة، وحبذا لو عقدنا في القاهرة مثل هذا المؤتمر مرة أو مرات حتى يكون التقريب على أسس واعية منهجية».

الشيخ الباقوري: الحقيقة أن فكرة التقريب بدأت في مصر، وعندما بدأت الصحف الغربية تكتب عن «جماعة التقريب» بين المذاهب الإسلامية... تحركت الكنائس لتتقارب في اوروبا، وذهب رئيس أساقفه، كانتبري ، فزار الفاتيكان.

المهندس أحمد عبده الشرباصي: أنا أذكر بعض الهنود المسنين من أبناء مذهب الاثنى عشرية التقوا بي في أوغندا عام ١٩٥٤، وقالوا لي انهم جاءوا إلى مصر أيام فاروق وطلبوا علماء الأزهر لكي يعلموهم الإسلام في افريقيا، ولكن المسؤولين في ذلك العهد رفضوا، وقالوا لي بالحرف الواحد: إننا سنحاكم مصر أمام الله يوم القيامة لأنها الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تعلمنا »!! وجاء معي منهم الى مصر، وبحثت مع المسؤولين في الأزهر يومها عن عالمين يجيدان الانكليزية وذهبا مع إخواننا الهنود الذين جاءوا من قلب أفريقيا. ولكن السلطات الاستعمارية وقتها منعتهما من الدخول فعادا.

الشيخ عبد الله المشد: الكثير من أبناء المذاهب المختلفة توقفت معلوماتهم عن الإسلام عند حد معين، وذلك يرجع إلى كثير من الأسباب، في مقدمتها جهلهم اللغة العربية، وعدم وجود الوعاظ المرشدين لهم، واقتصار معلوماتهم على الحد الذي لقنوه من أهلهم فقط.

المقال: «وإذا كان مذهب الخوارج ـ بمدارسه المختلفة ـ قد نشأ في تربة الخلاف بين علي ومعاوية، فقد نشأ مذهب الشيعة ـ بمدارسه المختلفة ـ أيضاً... من مقتل علي بن ابي طالب.

ومرة أخرى، وبغير دخول في التفاصيل نجد أن الذين، «تشيعوا» لعليّ ابن ابي طالب، وكانوا وقتها أغلبية المسلمين، والذين منهم تكون «الشيعة» قد اتخذوا هذا الموقف لأسباب سياسية في الدرجة الأولى.

الشيخ الباقوري: إن كثيرا من الخلافات المذهبية في الإسلام كانت في أساسها خلافات سياسية، ثم نسيت الأسباب وبقيت النتائج تتضاعف وتتجدد، وتتلمس الأسباب لبقائها، ومن هنا كان لا بد من تعميق هذه الخلافات بجعلها عقائدية، لأن

الأسباب السياسية يمكن أن تصبح غير نافذة المفعول في إذكاء الخلاف بعد زوال أوانها، فمثلا الاختلاف الذي كان في الماضي حول شخصيات سياسية معينة في تاريخنا، يصبح شيئا مضحكا، لو وجدت من يتضاربون من أجله الآن!.

الشيخ يوسف عمر: لكن أئمة هذه المذاهب في محاولاتهم هذه أساءوا إلى المذاهب الأخرى لكي يميزوا أنفسهم وبالغوا في هذه الإساءة.

الشيخ عبدالله المشد: لقد بالغوا إلى حد الانحراف.

الشيخ الباقوري: لقد كانت مبالغتهم في التقليل من شأن المذاهب الأخرى بمثابة عملية دفاع عن النفس، كما أن التيارات السياسية والاستعمارية على مدى العصور كانت تلعب الدور الأول والأخير في احتضان هؤلاء الأئمة.

المقال: كلها أسباب ولدت لتواجه ظروفاً بعينها، وهي ظروف تعددت وتشعبت واختلفت بحكم انتشار الإسلام في اقطار متباعدة، وبيئات شتى، وبحكم تغير الحياة وتجددها، وما تطرحه هذه الحياة من أسئلة جديدة كانت إجابات المسلمين عنها تختلف من موقف إلى موقف، ومن قطر إلى قطر».

الشيخ الباقوري: ولادة المذاهب التي تواجه الظروف يبدو أنها مستمرة، كما يقول الأخ بهاء، وستظل مستمرة، وقد شاهدت في بعض البلاد الإسلامية التي زرتها، والتي تحررت عقب الحرب الثانية، شاهدت بين شبابها من يقول:

«انني شيوعي لأنني مسلم» وذلك لأن المسيحية في نظرهم اقترنت بالاستعمار الذي كانوا يناهضونه، ومثل هذا الفهم الخطير لا يعلم أحد إلى ماذا سيتحول بعد مائة سنة مثلا، ما لم تحدث حملة تقارب وتفاهم وتبصير وتوعية.

الشيخ عبد الله المشد: ولكن على أكتاف من ستقوم هذه الدعوة؟ إن التقارب الذي كان والذي قام في الماضي حامت حوله بعض الأقاويل.

الشيخ الباقوري: إن كل فكرة إنسانية تجد الشخصيات التي تشجعها... ولكن

مثل هذه الأعمال الجليلة لا تسلم أبداً من الاحتجاج عليها، وإذا كنا قد اختلفنا حول فكرة جليلة كهذه، فكيف نريد ألا يختلف المسلمون يوم أن كانت دولتهم تحكم معظم أجزاء العالم في مسائل إسلامية أساسية وفرعية.

الشيخ كامل الخضري: لا جدال في أن الخلاف لا يستفيد منه دائماً سوى المستعمر، وإذن فلماذا تحرص الطوائف الإسلامية على خلافاتها العقائدية، وعبر مئات السنين لم يجدها هذا الخلاف نفعا.

الشيخ الباقوري: اسمع الرد عن سؤالك ـ عندما حج المنصور قال لمالك ابن أنس: قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي صنفتها فتنسخ، ثم ابعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم بأن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه إلى غيره، فقال: «يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ، وأتوا به من اختلاف الناس، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم». فهذا الإمام مالك يرفض أن يفرض مذهبه على الناس بالقوة، لأنه أدرك إن كتابه الذي جمعه ليس هو كل شيء في الشريعة، فلغيره نظرة كنظرته، وبحث كبحثه، وجمع كجمعه، وقد يكون عند غيره من العلم ما لم يضع يده عليه.

الشيخ يوسف: إذن فكيف السبيل إلى التقارب. وهذه الخلافات موجودة وقائمة لا سبيل إلى نكرانها؟

الشيخ الباقوري: في رأيي أن التقارب الواجب هو أن يتفهم كل فريق مذهب الآخر، وهذا ما حدث من الرسول لأصحابه عندما قال لهم: «من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة» فانطلقوا، فلما أدركهم العصر في الطريق صلى بعضهم، وأصر البعض الآخر على ألا يصلوا إلا في بني قريظة، واختلفوا، فلما عادوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم واحتكموا إليه قال لكل فريق منهما أصبت !! هذا هو التقريب الذي نرجوه.

وقد ذكرت المجلة بعد ذلك انه جاءها تعليق من كل من أصحاب الفضيلة: الشيخ

محمد محمد المدني، والشيخ احمد الشرباصي، والشيخ عبدالعال عطوه، ووعدت بمواصلة البحث في عددها القادم.

***

٤. وفي العدد (٢١٠٢) من«المصور» نشر تحقيق آخر تحت عنوان «الخلاف الفقهي مفخرة للفكر الإسلامي...... ولكن السياسة استغلت هذا الخلاف وجعلته خلافاً طائفياً» وقد جاء في هذا التحقيق ما يأتي:

شيخ واحد قال لا.. وقد بنى معارضته للتقريب على أسس أوردها في حديثه، وتحمس كل الذين تفضلوا بالإجابة للتقريب. والشيخ هو استاذ الشريعة بجامعة الاسكندرية، بينما أجاب استاذ الشريعة بجامعة القاهرة بأن التقريب بين المذاهب ممكن، بل هو قائم فعلا، فقد أخذنا ونحن أهل السنة بمبدأ هام من مبادىء الشيعة. في قانون الأحوال الشخصية الجديد!!!

الأسئلة التي أثارها مقال«المصور» عن مدى إمكانيات التقريب أو التوحيد بين المذاهب الإسلامية، ما زال صداها يتجاوب في الدوائر الثقافية والدينية.

المعقول والمنقول:

وقد تفضل بالإجابة الشيخ محمد محمد المدني الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الأزهر والسكرتير المساعد لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية في رسالة طويلة شرح فيها تاريخ قيام الجماعة التي مارست مهمة التقريب منذ خمسة عشر عاما جاء فيها.

والذين أشرفوا على هذه الجماعة كانوا يمثلون مذاهب مختلفة من المسلمين كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الشيعي العراقي، والشيخ عبد المحسن شرف الدين الموسوي الشيعي اللبناني، والشيخ محمد حسين بروجردي زعيم الشيعة الإمامية بإيران، والشيخ محمد تقي القمى الذي كان اول من نادى بإنشاء الجماعة، وهو من علماء الشيعة بايران، وكان من جهود الجماعة التي عمل معها اكثرمن شيخ من شيوخ الأزهر أن قرر الأزهر دراسة المذهب الشيعي

الإمامي،والزيدي في كلية الشريعة، وبالتالي استجابت جامعة ايران فقررت دراسة فقه السنة في كلية المعقول والمنقول، وهي تقابل كلية الشريعة عندنا.

العلاج في يقظة وحذر:

والواقع ان هذه الجماعة قد استطاعت ان تجري عدة اتصالات سريعة بين أئمة المذاهب المختلفة الذين تفرقوا في اكثر من مكان،وقد اثمرت هذه الجهود في نواحي التأليف والنشر، وإخراج مجلة الجماعة التي تحمل رسالتها.

والشيخ المدني يرى ان التقريب ليس معناه المساس بالفقه الإسلامي، كما أنه لا يرى دمج مذاهب الإسلام بعضها في بعض، لأنه يرى في الاختلاف الفقهي مفخرة للمسلمين، ودينهم الذي يقف إلى جانب الاجتهاد والاستنباط دون أن يحجر على حرية التفكير التي هي أسمى ما منح الله للإنسان، ويقول عن التقريب الذي تنشده الجماعة:

أن مركزها في القاهرة يجب أن يكون مركزاً إسلامياً لهذه الفكرة، تتركز فيه جهود جميع المقتنعين بها، وأن تلتقي أبحاثهم الفقهية وآراؤهم في رفق وفي جو من البحث العلي الخالص على ضوء القواعد الإسلامية الصحيحة، وحينئذ تتجلى للمسلمين الأسباب التي دعت إلى الاختلاف فيما وراء العقائد الدينية والأحكام التشريعية، فيعالجونها في يقظة وحذر، ويصلون إلى الرأي الصحيح الذي يهدي إليه المنطق والدليل.

حدود الخلاف والاختلاف:

وكان جواب الشيخ أحمد الشرباصي الأستاذ بالأزهر: أنه لا خلاف بين جميع المسلمين فيما يتعلق بأصول الدين وقواعده الأساسية، والفروض المنصوص عليها في كتاب الله تعالى، والصحيح «المتواتر» عن سنة رسول الله عليه السلام.

ولكن الخلاف في تعدد الآراء، وفي درجات الفهم والنظر في بعض الجزئيات

والفروع ووسائل التطبيق، وقد نشأ هذا الخلاف لاختلاف الأفهام والقدرة على الاستنباط، ولا شك أن حدة الخلاف قد زادت بمضيّ المدة وتوالي العصور، وأوقدت لهيبها عوامل سياسية، وتعصبية، وشخصية، ولا جدال في أن التقريب بين المذاهب المختلفة في هذه المجالات أمنية يتطلع إليها كل غيور على وحدة الأمة، واجتماع الكلمة، وإن كان التقريب لن يقضي على الخلافات الموجودة نهائياً. فهناك لون من الانفعال الفكري سيظل موجوداً، في هذا الجانب من الفروع والجزئيات ما دام هناك تقارب في الادراك والاستنباط، ولكن الذي أطمع فيه هو أن يكون الاختلاف مقصوراً على هذه الدائرة الفكرية، لا أن يتعداها إلى سوء الاستغلال في المجالات السياسية، والطائفية، والتعصب.

أما بالنسبة لخطوات التقريب (الرسمية) التي يجب أن تبدأ فإن بعض هذه الخطوات قد بدأ فعلاً، فقد نص قانون تطوير الأزهر الذي اصدره الرئيس جمال عبد الناصر على إنشاء مجمع للبحوث الإسلامية تنطوي هذه المهمة تحت مهامه الكبيرة، لا سيما ولائحة هذا المجمع تحتم أن يكون بين أعضائه الخمسين عشرون على الأقل من خارج الجمهورية العربية المتحدة، وأن يمثلوا الى حد كبير شتىّ المذاهب الإسلامية، وقد عقد المجمع مؤتمراً في العام الماضي حضره مائة عالم من علماء المسلمين يمثلون ٤٣ دولة من آسيا وأفريقيا واوروبا وأمريكا اللاتينية. غير اني أخشى ان تتغلب النزعة الأكاديمية على سير المجمع في معالجة هذا الأمر الخطير، لذلك أعتقد أنه لا بد من أن ينعقد مؤتمر إسلامي لا يتعدى فكرة التقريب، وتكون أول مهمة للمؤتمر هي رسم خطة لتحقيق التقارب بما يعود على المسلمين بالخير دون أقل مساس بأصول الإسلام ومبادئه.

ويقول الشيخ محمد زكريا البرديسي أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة:

إن التقريب أمر ممكن ، بل تحتمه علينا مقتضيات الأحوال، فكل هذه المذاهب ترجع إلى الكتاب وإلى السنة، واختلاف الناس في بعض المسائل الفقهية يرجع إلى اختلاف في الفهم.

والواقع أن الأزهر بمجمع البحوث الإسلامية قد بدأ خطوة عظيمة بتقسيم المباحث الفقهية إلى عدة أقسام، ورأس كل قسم فقيه من الفقهاء الذين يشار اليهم بالبنان، وقد اختار كل فقيه من يعاونه في كتابة البحث الذي وكل اليه، وعلى ما سمعت أنهم قسموا الأبحاث إلى أروقة، فمثلاً رواق «السِّيَر» ورواق «العبادات» ورواق «المعاملات» وهكذا....

فلو تحقق هذا لأسدوا إلى الفقه الإسلامي خدمات جليلة، وجعلوه سهلا يأخذ الناس منه كل ما يرون دون عناء، خصوصا وأنهم كما علمت سيتعرضون للمسائل الجديدة التي يمكن أن تساير عصرنا الحاضر.

وأنا من الذين ينادون بهذا التقريب، لا سيما وقد أخذنا في القوانين الجديدة للأحوال الشخصية في جواز الوصية لوارث بمذهب الشيعة، وتركنا المذاهب الأربعة التي لا تجيز الوصية لوارث، وذلك مسايرة لمصالح الناس، والعمل على كل ما فيه مصلحة المسلمين ، ما دمنا لا نخرج عما رسمه الكتاب، وما رسمته السنة النبوية.

٥- وفي العدد نفسه من «المصور» نشر اقتراح للسيدة «نائلة علوية» تحت عنوان (نموذج عملي من نماذج التقريب بين المذاهب الإسلامية)

(لماذا لا ترث البنات كل تركة الأب... أسوة بالأولاد؟)

وقد جاء فيه ما يأتي:

قدمت السيدة نائلة علوية نموذجاً عملياً من النماذج التي يفيد فيها التقريب بين المذاهب الإسلامية.

فقد أثارت في لجنة مؤتمر الأسرة موضوع الأب الذي يموت عن بنات فقط، وطالبت بأن يعدل قانون الميراث بحيث ترث البنات كل التركة، أسوة بحالة وجود أبناء ذكور، خصوصاً وأن البنت تكون أكثر حاجة إلى ميراث الأب من الأبن، بدلا من توزيع التركة بين اقارب آخرين.

وهم حكم معمول به في المذهب الشيعي، لا السني....

ثم قدمت السيدة نائلة علوية إلى لجنة قوانين الأحوال الشخصية مذكرة حول هذا الموضوع هذا نصها:

يتميز القرآن بأنه، وهو كتاب مقدس، فقد تعرض للعبادات والمعاملات في أصولها وترك التفاصيل في جميع مواده للاجتهاد الذي زخرت به الفتاوى والمؤلفات والدراسات الفقهية طوال أربعة قرون إلى أن قفل باب الاجتهاد.

كما ان تعاليم القرآن وأوامره ونواهيه جاءت في جميع أجزائه متوازنة متكافئة لا رجحان لأحدها على الأخرى، سواء من ناحية العناية أو التفاصيل.

ولذلك جاءت أحكام المواريث كغيرها من الأحكام، وترك باب الاجتهاد فيها مفتوحاً على مصراعيه لمزيد من الشرح والقياس، وفي غير ما مساس بالأصل أو نسخ له، وقد اجتهد الشرّاح، وما زالوا يجتهدون، في تفسير أحكام المواريث، واقتباس بعض الأحكام التي تتلاءم وصالح المجتمع، كأحكام الدين الواجبة، والإذن للمورّث بالتصرف في ثلث ماله بعد وفاته تعليق على إجازة الورثة، وآية ما نقوله أن مذهبا من المذاهب الإسلامية، وهو المذهب الشيعي، وصل في فقهه إلى القول بأن البنت إذا انفردت أو انفردت البنات أستأثرن بكامل تركة المتوفى دون أقاربه، ولا يعني ذلك بداهة مساواة البنت بالذكر إذا اجتمعا، ولكن للذكر مثل حظ الأنثيين كصريح نص القرآن إذا اجتمعا من نفس الطبقة.

ورب معترض بأن المذهب الشيعي غير معمول به في بلادنا، لكنه مذهب إسلامي أقرته وزارة الأوقاف، واشرفت على تقديم بعض المؤلفات التي تكشف عن حقيقة هذا المذهب العريق، وتزيل ما علق بأذهان الكثيرين خطأً حول مذهب الشيعة وعقيدتهم، وهو مذهب يعتنقه نفر كبير من رعايا الوطن العربي وفي العناية بفهمه وتأصيله دعم للحركة العربية الواحدة وتأكيد الوحدة العربية الشاملة.

وجدير بالذكر أن المذهب الشيعي يتميز في فقهه بالتشدد والتمسك بأصل التشريع كما ورد في القرآن وعدم التوسع في الحديث، ومع ذلك فقد أقر المذهب الشيعي للبنت بحقها في الميراث كاملا إذا انفردت.

ولقد اتفق المذهب الشيعي في كثير من أحكامه مع باقي المذاهب الإسلامية الأربعة المعروفة، ولا يضيرنا أن نأخذ بالأصلح من هذا المذهب الإسلامي في شأن ميراث البنات، وقد أوصت بذلك لجنة مركز المرأة في المؤتمر الأخير للأسرة الذي عقدته وزارة الشئون الاجتماعية على محو ما هو ثابت في محاضرها؟

اقتراح على الأزهر

لصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد العزيز محمد عيسى

المدرس في كلية الشريعة

كان المسلمون الأولون في شغل عن الخلاف وعن المسائل الكلامية، بما هم فيه من جهاد في سبيل إعلاء كلمة الله، وتوطيد دعائم الدين، وكانوا يميلون إلى التفويض فيما يمر بهم من المسائل التي يحتاج ظاهرها إلى تأويل أو تفسير، ثقة منهم بأن هذا الدين قد أنزله الحكيم العليم، وما داموا قد آمنوا به إيماناً راسخاً، ولابسوا رسوله الكريم منذ نشأته وفي كافة أحواله، فعرفوا فيه الأمانة والبعد عن التكلف والتصنع، فليسوا في حاجة الى الخوض فيما قد يثير بينهم نزاعا، أو يفتح عليهم او على من تبلغه أقوالهم أبواباً من الشك أو التحير.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدون من بعده ينهون عن الخوض في أحاديث القدر أو المغيبات التي لا سبيل إلى تحديد معنى بذاته فيها، وإذا رأوا من تكلم في شيء من ذلك أعرضوا عنه أو انتهروه، وبلغ من شأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يعاقب على ذلك، ويضرب بدرته من يقدم عليه، وجاء رجل إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فسأله عن الحساب قائلاً: كيف يحاسب الله جميع الخلق في وقت واحد حتى يظن كل إنسان أنه هو المحاسب وحده؟ فلم يزد عليّ أن أجابه جوابه المسكت المعروف: «يحاسبهم كما يرزقهم» فاقتنع الرجل بذلك، ولم يخض مع أمير المؤمنين كرم الله وجهه، في بحث فلسفي، أو استطلاع تحليلي، يعرف به كنه ما هناك.

وكذلك كان شأن أهل البصر من علماء التابعين رضي الله عنهم، وقد اتخذت قولة مالك بن أنس رضي الله عنه في الرد على من سأله: كيف استوى الله جل جلاله على العرش؟ مبدأ من مبادىء الإيمان الصحيح في كل ما ورد به الكتاب والسنة من المتشابهات، واقصد بها قوله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، واخرج أيها السائل» فهذا المبدأ هو الصراط المستقيم في كل ما يعترضنا مما لا ندرك حقيقته، وما علينا إلا أن نؤمن بما جاء فيه عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، ونكف عن التزيد فيه أو محاولة إدراك كيفيته.

من هذا يتبين أن المذاهب الكلامية لم يكن لها وجود في العهد الأول للمسلمين، وأنها لم تنشأ - حين نشأت - كاملة في جميع أبوابها ومسائلها وأدلتها وتفاصيل الكلام فيها، وإنما نشأت في أول الأمر عن سؤال أو بحث كهذا الذي أشرنا إليه، وقد وجد ذلك من يستمع إليه، ويناقش فيه، ويكون له رأيا عنه، وتعدد ذلك في المجالس العلمية، واستفاض بين العلماء، فوجدت آراء انحاز إليها بعض الناس، وخالفها آخرون ثم أخذوا يتبادلون الجدل، فيفضي بهم إلى وجوه جديدة من الخلاف.

وهذه المذاهب كسائر الأفكار والآراء تتطور على الزمان، ويصيبها التغيير أو التعديل بالزيادة أو النقص، أو الشرح أو البيان على أيدي رجالها المتتابعين جيلا بعد جيل، فلو أننا وازنا بين مذهب من المذاهب في أول نشأته، وبينه بعد مرور قرن أو قرنين عليه مثلا، لوجدناه يبتعد كثيرا عن أصله، ويضاف إلى آراء الأولين فيه قيود أو تفسيرات ربما جعلته مذهبا جديدا، وربما ضيقت نقط الخلاف بينه وبين غيره من المذاهب.

وكما يحدث التطور في المذاهب والآراء على هذه السنة، يحدث أن ينقرض بعض المذاهب فلا يبقى له اتباع في أي بلد من البلاد الإسلامية، أو أن يبقى له أتباع ينتسبون إليه إنتسابا اسميا جغرافياً لأنهم لا يدركون منه قليلا ولا كثيرا ولكنهم ورثوا الانتساب إليه عن آبائهم، كما ورثوا أموالهم وديارهم وألقابهم وتقاليدهم، ومع ذلك يبقى هذا المذهب في الكتب التي تحدثت عنه، ووصفت مبادئه واصوله، فإذا اطلع عليها أحد من الناس، حكم على الحاضرين المعاصرين بأحكام هذه الكتب

على آبائهم وشيوخهم ومفكريهم، دون أن يلاحظ التطور الذي حدث أو أن يسائل نفسه: هل ظلت هذه البلاد او هذه الطوائف على قديمها، فلم تتحرر منه ولو بعض التحرر، ولم تزد فيه أو تنقص أو تعدل؟

ثم إننا نجد الطائفة الواحدة تتنوع إلى طوائف، وتفترق إلى فرق، فأهل السنة مثلا أشاعرة وما تريدية، وعلماؤهم في كل فرقة من هاتين قد يختلفون فيما بينهم، وقد يشذ بعضهم عن رأى الآخرين في مسألة ما، وقد يعتنق في خصوص قضية من القضايا رأيا يماثل رأي الذين يخالفون هذا المذهب. وقل مثل ذلك عن الشيعة، فإن لفظ «الشيعة» قد حمل على مرور الزمان واختلاف المواطن والسياسات دلالات مختلفة ينطوي تحتها الإمامية والزيدية، كما ينطوي تحتها القرامطة والباطنية والإسماعيلية وغيرها مما تكفلت بذكره كتب الفرق. فإذا أخذنا أي موضوع من الموضوعات الكلامية، بالفكرة العامة عن الشيعيين أو السنيين، ولم نحدد أي فرقة من فرق هؤلاء نريد، فإننا نقع في الخطأ ونسند إلى فريق مقالات الفريق الآخر، ولعلنا نأتي الى بعض الفرق الميتة التي انقرضت وذهب أربابها فنحكم بها على الفرق الحية الحاضرة التي لا تشارك الميتة إلا في الاسم العام، بينما تخالفها في كثير من الأصول والتفاصيل، وقد نأخذ بقول عالم من علمائها شط فيه أو انحرف او ضل السبيل فتحكم به على الطائفة كلها ونقول: «إذا كان فيهم من يقول كذا كذا فانهم ولا شك قوم ضالون» دون أن نحقق هل القائل بهذا القول يمثل فكرة القوم أجمعين أو لا يمثلها، وهل قبل قوله، واعتنق رأيه عند طائفته أو رد عليه؟

ثم إننا نجد الطوائف تنقسم إلى خاصة مفكرة، وعامة مقلدة أو متعصبة، وقد يرى الخاصة من أرباب مذهب آراء معقولة ربما يوافق عليها الخاصة من أرباب المذاهب الأخرى ولا يخالفون فيها، بينما نرى العامة من أهل هذا المذهب نفسه يؤمنون بفكرة معينة، ولا يقبلون فيها نقاشا ولا جدالا، ويتوارثها أبناؤهم وأحفادهم ولا يحيدون عنها، وليس من الإنصاف أن نقول: إن أمثال هؤلاء العامة أرباب مذاهب بالمعنى العلمي، وإنما هم قوم حادوا عن الطريق في ناحية. ما ، وهم بحاجة إلى من يبصرهم بالصواب، ويهديهم إلى الصراط المستقيم.

من هذا كله تبين أن الأحكام الارتجالية أو الجملية، التي تعود الناس أن يحكموا بها أرباب المذاهب والطوائف الحاضرة اعتمادا على ما في بعض الكتب القديمة، أو استنادا إلى بعض الآراء الخاصة أو ملاحظة للرأي العام المقلد المتعصب، إنما هي أحكام جائرة، يجب أن يتنزه عنها أولو العلم والنظر، ذلك بأن هذه الأحكام لم تستوف خطواتها الصحيحة، ومقدماتها التي يجب أن تسبقها، وقد أغفلت فيها سنة التطور والتغيير والتبديل، والانقلاب الفكري الذي يكون بين عصر وعصر ، وبين جيل وجيل.

لو أننا أردنا ان نعرف الحال العلمية والفكرية للجامع الأزهر في عصرنا هذا مثلاً، فاستمددنا معلوماتنا عنه من كتاب أُلِّف في القرن العاشر، يذكر علومه وكتبه ونظمه وأفكار رجاله وطلابه، وقطعنا النظر عن الحاضر الماثل بيننا الآن من شؤونه العلمية والفكرية، ونظمه التعليمية والإدارية، فلا شك أننا بهذا نحكم حكما فاسدا لا يمثل الواقع ولا يتحدث عنه، ولعل أهل الأزهر لو سمعوا بباحث عنهم يسلك في تاريخ الأزهر هذا المسلك، وينشر ما ينشر على أنه صورة للأزهر الحاضر لعجبوا ودهشوا، وربما رموا هذا الباحث بأنه عابث أو جاهل أو مخبول.

من الواجب إذن أن ندرس قبل ان نحكم، وأن ندرس الجديد ولا نكتفي بالقديم، وأن نعلم عن يقين ما الذي تحول وما الذي بقي دون أن يتحول، وأن نتابع الأفكار من مصادرها الأصلية، ومن معينها الذي تنبع منه. وأن نفرق بين ما يراه الخاصة الذين لهم حق التحدث باسم العلم والفكر، والرأي والمذهب، وبين العامة الذين ليس لهم إلا التقليد والتعصب ووراثة الآراء دون وقوف عند ما يعطيه الدليل أو يهدي إليه البحث.

وهذا متناول لا يسمو إليه الأفراد، ولا تصل إليه الجهود المبعثرة، والقوى المتفرقة. وإنما السبيل إلى بلوغه: هو أن ينشأ معهد للدرس والبحث، على نمط المعاهد التي تنشئها الأمم الراقية لتبحث في ناحية من نواحي الصحة أو الأجتماع، وتكون مهمة هذا المعهد ـ الذي يقصر على الباحثين والعلماء دون طلاب يتعلمون ـ أن يبحث في شؤون الطوائف والبلاد الاسلامية المعاصرة من حيث الفكرة الدينية

عقيدة وشريعة ومعارف كلامية، وأن ينظر في علاقة أهلها بالمذاهب السابقة، ومدى هذه العلاقة، وأن يفحص ما عسى أن يكون عندها من مؤلفات ورسائل ومقالات، وأن يتابع في ذلك الخاصة من أهل العلم والفكر ويعرف لم اختلف هؤلاء مع العامة فيما يتعصبون له، ويجعل لكل طائفة وبلد سجلا خاصا يحوي جميع البحوث والمعلومات التي تتعلق بهذه الطائفة أو بهذا البلد، ويحوي مقارنات بين الماضي والحاضر إلى غير ذلك من الدراسات العلمية المنظمة التي تصور لكل من يريد العلم الصحيح والحكم الصادق صورة الحياة الدينية في كل ناحية من نواحي الأمة الإسلامية، ولدى كل طائفة تنتسب إليها.

بذلك يمكننا في سهولة ويسر أن نعرف أوجه الوفاق والخلاف على صورة محدودة، وأن نصلح ما افسده الدهر، ونحقق مازوره التاريخ وننشر في ربوع كل دولة ما عند الأخرى، فيتبادل المسلمون الثقافة الصحيحة ويعرف بعضهم بعضاً على حق، وتزول من بينهم الجفوة والقطيعة، ويأخذوا سبيلهم إلى الوحدة والالفة التي لا يصلح أمرهم إلا عليها، ولا يستقيم شأنهم إلا بها.

وإن هذا المعهد ليحتاج إلى قوة ثابتة متركزة لها إشراف ديني ومركز ثقافي، ومال ضخم، وصلات متوثقة بالعمل الاسلامي، ومقام كريم بين أهله . لأن ذلك كله مما يعين هذا المعهد على النجاح في فكرته، والقيام بها على وجه مثمر، ويفتح الآفاق ويذلل الصعاب أمام رجاله، في بحوثهم وفي رحلاتهم وفي مراسلاتهم.

وأعتقد أن الأزهر هو أولى الهيئات بإنشاء هذا المعهد العظيم، وأنه خير من يعهد إليه بالقيام على هذه الفكرة الجليلة، العظيمة الآثار، فهل يكون ؟

خلاف نرضاه

خلاف نأباه

لحضرة صاحب السماحة العالم الجليل الاستاذ محمد تقي القمي

السكرتير العام لجماعة التقريب

هناك فرق بين خلاف وخلاف.

هناك خلاف تمليه طبيعة التفكير، وتقتضيه سنن الاجتماع. ونحن نقبله ونرضاه. وهناك خلاف يصطنع اصطناعا ونحن نرفضه ونأباه.

إننا نقبل الخلاف الفكري ما دام في دائرة معقولة. ونرحب بالخلاف المذهبي لأنه وليد آراء اجتهادية مرجعها الكتاب والسنة أو ما أعطاه الكتاب أو السنة قوة الحجية. ونرحب بما عند الشيعة وأهل السنة، لأنهما تؤمنان بما يجب على المسلم أن يؤمن به، وإن اختلفتا في مسائل فقهية، وتميزتا في مسألة الولاية والخلافة،. ونرحب كذلك بالمعارف الكلامية، لأنها ميدان من ميادين التفكير للمسلم أن يجول فيه.

نحن نرحب بهذه الخلافات كلها، بل نعتز كمسلمين بالكثير منها، لأنها إن دلت على شيء فإنما تدل على الحرية الفكرية، ولأنها إن أحسن النظر إليها، تسعد الأمة وتكفل رقيها وتبقى على سلامتها.

إن هذه الخلافات في جوهرها تنبيء عن معنى الوفاق، فهي ترتبط بأصل واحد هو الكتاب والسنة.

وليس معنى هذا أن في الكتاب خلافا، فالمسلمون بحمد الله متفقون في كتابهم مجمعون على ما بين الدفتين، وهذا فخر ليس فوقه فخر تنفرد به هذه الأمة دون غيرها من سائر الشعوب.

وكذلك ليس معناه أن في السنة خلافا، بمعنى أن البعض يقبل ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والبعض لا يقبله، معاذ الله، فالمسلمون يتفقون في وجوب الأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنهم قد يختلفون في الفهم أو التفسير أو في أن هذا صدر عن الرسول الأعظم أو لم يصدر. أما من لا يأخذ بما أمر به الرسول فليس بمسلم:

فالآراء الاجتهادية إذن. يجمعها الكتاب والسنة، وليس بعد هذا من وفاق.

على أن الاجتهاد نفسه مقيد بشروط، منها أنه لا يقوم إلا على الكتاب والسنة والأصول المستوحاة منهما أو من أحدهما، وأنه لا يباح إلا لمن استوفى شروط العدالة، وأنه لا يكون إلا فيما يجوز الاجتهاد فيه. فإذا حاولنا أن نحمله وزر بعض الأخطاء التاريخية، أخطأنا فهم معناه. وإذا أجزناه في غير محله، جانبنا الصواب، فحيث يكون ظالم ومظلوم مثلا، لا يجوز أن يبرز الظلم بإعطائه اسم الاجتهاد، وإلا كان للظالم أجرٌ على ظلمه، كما للمجتهد أجر على إجتهاده، وفي هذا مغالطة وانحراف.

وليس يجوز الجدال في قيمة الاجتهاد مهما يكن من تعدد الآراء بين المجتهدين، فهذا مما يشرف التشريع الإسلامي ويجعله صالحا لعلاج ما يجدّ وما يحدث في كل زمان ومكان.

أما كيف تنشأ الخلافات بين مذهب ومذهب، سني وسني أو سني وشيعي.

فإن ذلك يرجع تارة إلى تفسير آية أو فهم معنى منها أو فهم رواية على معنى يفهم الغير منها معنى سواء، أو أن هناك ما ثبت صدوره عن الرسول الكريم عند فريق ولم يثبت عند فريق آخر. ولا يختلف الجميع على أن ما جاء به الكتاب وما جاء به النبي، فاصل لاراد له.

وأما الخلافات حول أوائل المقالات، أو المعارف الكلامية، أو ما يسمى بعلم الكلام، فإنها حول معارف إسلامية تبلور كثيرا من الحقائق وتصقل العقول والأفهام، وتحدث باحتكاكها وميضا يكشف سبل البحث وطرائق الاستدلال.

تلك هي خلافات المسلمين، وهي في باطنها تشير إلى الوحدة لا إلى الفرقة، وتنبىء عن الإجتماع لا عن التشتت. وما دام الحق هو المبتغى فالوصول إليه ليس بعسير إذا نظر كل فريق نظرة هادئة إلى ما عند سواه، فإن اقتنع بوجهة نظره فيها ونعمت، وإلا عذره فيما ثبت عنده واحترم رأيه فيه، ومثل هذا المسلك الطبيعي يحقق للأمة الخير، ويقابل بكل تقدير، وأكبر دليل على ذلك، ما قوبل به كتاب فقه الإمامية الذي طبع في مصر أخيراً، فقد قوبل بترحيب حار، رغم أنه كتاب مذهب لم يكن معروفا عند الكثيرين، ورغم أن فيه خلافات في بعض مسائل فقهية اقتضتها طبيعة الفقه وطبيعة الاستنباط. والترحيب بهذا الكتاب يدل على أن المسلمين بطبيعتهم يحسنون التقدير.

أما الخلاف الذي لا نرحب به ولا نقبله، بل نرفضه ونقاومه، فهو الخلاف الذي تمليه الكراهية والبغضاء، وتغذيه الشبه والأوهام، ويوجد البلبلة في صفوف الأمة، ويؤدي إلى تفريق كلمة المسلمين.

ذلك خلاف لا يتفق والخلق الإسلامي، ولا يستند إلى المعارف الإسلامية؛ حمل لواءه مؤلفون كتبوا قبل التثبت تارة، وبداعي الغرض والهوى تارات، فسودوا صحيفة الشيعة في نظر أهل السنة، وسودوا صحيفة أهل السنة في نظر المتشيعين، بعضهم خلط بين أهل السنة والنواصب، وأكثرهم خلطوا بين الشيعة والغلاة، وبينها وبين الفرق البائدة، وألصقوا بها آراء لا تمت إليها بصلة، بل الشيعة منها براء.

وكم من كتب وضعت لتأجيج الخصومة بين طوائف المسلمين، وكم من أقلام أسفت في التجريح خدمة لحكام طغاة أقاموا عروشهم على أساس الخصومة بين المسلمين. وكان لهذه التآليف أسوأ الأثر في تصدع وحدة الأمة، فقد غرست البغضاء في القلوب، والظنة في العقول، وأبعدت طائفة كبيرة عن إخوانهم في الدين.

ثم جاء التقريب، فلم يدع إلى توحيد المذاهب، ولم يقصد إلى إلغاء الخلاف، وإنما نبّه الوعي، وأوضح بأدق بيان وأوفاه أن الهجوم والتشنيع وجرح العواطف لا تخدم أي مذهب، وأن الإسفاف في السب والشتم لا يفيد أي طائفة، بل على العكس يجلب الضرّ لكل فريق.

وتأثر بدعوتنا كثير من حملة الأقلام فجنحوا إلى سلوك سبيل المنطق والبرهان، وأسرع هذا الأثر أكثر مما كنا ننتظر، إلا أن بعض الأقلام لا تزال تسف، ولكنها ـ والحمد لله ـ ليست بذات وزن ، وعما قليل ينتهي أمرها إلى زوال.

وإذا كان المتزمتون هنا، والجامدون هناك حاولوا عرقلتنا، وبذلوا جهدهم ليعوقوا سيرنا، فقد نجحنا في إسكات أكثرهم، وكان إسلامهم أكبر عون لنا عليهم، لأن العواطف الدينية قصد المسلم عن خدمة أغراض أعداء الإسلام.

وليت الأمر يقف عند المتزمتين والجامدين من المسلمين، بل أن هناك من أقحموا أنفسهم في الدراسات الإسلاميةوهم ليسوا بمسلمين، أولئك هم المستشرقون، لقد ألف بعضهم في التاريخ الإسلامي وعلم الكلام، وكتب بعضهم في الطائفية في الإسلام. وأضفوا على بحوثهم ـ تحت اسم الاستشراق ـ مظهراً علمياً يجعل المسلم يكاد لا يشك فيما يكتبون.

ونحن وإن كنا نعترف بأنهم خدموا بعض العلوم الشرقية، إلا أننا نتهمهم في ناحية البحوث الإسلامية، فليس فيهم من لم يبث السموم في بحوثه، وليس فيهم من لم يكن وراء ما يكتب أغراض تسيء إلى المسلمين تارة، وإلى سمعة الإسلام تارة، وتؤجج الخصومة بين أبناء هذا الدين.

إنهم يحملون الإسلام وزر كل التصرفات السيئة التي ارتكبها الظالمون. ويخلقون أبطالا خياليين كعبد الله بن سبأ وأمثاله، ويصورونهم على أنهم أصحاب كل حول وطول في تاريخ الإسلام. ويناصرون بكل قوتهم أي عمل يفرق كلمة المسلمين. وأكبر دليل على ذلك موقفهم من النحل الجديدة التي ظهرت منذ قرن، والتي تدّعي الإسلام، كالبابية والبهائية وأضرابهما، فهم يطبلون لها ويزمرون،

وهم يعتبرونها من الفرق الإسلامية رغم أن المسلمين أنفسهم لا يعترفون بإسلامها قط، بل يبلغ الأمر ببعضهم أن يخصص جزءاً من بحوثه في أدب البابيين، ثم هم بعد ذلك ينسبون لأنفسهم الأفكار الإصلاحية في الإسلام.

إن الأمر قد يكون مفهوما بالنسبة للمتزمتين أو المتعصبين من المسلمين، أما بالنسبة لهؤلاء وهم غير مسلمين، فليس مفهوماً على الإطلاق ما دخل هؤلاء بالطائفية وهم ليسوا بشيعة ولا بسنة، وما اهتمامهم بالفرق الاسلامية وهم ليسوا بمسلمين؟

إنهم دخلوا المعركة بكل قوتهم. وكأنهم قوام على أبناء هذا الدين. ودخلوا بدعاياتهم الجبارة للدسّ وبث السموم باسم البحوث. وحرصوا جد الحرص على إظهار المسلمين دائما بمظهر المتفرقين المتطاحنين. يتصيدون الحوادث من هنا وهناك ليبرزو النقط الخلافية ويرجعوها إلى منابع قديمة تسبق الإسلام. غير مبالين بمعنى التوحيد عند المسلمين، ولا بإيمان أهل القبلة بالقرآن الكريم، وبالملائكة والنبيين. وبالبعث والحساب، ولا آبهين لوحدة الصلاة والزكاة والصوم والحج، وغير ذلك، من اصول الاسلام الحنيف.

وإذا دعوا لإلقاء محاضرات في الجامعات، جعلوا همهم توكيد معنى الفرقة بين المسلمين، وإذا ألقوا بحوثاً في مؤتمر علمي انصبت بحوثهم على إظهار الطائفتين الكبيرتين في الإسلام بمظهر أصحاب دينين مختلفين لا دين واحد. وإذا عثروا على كتاب قديم في التجريح والسباب، لا يهدأ بالهم إلا ان يعيدوا طبعه، وإذا وجدوا نسخة خطية فيها التشنيع والتشهير حرصوا على طبعها ونشرها في العالمين.

ويا ليتهم يكتفون بهذا، بل أنهم بدأوا يؤلفون كتباً، يسرف فيها بعضهم في التشيع إلى حد الغلو، ويسرف فيها البعض الآخر في التسنن إلى اقصى الحدود حتى لكأنه من الخوارج، ذلك لكي يكسب كل منهما عطف فريق من المسلمين فتتاح لهما فرصة الدس والإيقاع وتسميم الأفكار في أوسع الحدود.

وأخطر من ذلك كله أن نفراً من المؤلفين المسلمين يعتمدون في بحوثهم على

أقوال المستشرقين كأصول مسلمة نظراً لحسن ظنهم بهؤلاء، وفي هذا من السذاجة والبساطة ما يضحك نفس المستشرقين:

إن دعاة الاستشراق الذين يتظاهرون بالتعصب للشيعة تارة، وللسنة أخرى، هم في الغالب من أشد الناس تعصبا لدياناتهم، وهم في الحقيقة أحرص الناس على تحطيم المسلمين كمجتمع والقضاء على الاسلام كفكرة، ومحو العقيدة الاسلامية من الوجود.

أذكر أننا حين كنا نحاول إقناع أصحاب دار نشر ليصرفوا النظر عن طبع كتاب قديم، فيه من الخرافات ما يضحك غيرنا علينا. وفيه من السخافات ما يثير سخرية شبابنا نحن بعد أن تفتحت عقولهم بالثقافة، وفيه من تجريح العواطف ما كانت تمليه سياسة الحكام في عهد المؤلف. إذا مستشرق يهاجمنا في مجلة فرنسية، ويجزم أن هذا النوع من الكتب ضروري لفهم عقلية المسلمين قبل قرون، ومعنى هذا أن الكتاب سند وأي سند يخدم أغراضهم، ويساعد على تحقيق مآربهم.

فماذا علينا نحن المسلمين؟

أليس علينا أن نعني بدراساتنا عناية تغنينا عن هؤلاء المصححين للألفاظ، الذين لاهمّ لهم إلا نبش الماضي، وبعث ما يثير الأحقاد بين المسلمين، كي تتفرق كلمتهم، وتتفتت وحدتهم؟

أليس علينا أن ندفن إلى الابد كل م١٠ يظهرنا بمظهر المنحرفين المتفرقين؟.

أليس من واجبنا أن نثبت أن أهل البيت أدرى بما فيه، وأن نتعب أنفسنا ونظهر حقائق خلافاتنا التي نعتز بها كأصحاب فكرة حرة سليمة؟

أليس من واجبنا أن نخرج كنوزنا، ونبرز ما في التراث الاسلامي من روعة وجلال.

إننا بين أحد أمرين: إما أن ندخل الميدان بكل قوتنا فننجو من أحابيل دعاة الفرقة، وإما أن نتخاذل ونتواكل فيجهز علينا أعداء الإسلام؟

الأصول الثلاثة والأخوة في الدين

لحضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد جواد مغنية

رئيس المحكمة الشرعية الجعفرية العليا في بيروت

إن الاسلام بعقيدته وشريعته وسائر تعاليمه يعبر عن روح الفطرة الصافية الخالصة من اعراض التربية والمحيط، فمن أراد أن يثبت أصلاً من أصول الإسلام، أو حكما من أحكامه فلا يضطر إلى التكلف واستخدام الأشكال والأقيسة التى لا تؤدي - في الغالب - إلى الطمأنينة، وإرتياح النفس، وقد رأينا آثرها في تشويش الأذهان وتشعب الآراء والمذاهب، لذ أكتفى القرآن الكريم، فيما يتعلق بالعقائد ، بذكر الشواهد البديهية ترجع الشاك والذاهل إلى فطرته الأولى.

ونذكر في هذا المقام بعض ما جاء في الكتاب العزيز شاهدا على الأصول الثلاثة: الإيمان بالله ، ورسوله، واليوم الآخر، فنستدل على وجود الله سبحانه بما اعتبره هو دليلا على وجوده. وعلى نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ويوم البعث بنفس الدليل الذي خاطب الله به الجاحدين والمعاندين، والزمهم به الحجة البالغة، وإذا لم يقتنع المكابر بحجة الخالق، فأولى أن لا يقتنع بقول المخلوق.

الأصل الأول:

الإيمان بالله، والدليل عليه الآية ١٩٠ من آل عمران: «إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب» ونقدم للقارىء المثل التالي، ومنه يتضح وجه الدلالة:

إذا رأيت حجراً ملقى في الطريق بصورة طبيعية، ولا أثر فيه لإنسان قلت وجد

هذا الحجر هنا صدفة، أما إذا رأيت حجراً منحوتاً نحتاً فنياً، ويرتكز على الطين بصورة فنية، فإنك تقول: إن لهذا العمل فاعلا مريداً، لأن عقلك لا يتصور وجود حجر كهذا صدفة، نحته، وامتزاج الكلس والرمل والماء حتى صارت طينا، ثم تركيزه بشكل فني، لا يتصور عقلك أن ذلك كله حصل من باب التفاعل والمصادفات، فأولى أن يدل إحكام الكون ونظامه واتقانه وجود خالق عالم حكيم.

الأصل الثاني:

نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وتدل عليه الآية ٢٣ من سورة البقرة:

«وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله، وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين، فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين».

وجه الدلالة أن الله سبحانه وتعالى طلب من الجاحدين أن يعارضوا بمثل سورة من القرآن الذي انزله على نبيه، وقرن هذا التحدي بالاستفزاز، حيث أكد لهم أنهم لن يفعلوا أبداً، وفي هذا دلالة ثانية تضاف إلى عجزهم، فقد حاولوا واجتهدوا، ولما عجزوا قالوا: ساحر ومجنون، وهو جواب العاجزين والمكابرين في كل عصر ومصر. هذا ، وقد عاش محمد في قومه عمراً طويلاً لم يعرفوا فيه إلا الخير والصدق والعزوف عن الباطل، حتى لقبوه بالصادق الأمين، ولا ريب أن أعرف الناس بالإنسان قومه وخلطاؤه الذين عاشروه صغيراً وكبيراً، وساعة غضبه ورضاه، وعسره ويسره.

الاصل الثالث:

يوم القيامة، وتدل عليه الآية ٥ من سورة الحج: «يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة».

خاطب الله سبحانه المرتابين بهذا الأسلوب البعيد عن الاستعلاء والإلزام،

القريب إلى كل قلب، فبعد أن سألهم هل داخلهم الشك لفت نظرهم إلى انشائهم وابتداء خلقهم، وكيف أوجدهم من العدم، وانتهى بهم إلى نتيجة لا يسعهم إلا التسليم بها والإذغان لها، هي أن من يقدر على إيجاد المعدومات فهو على إعادة الموجودات وجمعها بعد تفريق أجزائها أقدر. ابتدأ معهم من الخطوة الأولى، خطوة الشك، وهي بداية الحرية العقلية، وانتهى إلى اليقين والطمأنينة.

العبادة:

إن هذه الأصول هي أركان العقيدة الاسلامية، فمن لم يؤمن بواحد منها جهلاً أو عناداً فليس بمسلم إلا انها ليست بكل شيء ما لم تبرز خصائصها وآثارها في عمل مجسم يكون انعكاسا للإيمان بالله ورسوله واليوم والآخر، ولهذا الانعكاس الديني مظاهر شتى، منها العبادة، ويستقل الوحي بتشريعها وتحديدها حكما وموضوعا، ويفسدها العجب والرياء، وكل غرض من أغراض الدنيا، ولا تصح إلا بدافع التقرب والإخلاص لله تعالى، فهي له وحده سبحانه، لذا قرنها الله في كتابه بالإيمان به، بل جعلها مع الأصول الثلاثة الفارق والمميز بين المسلم وغير المسلم.

الأخوة في الدين.

حدد الله سبحانه الأخوة الدينية في الآية ١١ من سورة التوبة: «فإن تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين».

قال المفسرون: إن التوبة هنا ترك الشرك، إذن الأخوة في الدين لا تناط بالرجوع الى مذهب من المذاهب، ولا بقول فقيه عظيم، وشيخ قديم، ولا بالاتفاق على مسائل الزواج والطلاق والإرث والهبة والبيع والإجارة، ولا بجواز المسح على الخفّين، أو التكتف في الصلاة، وإنما تناط بالإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة.

وبهذا: بالأصول الثلاثة والعبادة تتحقق الجامعة الدينية بين كافة المسلمين، ومن دخلها كان مسلما، سواء أكان شرقياً أم غربياً، عربياً أم أعجميا، سنيا أم

شيعيا، ومن فرق بين اثنين من أبناء هذه الجامعة، وأقام بينهما الحواجز والحدود فقد صد عن سبيل القرآن، واتبع خطوات الشيطان.

وبالتالي فإن معنى التقريب بين المذاهب الإسلامية هو إعلان هذه الحقيقة التي نطق بها القرآن، والدعوة اليها، والتنبيه إلى أن أي قول أو فعل يخالفها فهو خطأ يضرّ بصالح الإسلام والمسلمين.

الرابطة الوطنية والرابطة الإسلامية

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد المتعال الصعيدي

الأستاذ بكلية اللغة العربية

هذا الموضوع له صلة وثيقة أيضاً بالغرض الذي تسعى إليه جماعة التقريب بين المذاهب، فإنه إذا ثبت أن الإسلام ينظر إلى الرابطة الوطنية كما ينظر إلى الرابطة الإسلامية، فيرعى حق المواطن غير المسلم كما يرعى حق المواطن المسلم، ويجعل بينهما أخوة وطنية كالأخوة الوطنية بين المواطنين المسلمين، لا تؤثر فيها المخالفة في الدين، ولا يحط من قداستها أن كلا من المسلم وغير المسلم ينظر إلى الآخر نظراً مؤذياً من حيث الثواب والعقاب الأخرويان، إذا ثبت هذا كانت رابطة المسلم بالمسلم أحق بالرعاية والتقديس، لأن الخلاف بينهما لا يبلغ درجة الخلاف بين المسلم وغير المسلم، ولأن كلا منهما لا ينظر إلى الآخر في الثواب والعقاب الأخرويين مثل النظر السابق، نعم إن كلا منهما ينظر إلى الآخر على أنه عاص آثم بمخالفته له في المذهب، ولكن هذا لا يبلغ ما يبلغ ما بين المسلم وغير المسلم، فيجب أن يترك أمره الى الأخوة وحدها ، ويجب الا يكون له أثر فيما بيننا في هذه الدنيا، إن لم يجب أن يزول أيضا من نفوسنا، ليعذر كل منا الاخر في هذه الخلافات المذهبية، ولا يرى فيها عصيانا ولا إثما، وإنما هي خلافات بريئة دعا إليها فتح باب الاجتهاد في الإسلام، والمجتهد إن أخطأ فهو معذور، وإن أصاب فهو مأجور.

وقد يظن كثير من الناس أنه ليس في الإسلام إلا رابطة واحدة هي الرابطة الإسلامية، فلا يكون فيه رابطة أخرى هي رابطة الوطنية ، لأنه لا يعرف حدود الوطن، ولا يعرف حدود القومية وما إليها من الحدود، ولا يعرف العصبية للوطن أو

القومية على النحو الذي كان معروفا قديماً بين الناس، ولا يزال معروفا بينهم في عصرنا الحديث، وإنما أتى للقضاء على هذه العصبية، لتزول فيه كل عصبية إلا عصبية الدين، وتذهب كل أخوة إلا الأخوة في الإسلام.

نعم قد يظن كثير من الناس هذا كله، بل يظن أكثر منه، فيظن أن الإسلام قد جعل المسلمين بعضهم اولياء بعض، وجعل غير المسلمين بعضهم أولياء بعض، فقطع ما بين المسلمين وغير المسلمين، فلا يكون بينهم رابطة أصلا، ولا يكون هناك رابطة وطنية تجمع بين المسلمين وغير المسلمين، ويؤيد هذا بقوله تعالى في الآيتين ـ ٧٢، ٧٣ ـ من سورة الأنفال: «إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا، وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير، والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير».

والحق أن هذا لا يفيد من يظن هذا كله في شيء، لأنا إذا حملنا الولاية في الآيتين على ولاية الإرث كما ذهب إليه بعض المفسرين، كانت في موضوع آخر غير موضوعنا، وهو ولاية المواطن للمواطن، وإن كان أحدهما مسلما والآخر غير مسلم، وكذلك الأمر إن حملنا الولاية في الآية على غير ولاية الإرث، كما ذهب إليه كثير من المفسرين، لأن من حملها على الإرث ذهب إلى أنها منسوخة بقوله تعالى بعد الآيتين السابقتين: « وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» والحكم بأن ذلك صار منسوخاً بآية أخرى مذكورة معه في غاية البعد، وهذا إلى أنه لا ضرورة تدعو إلى حمل الولاية على الإرث، لأن لفظها لا يفيد إلا القرب، فيمكن حمله على غير الإرث، وهو كون بعضهم معظماً لبعض، مهتما بشأنه، مخصوصا بمعاونته ومناصرته، والمقصود أن يكونوا يداً واحدة على الأعداء،

وإن يكون حب كل واحد لغيره جاريا مجرى حبه لنفسه، وإذا كان اللفظ محتملا لهذا المعنى كان حمله على الإرث بعيداً عن دلالة اللفظ، وإنما كان حمل الولاية في الآيتين على هذا المعنى مثل حملها على الإرث في عدم المعارضة للولاية

بين المواطنين وإن كان أحدهما مسلما والآخر غير مسلم، لأن الآيتين لم تنزلا في مثل هذين المواطنين، وإنما نزلتا في كفار قريش واليهود الذين اجتمعوا على حرب المسلمين ووالى بعضهم بعضا على عداوتهم، وكانت الجنسية علة ولاية بعضهم لبعض، لأنهم لما اشتركوا في هذه العداوة صارت هذه الجهة موجبة للولاية بينهم، ولقرب بعضهم من بعض، ولم يكن اشتراكهم في هذا لأجل اتفاقهم في الدين لأن كل فريق منهم كان في نهاية الإنكار لدين صاحبه، وإنما كان لمحض ما وقعوا فيه من الحسد والبغي والعناد، على أن الآيتين إذا كان فيهما ما يفيد قطع الولاية بين المسلمين وأعدائهم من أولئك المحاربين، فإن فيها ما يفيد الإبقاء على ما يكون من ولاية بينهم وبين غير المحاربين، وهذا في قوله تعالى في الآية الأولى منهما:

«وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق»، فليس في هذا ما يمنع من طغيان الرابطة الإسلامية على غيرها فقط، بل فيه ما يفيد إيثار غير الرابطة الإسلامية عليها في بعض الحالات، كما في هذه الحالة التي آثر فيها بعض المسلمين الإقامة في مكة على الهجرة الى المدينة، وكانت مكة في ذلك الوقت دار حرب، فوجبت الهجرة منها إلى المدينة تكثيراً لعدد المسلمين، وزيادة في النكاية بأهل مكة، فكان من أقام بها من المسلمين عاصياً بإقامته فيها، وقد أوجب الله تعالى على المسلمين في المدينة أن ينصروهم في الدين إذا استنصروهم، واستثنى من هذا أن يكون استنصارهم لهم على قوم من غير المسلمين بينهم وبين أهل المدينة رابطة ميثاق، وهم أهل ذمة المسلمين، بأن يكونوا مواطنين لهم أو معاهدين فأوجب عليهم مراعاة ذمتهم وعهدهم، وآثر مراعاة ذلك على مراعاة الرابطة الإسلامية بينهم وبين مسلمي مكة، لضعفها بإيثارهم دار الحرب على دار الإسلام، وقعودهم عن نصرة إخوانهم بالمدينة على أعدائهم بمكة، فكان من حسن السياسة إيثار الرابطة السياسية على الرابطة الإسلامية في هذه الحالة، لأن مسلمي أهل مكة يظاهرون أهل الحرب ببقائهم بينهم، وأهل الذمة يظاهرون المسلمين على أهل الحرب بمعاهدتهم لهم، وإيثارهم مسالمتهم على حربهم، وفي هذا تقوية لجانب المسلمين على خصومهم، فكان موقفهم من الناحية السياسية أحسن من موقف مسلمي مكة

ومن مزايا الإسلام أنه لا يزن الأمور بميزان الدين فقط، بل يزنها بميزان الدين وبميزان السياسة وغير هذا من الموازين الإنسانية، ثم يأخذ في هذا بحكم المصلحة العامة، وإن ترتب على هذا ما ترتب في هذه الحالة من إهمال مراعاة الرابطة الإسلامية، وهذه مرونة دينية لا يكاد الإنسان يجدها في غير الإسلام، ونظر بعيد يمتاز به على غيره من الأديان، وتوجيه شامل يناسب تشريعه الشامل للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وأديانهم، ويلائم حكمه العادل الذي لا يخص بعدله المسلمين وحدهم.

على أن في إيجابه تعالى على مسلمي أهل المدينة، نصرة مسلمي أهل مكة، إذا استنصروهم في الدين، ما يفيد في الغرض الذي تسعى إليه جماعة التقريب بين المذاهب. فقد حصل بقعود مسلمي أهل مكة عن نصرة إخوانهم بالمدينة خلاف كبير بين الفريقين، ولعله أول خلاف حصل بين المسلمين، ثم طال أمده بينهم، لأنه ظل من بدء الهجرة من مكة إلى السنة الثامنة منها، وهي السنة التي فتح المسلمون فيها مكة، وانقطع بها حكم الهجرة منها إلى المدينة، لأنها صارت بعد فتحها دار إسلام، فكانت الإقامة بها مثل الإقامة بالمدينة، ولكن هذا الخلاف حصل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فوقف به عند حده الذي يجب أن يقف عنده، وجعله خلافا سياسيا لا دينيا، فلم يحكم به على المسلمين الذين لم يهاجروا بالخروج من الإسلام، كما حكم بهذا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا الخلاف أو اقل منه، ثم أنه لم يتغال فيه بعد هذا حتى يصير الى قطيعة بين الفريقين، وينتهي الى عداوة دينية أو سياسية ، كما انتهى الخلاف بين المسلمين بعده إلى مثل هذه العداوة، بل بقيت الرابطة الإسلامية بين الفريقين في الحد السابق، ووجب على مسلمي أهل المدينة نصرة مسلمي مكة اذا استنصروهم في الدين إلا على قوم بينهم وبينهم ميثاق، فلم يؤثر الخلاف بين الفريقين في رابطتهم، بل كان مسلمو أهل المدينة ينظرون الى مسلمي مكة بشيء من الرحمة والشفقة، ويعملون على ضمهم اليهم بكل وسيلة، إلى أن انتهى الخلاف بينهم بفتح مكة.

- ويمكننا بعد هذا أن نحكم بأن الإسلام لا ينظر في سياسته الى الرابطة

الإسلامية وحدها، بل ينظر فيها إلى غير الرابطة الإسلامية من الرابطة الوطنية ونحوها، لأنه يمتاز على غيره من الأديان بأنه لا أكراه فيه على الدين، فيدخل في حكمه المسلم وغير المسلم،، ويجتمع في وطنه الناس على اختلاف أديانهم وأجناسهم، فيكون وطنه وطناً لهم جميعا.

وقد نشأ الوطن الإسلامي المشترك بين المسلمين وغيرهم بعد هجرتهم من مكة إلى المدينة، فصارت المدينة بهذه الهجرة وطنا إسلامياً بحكم الكثرة الإسلامية التي ظهرت فيها، فصار لها الحكم في أهلها، وقد كان فيها جالية من اليهود هاجرت إليها قديماً قبل المسلمين، واتخذت الصناعة والتجارة والزراعة حرفة لها، وعاملت العرب بالربا الفاحش، حتى ابتزت كثيرا من أرضهم وأموالهم، ولما طال العهد عليها بين العرب انغمست في جاهليتهم، وانقسمت إلى قبائل مثلهم، فكان منهم بنو قيقاع وبنو النضير وبنو قريظة، وكان العرب الذين يسكنون بينهم ينقسمون إلى قبيلين كبيرين (الأوس والخزرج) وكان بين القبيلين حروب، وخصومات، فاشتركت تلك القبائل اليهودية في هذه الحروب، وانقسموا بها على أنفسهم، ونسوا ما بينهم من رابطة الجنس والدين، فدخل بنو قريظة في حلف الأوس، ودخل بنو قيقاع وبنو النضير في حلف الخزرج.

فلم يضق الإسلام بهؤلاء اليهود بعد أ ن آل أمر هذا الوطن اليه، وبعد أن صار له الحكم فيه، ولم ينظر إليهم كعنصر أجنبي دخيل على العرب، ولم تمتد عينه إلى مالهم من أراض وأموال استغلوا فيها غفلة العرب في جاهليتهم، وحصلوا عليها بوسائل غير شريفة من الربا الفاحش وغيره، لأن الإسلام دين سمح كريم، لا ينظر إلى ما يثير الأحقاد، ولا يبحث فيما يزرع الكراهية، في النفوس، وإنما ينظر إلى ما يزيل الأحقاد ويقتلعها، ولا يعمل على هذا قيما بين أهله وحدهم، بل يعمل عليه أيضاً قيما بينهم وبين غيرهم، ليكون دين المحبة والصفح بين الناس،لا دين الأحقاد والكراهية بينهم، ولهذا جاء بدافع السيئة من أعدائه بالحسنة منه، كما قال تعالى في الآية ـ ٣٤ ـ من سورة فصلت «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم».

فأراد الإسلام أن يجمع بين هؤلاء المتنافرين من العرب واليهود في الوطن الجديد، وقد قبله العرب دينا لهم، وبقي اليهود على يهوديتهم، فجمع بينهم في هذا الوطن الجديد برابطة الوطنية، ليعيشوا فيه جنبا لجنب إخوانا في الوطن، لا يفرقهم ما بينهم من الاختلاف في الدين والجنس، لأن الإسلام يرى أن الدين لله يحاسب عليه في الآخرة، وأن الوطن لجميع الناس على اختلاف أديانهم، كما يرى أن الناس كلهم لأب واحد وأم واحدة، فلا يصح أن تفرق بينهم فوارق من الاختلاف في الجنس ونحوه، لأنهم خلقوا ليتعارفوا لا ليتناكروا، كما قال تعالى في الآية ١٣ - من سورة الحجرات: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير»، وبهذا كان الإسلام أول من أتى الناس بذلك الأصل العظيم: الدين لله، والوطن لجميع الناس.

وقد توصل الإسلام إلى هذه الغاية العظيمة بإبطال ما كان بين أهل ذلك الوطن قبل الإسلام من معاهدات مفرقة بينهم، ليعقد بينهم معاهدة جديدة تجعلهم إخوة في هذا الوطن، فينسى العرب فيه إنهم عرب، كما ينسون أنهم أوس وخزرج، وكذلك ينسى اليهود فيه إنهم يهود، كما ينسون قبائلهم التي كانت تفرق بينهم.

فعقد بين المهاجرين والأنصار - الأوس والخزرج - واليهود معاهدة جديدة تخالف ما كان بينهم من معاهدات، وتوافق الغرض الجديد الذي يريده لذلك الوطن، وكتب بها كتاباً وادع فيه اليهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم وساوى بينهم وبين إخوانهم في الوطن من المسلمين، فكانت هذه المعاهدة فتحاً جديداً في السياسة الدينية، أقرت حرية العقيدة، وحرية الرأي، وحرمة الوطن، وحرمة النفس، وحرمة المال، ولم يحدث مثل هذا قبلها فيما بين أهل الأديان بل كل هناك الاضطهاد والظلم، والتفرقة في الحقوق بين أهل الوطن، للاختلاف في الدين أو الجنس، فأزال الإسلام هذا كله بعدله، وقضى عليه بمرونته وسماحته؟

التقريب بين المذاهب الإسلامية

ودراسة علم التوحيد

لفضيلة الأستاذ الجليل

الشيخ عبد المتعال الصعيدي

المدرس بكلية اللغة العربية

ـ ١ ـ

التقريب بين المذاهب الإسلامية غاية من أسمى الغايات، وهي السبيل إلى عودة المسلمين إلى سابق مجدهم، لأن التقريب بين مذاهبهم يوحد بينهم، ويعيد عهد الإخاء الذي مكن لهم في الأرض، بما كان لهم فيه من طهارة وقداسة، جذبت الناس إلى دينهم، ونشرته بسرعة فائقة في سائر أنحاء الأرض.

ولكن هذه الغاية لا يمكن أن نصل إليها ما دامت دراسة علم التوحيد باقية على حالها القديم، بل لا بد أن نعيد تدوينه من جديد، لندرس فيه الفرق الإسلامية دراسة جديدة تقرب بينها، وتجعل منها فرقاً متصافية متحابة، لا يفرق بينها الخلاف في الرأي، ولا يجعل فرقة منها تنظر بعين العداء إلى الفرقة الأخرى، لأنها ضالة أو فاسقة في نظرها، إلى غير هذا من الأوصاف التي تكيلها كل فرقة للأخرى في ذلك العلم، ولا يمكن أن يكون التقريب بين المذاهب معها خالصاً ظاهراً وباطناً.

لقد نشأ علم التوحيد بين الخصام والعداء ثم شب وشاخ بينهما، حتى تأصلت

فيه جذورهما، فكانت أول مسألة أثيرت فيه مسألة مرتكب الكبيرة، أثارها الخوارج والسيوف تلمع في أيديهم، والخصام بينهم وبين جمهور المسلمين قد بلغ غايته، حتى كانوا يرعون دم الذمي، ولا يرعون دم أخيهم المسلم، لأنهم كانوا يرون أن مرتكب الكبيرة كافر مستباح الدم، مع أن كفره لو سلم لا يبلغ في القبح مبلغ غيره من الكفر.

ثم ثارت هذه المسألة بين الحسن البصري وتلميذه وأصل بن عطاء، ففرقت بينهما، وجعلت التلميذ ينابذ أستاذه ويخاصمه، ويعتزل مجلسه إلى مجلس آخر يكون له فيه أشياع ينابذون ويخاصمون أشياع أستاذه، وقد كان واصل يرى في مرتكب الكبيرة أنه ليس بمؤمن ولا كافر، وإنما هو منزلة بين المنزلتين، يعني أنه فاسق، ولكنه كان يرى أنه مخلد في النار كما كان يرى الخوارج، فيكاد الخلاف بينه وبينهم يكون لفظياً، وقد قيل إن الحسن البصري كان يعد مرتكب الكبيرة منافقاً، فإن صح هذا عنه عد منهم، لأنه لم يكن يوافقهم في جعل عليٍّ ومعاوية ونحوهما من مرتكبي الكبائر، فكان يحفظ للصحابة صحبتهم، ولا يتنكر لهم كما تنكر الخوارج ونحوهم.

ثم جاءت مسألة الكلام وخلق القرآن في علم التوحيد بعد مرتكب الكبيرة، فزادت فيه النار اشتعالاً، وكانت وقوداً صالحاً لنار الخصومة بين المعتزلة ومن يخالفهم فيها من أهل السنة وغيرهم، ولا سيما في عهد المأمون ومن أتى بعده من ملوك بني العباس إلى المتوكل، إذ تعصبوا للمعتزلة على غيرهم من الفرق، وكالوا بكيلين للرعية التي قاموا بالحكم فيها ليكيلوا لها كيلاً واحداً، فكان كل من يقول بخلق القرآن له حظوتهم، وكل من لا يقول به يعزل من وظيفته في القضاء وغيرها وينال ما ينال من العذاب والسجن، حتى انقسمت الرعية على نفسها انقساماً شنيعاً، ونال أهل السنة من الأذى ما لم ينله المخالفون للعباسيين في دينهم.

فلما جاء المتوكل بعد أولئك الملوك قلب للمعتزلة ظهر المحن، وظاهر أهل السنة عليهم، فكال للمعتزلة بمثل ما كانوا يكيلون به لغيرهم، ويقال إنه كان يظاهر فريقاً

مخصوصاً من أهل السنة، وهم فريق الحشوية الذين كانوا يحسبون من أهل السنة في ذلك العهد.

وقد مكث ذلك الخصام قائماً بين أهل السنة والمعتزلة وغيرهم من الفرق الإسلامية إلى أن ظهر أبو الحسن الأشعري، وكان تلميذاً لأبي علي الجبائي من المعتزلة، وقد مكث أربعين سنة يأخذ علم التوحيد عليه وعلى غيره من علماء هذه الفرقة، ثم انقلب عليهم مرة واحدة، فكان شديداً في انقلابه عليهم، إذ انقطع عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً، ثم خرج بعدها إلى المسجد الجامع بالبصرة، فصعد المنبر وقال: معاشر الناس، إنما تغيبت عنكم هذه المدة، لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة، ولم يترجح عندي حق على باطل، ولا باطل على حق، فاستهديت الله تبارك وتعالى، فهداني إلى ما أودعته في كتبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده، كما انخلعت من ثوبي هذا ـ وانخلع من ثوب كان عله ورمى به، ودفع الكتب للناس، فمنها كتاب اللمع، وكتاب أظهر فيه عوار المعتزلة سماه: كشف الأسرار وهتك الأستار ـ وغيرها من كتبه.

وفي رواية أنه رقى كرسياً في الجامع ونادى بأعلى صوته: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرّفه بنفسي، أنا فلان ابن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله لا تراه الأبصار، وأن أفعال الشر أنا أفعلها، وأنا تائب مقلع معتقد للرد على المعتزلة، مخرج لفضائحهم ومعايبهم.

فزادت الخصومة اشتعالاً في علم التوحيد، ولا سيما أن أبا الحسن الأشعري لم يمكنه التخلص من كل آثار المعتزلة، بل بقي في مذهبه قليل من آثارهم، ولم يتجاف التأويل في بعض الآيات المتشابهة، كما كان يتجافاه القدامى من أهل السنة، فوقع بهذا بين نارين، وقامت خصومة شديدة بينه وبين المعتزلة والقدامى من أهل السنة وغيرهم، وانتصر الملك طغرلبك السلجوقي للكرامية في خراسان وغيرها من مملكته الواسعة على أتباع الأشعري، فعذبهم وشردهم ونفاهم من مملكته، ففروا منها إلى غيرها من البلاد، كما فر إمام الحرمين إلى بلاد الحجاز، وكذلك غيره من أئمة الأشعرية.

فلما ظهر أمر الأشعرية في عهد الوزير نظام الملك أخذوا يكيلون لغيرهم الصاع

صاعين، حتى ظهر مذهبهم وطغى على غيره من المذاهب، ولا سيما مذهب المعتزلة الذى تربى إمام الأشعرية على أساتذته، فقد كان الأشعرية أقسى عليه من غيره من المذاهب، حتى أمحى أثره بينهم، ولم يمكن أحداً أن يأخذ بشيء منه عندهم، ولا يزال أمره على هذا الحال إلى عصرنا الحاضر، لأن كتب الأشعرية هي التي تدرس الآن في علم التوحيد، ولا تزال على حالتها من يوم أن وضعت فيه، فلا مجال فيها لغير مذهب الأشعرية، ولا يلقي فيها غيره شيئاً من الإنصاف، لنهدأ نار تلك الخصومة، وتضعف حدة ذلك الخلاف، ويكون هناك مجال للصلح والوفاق؟

ـ ٢ ـ

خلاصة ما سبق: تحدث الكاتب في مقاله الأول عن التقريب وغايته السامية، وأنه لا يمكن الوصول إلى هذه الغاية ما دامت دراسة التوحيد باقية على حالها، وأن علم الكلام نشأ في جو من الخصام، فكانت أول مسألة أثيرت فيه هي مسألة مرتكب الكبيرة، أثارها الخوارج والسيوف تلمع في أيديهم، ثم وقع الجدال فيها بين الحسن البصري وواصل بن عطاء، ثم جاءت مسألة الكلام وخلق القرآن، ثم ظهر أبو الحسن الأشعري، وكان متصلاً بالمعتزلة، ثم انقلب عليهم، وظلت الخصومة بينه وبين غيره، ثم بين أتباعه وغيرهم من الفرق الأخرى إلى وقتنا الحاضر دون أن تهدأ نيرانها.

لم يقتصر الأمر في علم التوحيد على ما سبق من الخصومات التي قامت بين أصحابه من مبدئه إلى منتهاه، بل تجاوز الأمر هذا إلى ما هو أخطر منه، فعمل أصحابه على أن يقيموا الخصومة فيما بينهم على أساس من الدين،، لتكون خصومة مشروعة لا إثم فيها، بل يثاب أصحابها عليها، وكان هذا بأن ضيقوا في أمر هذا العلم، وجعلوه لا يتسع لأكثر من مذهب واحد، يكون صاحبه هو الطائع الناجي ويكون من عداه هو العاصي الهالك، وبنوا هذا على حديث اشتهر فيما بينهم، من غير أن يبحثوا في صحته من جهة سنده، ومن جهة ملاءمته لطبيعة الإسلام، وانسجامه مع أصوله المعلومة منه بالضرورة.

وهذا أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي صاحب كتاب (الفرق بين الفرق وبيان الناجية منهم) يجعل الباب الأول من كتابه في بيان ذلك الحديث المأثور في افتراق الأمة، وبيان الفرقة الناجية من فرقها، فرواه من ثلاث طرق، ثم رتب عليه ما أراده من وضعه في الباب الأول من كتابه، وهذه طرقه الثلاث في روايته:

١ - أخبرنا أبو سهل بشر بن أحمد بن بشار الاسفراييني، قال: أخبرنا عبد الله بن ناجية، قال: حدثنا وهب بن بقية، عن خالد بن عبد الله، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة.

٢ - أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السندي العدل الثقة، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، قال: حدثنا الهيثم بن خارجة، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل، تفرق بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين ملة، وستفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة، تزيد عليهم ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: يا رسول الله، وما الملة التي تنقلب؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي.

٣ - أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الله بن عمر المالكي، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، قال حدثنا قتادة، عن أنس، عن النبي عليه السلام، قال: إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة.

ثم ذكر بعد رواية هذه الطرق أن للحديث الوارد في افتراق الأمة أسانيد كثيرة، وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة، كأنس بن مالك وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وأبي بن كعب، وعبد الله ابن عمرو بن العاص، وأبي أمامة، وواثلة بن الأسقع... وغيرهم.

ثم ذكر أن النبي ﷺ لا يريد من الفرق المذمومة التي هي من أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه، مع اتفاقهم على أصول الدين، لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على قولين:

أحدهما: قول من يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه، وفرق الفقه كلها عندهم مصيبون.

والثاني: قول من يرى في كل فرع تصويب واحد من المختلفين فيه، وتخطئة الباقين من غير تضليل منه للمخطىء فيه.

فلا يريد النبي ﷺ عنده بالفرق المذمومة، إلا فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد، أو في الوعد والوعيد، أو في بابي القدر والاستطاعة، أو في تقدير الخير والشر، إلى غير هذا من الأبواب التي اتفق فيها على أصل واحد أهل السنة والجماعة من فريق أصحاب الرأي وأصحاب الحديث، وخالفهم فيها أهل الأهواء الضالة من القدرية وغيرهم من فرق الضلال، وبهذا صح عنده تأويل ذلك الحديث إلى هذا النوع من الاختلاف، دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع.

ولكن ما يراه أبو منصور البغدادي من صحة هذا الحديث غير مسلم له، فقد قال ابن حزم في كتابه - الفصل -: ذكروا حديثاً عن رسول ﷺ، أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة، وحديثاً آخر: تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة. وهذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به.

وقال ابن الوزير في كتاب - العواصم والقواصم - إياك أن تغتر بزيادة «كلها في النار إلا واحدة» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة.

ومما طعن به في سند ذلك الحديث أن فيه محمد بن عمرو الليثي، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابعات فقط، ومثله لا يحتج بحديثه إذا لم يتابع، وقد قال

فيه الذهبي: محمد بن عمرو لم يحتج به منفرداً، ولكن مقروناً بغيره، وكذلك في بعض سنده عبد الرحمن بن زياد ابن أنعم، وفي بعضه كثير بن عبد الله، وفي بعض عباد بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضه الوليد بن مسلم، وفي بعضه مجاهيل كما يظهر من كتب الحديث.

على أن ذلك الحديث قد أخرجه صاحب مسند الفردوس بزيادة تناقض الزيادة السابقة «كلها في النار إلا واحدة»، فقال: أخبرنا أبو ثابت بن منصور، أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري، حدثنا صالح بن أحمد الحافظ، حدثنا ابراهيم بن محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن زولاق، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن يمان، عن ياسينالزيات، عن سعد بن سعيد أخي يحيى، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا الزنادقة.

وقد قال الشمس محمد بن أحمد البشاري المقدسي في كتاب - أحسن التقاسيم - بعد أن عدد الفرق وذكر حديث «اثنتان وسبعون في النار وواحدة ناجية»: هذا أشهر، والأول أصح إسناداً.

ولكن بعض من ينتصر لزيادة «كلها في النار إلا واحدة» رأى أن يوفق بين الحديثين، حتى لا تبطل هذه الزيادة بالمعارضة بينهما، فحمل أحدهما على الابتداء، والآخر على الانتهاء، بمعنى أن هذه الفرق تدخل النار كما يدخلها سائر العصاة، ثم تخرج منها وتدخل الجنة كما يدخلونها بعد تعذيبهم على عصيانهم، وبهذا يصح أن يقال في هذه الفرق «كلها في الجنة إلا الزنادقة» لأنها تدخل الجنة في نهاية أمرها، أما الزنادقة فيخلدون في النار، لأنهم يخفون الكفر ويظهرون الإسلام، وهذا التوفيق إما يقبل بعد صحة الحديث الذي وردت فيه تلك الزيادة «كلها في النار إلا واحدة» فإذا لم يكن صحيحاً كما سبق لم يقبل حمل الآخر عليه، لأنه لا يقبل حمل صحيح على غير صحيح.

ثم إن تفرقة أبي منصور البغدادي بين المختلفين في الأصول والمختلفين في الفروع غير مقبولة، لأنه بنى هذه التفرقة على أن ما اختلف فيه أئمة الفقه ليس فيه

بينهم تكفير أو تضليل، ومثل هذا لا يصح أن يبنى عليه تفرقة بين الفريقين لأن تكفير بعض المختلفين في الأصول لبعض، أو تضليل بعضهم لبعض ليس في شيء من الصواب، وكان الواجب أن يقتصر ما بينهم على الإقناع بالدليل، من غير أن يطعن أحدهم في الآخر بكفر أو تضليل، وهذا هو ما تسعى إليه الآن جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية، فإذا وصلت إلى هذا ـ وستصل إليه إن شاء الله تعالى ـ جرى الخلاف بين المختلفين في الأصول كما يجري بين المختلفين في الفروع، فلا يكون بينهم طعن في العقائد، ولا يكون هناك وجه لتلك التفرقة التي ذهب إليها أبو منصور البغدادي، وقامت على أساسها دراسة علم التوحيد، كما قامت على أساس ذلك الحديث السابق، وكلاهما غير صحيح؟.

ـ ٣ ـ

إذا أردنا أن نعرف حقيقة حكم الإسلام في خلاف الفرق في الأصول، وجب أن نعرف: هل هناك ما يقتضي وجود هذا الخلاف؟ لأنه إذا كان هناك ما يقتضي وجود الخلاف في الأصول، وجب أن يقبل الخلاف بين الفرق فيها، كما يقبل في الفروع، فلا يكون هناك فَرْق بين ما يقبل الخلاف من أصول الدين وفروعه، بل يجب أن ينظر إلى الخلاف في البابين نظرة واحدة، لأن قبول الخلاف في أحدهما دون الآخر، يكون تحكماً غير مقبول.

وقد ذكر ابن رشد في كتاب ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ـ أن معرفة الله تعالى هي السعادة التي دعت إليها الحكمة والشريعة، وقد أمر بها كل مسلم من الطريق الذي تقتضيه طبيعته من التصديق، لأن طباع الناس في التصديق متفاضلة، فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالدليل الجدلي، ومنهم من يصدق بالدليل الخطابي، لأنه ليس في طبع كل واحد منهم أكثر من ذلك، ثم ذكر أنه لما اختصت شريعتنا بدعوة الناس من هذه الطرق الثلاث، عم التصديق بها كل إنسان، إلا من يجدها عناداً بلسانه، أو من لم تتقرر عنده طرق الدعوة فيها إلى الله لإغفاله ذلك من نفسه، وخص النبي ﷺ بالبعث إلى الأحمر والأسود، لتضمن شريعته طرق الدعوة إلى الله تعالى، كما جاء في قوله تعالى «ادع

إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» فالحكمة إشارة إلى البرهان، والموعظة إشارة إلى الدليل الخطابي، والجدال بالتي هي أحسن إشارة إلى الدليل الجدلي.

وقد اقتضى هذا أن تختلف نصوص القرآن إلى محكم ومتشابه، كما اقتضاه نزول القرآن في أعلى درجات البلاغة، لتدخل بلاغته في إعجازه، كما يدخل غيرها من وجوه الإعجاز، ولا بد في البلاغة من استعمال أساليب المجاز والاستعارة والكناية، وما إلى هذا من أساليبها، وهذه الأساليب كثيراً ما تقتضي وجود قسم المتشابه في نصوص القرآن.

وهذا المتشابه من نصوص القرآن هو الذي اقتضى وجود الخلاف بين المسلمين في الأصول، كما يشير إلى هذا قوله تعالى: «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب» وقد اختلف العلماء في تأويل المتشابه، ففريق يمنعه لأنه يقف على قوله «إلا الله» فيكون مما استأثر الله بعلم تأويله، وعلى الراسخين في العلم أن يؤمنوا به من غير تأويل، وربما يشهد لهذا قوله «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» وفريق لا يمنع التأويل لأنه يقف على قوله «والراسخون في العلم» فيكون الراسخون في العلم ممن يعلم تأويل المتشابه، ويجوز لهم أن يذهبوا إلى تأويله إذا لم يكن قصدهم به ابتغاء الفتنة، وإرادة تفريق كلمة المسلمين، وإيقاع العداوة والخصام بينهم، وإنما يكون قصدهم الوصول إلى الحقيقة، والاجتهاد في معرفة المقصود وجمهور المسلمين الآن يذهب إلى جواز تأويل المتشابه، ويرى أنه إذا تعارض دليل النقل، ودليل العقل، وجب تأويل دليل النقل بما يوافق دليل العقل، والتأويل اجتهاد في النص، فيجب أن يباح لمن يبلغ رتبة الاجتهاد من العلماء، وأن ينظر إلى المجتهد فيه كما ينظر إلى المجتهد في الفروع، وأن يقبل الخلاف فيه كما يقبل الخلاف فيها، لأن إباحة الاجتهاد في شيء تقتضي إباحة الخلاف فيه، إذ لا

يباح الاجتهاد إلا فيما لا يقين فيه بدليل نقلي أو عقلي، وعند فقد اليقين يأتي الخلاف ويتشعب الرأي، ولا يليق بسماحة الدين أن يضيق في مثل هذا الخلاف، لأنه لا يعلم فيه الحق بيقين، فيكون من التحكم الإلزام فيه برأي من الآراء، بل يكون لكل مجتهد رأيه فيه، فإن كان مصيباً في الواقع فهو مأجور، وإن كان مخطئاً في الواقع فهو معذور، ولا يحرم من أجر على اجتهاده، وتكون ميزة المصيب عليه أنه يؤجر أجرين: أجر على اجتهاده، وأجر على صوابه.

وقد بلغ من تسامح القائلين بالتأويل وهم جمهور المسلمين أن ذهبوا إلى أنه لا كفر مع التأويل ولو خرق الإجماع، وقد أشار ابن رشد إلى هذا في كتابه السابق، فذكر أنه إذا كان في الشرع أشياء أجمع المسلمون على حملها على ظاهرها وأشياء أجمعوا على تأويلها، وأشياء اختلفوا فيها، فهل يجوز أن يؤدي البرهان إلى تأويل ما أجمعوا على ظاهره أو ظاهر ما أجمعوا على تأويله، ثم أجاب عن هذا بأنه لا يصح ذلك إذا ثبت الإجماع بطريق يقيني، وإذا كان ظنياً فقد يصح، ولهذا قال الغزالي وإمام الحرمين: إنه لا يقطع بكفر من خرق الإجماع بالتأويل في أمثال هذه الأشياء.

ثم نكر أنه مما يدل على أن الإجماع لا يثبت في النظريات بطريق يقيني كما يثبت في العمليات - الفروع - أنه لا يمكن ثبوته في مسألة ما في عصر ما إلا إذا كان ذلك العصر محصوراً عندنا، وكان علماؤه معلومين عندنا بأعيانهم وعددهم ونقل إلينا في المسألة مذهب كل واحد منهم بالتواتر، وصح عندنا اتفاقهم على أنه ليس في الشرع ظاهر وباطن، وأن العلم بكل مسألة لا يصح أن يكتم عن أحد، وأن الناس طريقهم واحد في علم الشريعة، وقد نقل عن كثير من الصدر الأول خلاف ذلك، كما نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال: حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟ فكيف يتصور مع هذا إجماع في مسألة نظرية، ونحن نعلم أنه لا يخلو عصر من علماء يرون أن في الشرع أشياء لا يصح أن يعلم حقيقتها إلا أهل التأويل، وهم العلماء الراسخون في العلم، وهذا بخلاف العمليات - الفروع - لأن الناس كلهم يرون إفشاءها لجميع الناس على السواء، فيكتفي في ثبوت الإجماع فيها أن تنتشر المسألة فلا ينقل إلينا فيها خلاف.

وقد ذكر ابن تيمية أن عدم الفرق في الاجتهاد بين الأصول والفروع هو قول السلف كأبي حنيفة والشافعي والثوري والظاهري وغيرهم - منهاج السنة النبوية جـ٣ ص ٢٠ - وقد ذهب إليه بعدهم عبيد الله بن الحسن العنبري، وحجتهم في هذا أن النبي ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد» وأي حاكم أحق بهذا من الذي يحكم على الوجود بأنه كذا أو ليس كذا، وما إلى هذا من المسائل العويصة في الأصول، وهؤلاء الحكام هم العلماء الذين خصهم الله تعالى بالتأويل، والخطأ المصفوح عنه هو الخطأ الذي يقع منهم، والخطأ الذي يقع من غيرهم إثم محض، لأنه ليس من أهل التأويل مثلهم. وهذا إلى أن التصديق بالشيء من جهة الدليل القائم بالنفس اضطراري لا اختياري، وإذا كان من شرط التكليف الاختيار فالمصدق بالخطأ لشبهة عرضت له معذور إذا كان من أهل العلم.

وبهذا يكون الخطأ على قسمين: خطأ يعذر فيه من هو من أهل النظر فيما أخطأ فيه، كما يعذر الطبيب الماهر إذا أخطأ في صناعة الطب، وخطأ لا يعذر فيه أحد من الناس، فإذا وقع في مبادىء الشريعة فهو كفر، وإذا وقع فيما بعد المبادىء فهو بدعة، وهذا الخطأ هو الذي يكون في الأمور التي تؤدي جميع أصناف الأدلة إلى معرفتها فتكون معرفتها ممكنة لجميع الناس، كالإقرار بالله تعالى والنبوات والسعادة والشقاء الأخرويين، فالجاحد لها كافر معاند بلسانه دون قلبه، أو بغفلته عن معرفة دليلها، لأنه إذا كان من أهل البرهان فقد جعل له سبيل إلى التصديق بها بالبرهان، وإن كان من أهل الموعظة فقد جعل له سبيل إلى التصديق بها بالموعظة، وإن كان من أهل الجدل فقد جعل له سبيل إلى التصديق بها بالجدل.

وإذا كان هذا شأن الخلاف في مسائل الأصول، وإذا كانت فرقها ناجية أصابت أو أخطأت، فإنه يجب أن يكون الجدال بين هذه الفرق بالتي هي أحسن فلا يتعدى الإقناع بالدليل إلى إثارة الفرقة والخصام، ومحاولة التفريق بين المسلمين ليضعف أمرهم، ويتمكن أعداؤهم منهم، لأن من يقصد إلى هذا لا يكون مسلماً بل كافراً، ومن يفعله من غير قصد يكون آثماً لأنه يضر المسلمين بفعله، ولا يصح أن يعذر فيما يضر به غيره.

وكذلك لا يصح أن يتعدى الجدال بين الفرق حد الاقناع بالدليل إلى الطعن في الدين، والحكم على المخالف بفسق أو إثم، لأنه لا فسق ولا إثم في ذلك الخلاف، بل يكون الآثم والفاسق فيه هو من يحكم على المخالف بالإثم والفسق.

وقد سن القرآن الكريم سنة دعوة المخالفين في الدين من المشركين وغيرهم بالحكمة والموعظة الحسنة، فأمرنا أن نجادلهم بالتي هي أحسن، فقال تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن». وقال تعالى: «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن». ولا شك أن الموافقين لنا في الإسلام أولى بهذه المعاملة الكريمة عند الخلاف في أمر من أمور الدين، فيجب أن يدعو بعضنا بعضاً بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجب أن يجادل بعضنا بعضاً بالتي هي أحسن حتى لا يفرق بيننا الخلاف في الرأي، ولا يثير بيننا شيئاً من العداوة والخصومة، ومن ميزة الإسلام أنه لم يجعل الخلاف بين الناس في الدين سبباً من أسباب العداوة بينهم، فلم يرض للمسلمين أن يعادوا غيرهم لمجرد الخلاف في الدين، ولهذا قال الله تعالى: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين» ولا شك أن فرق المسلمين أولى بالموادة فيما بينهم، لأن الخلاف فيما بينهم لا يبلغ ما يبلغه الخلاف بينهم وبين غيرهم.

ويجب أن يكون هذا أيضاً شأن الفرق الناجية من المسلمين مع الفرقة غير الناجية، وهي فرقة الزنادقة، والهاء في زنادقة عوض من الياء في زنديق، والزنديق فارسي معرب، كان أصله عندهم - زنده كرد - وزنده: الحياة، وكرد: العمل، أي يقول بدوام الدهر، ويقال له في العربية: ملحد، ودَهري بفتح الدال، فإذا أرادوا معنى السن قالوا دُهري بضمها، وقال القاموس: الزنديق بالكسر من الثنوية، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر ويظهر الإسلام، وهذا المعنى الأخير هو الذي يناسب عندي الحديث السابق: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا الزنادقة، لأن الزنادقة بالمعنى الأخير يمكن أن يعدوا من فرق المسلمين بحسب ظاهرهم، بخلاف المعاني التي قبل المعنى

أخير، والزنديق بهذا المعنى يرادف كلمة منافق، وقد ظهر المنافقون في عهد النبي ﷺ، فكان يقبل منهم ظاهرهم ويجري عليهم أحكام المسلمين، ولا يكلف نفسه تفتيش عن عقائدهم، بل كان يقول: «أمرت أن آخذ بالظاهر، والله يتولى السرائر» قد روى عدي بن الخيار أن رجلاً سارَّ رسول الله ﷺ، فلم ندر ما ساره حتى جهر سول الله ﷺ، فإذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين، فقال رسول الله ﷺ: يس يشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: بلى، ولا شهادة له، قال: أليس يصلي؟ قال: بلى، لا صلاة له، فقال النبي ﷺ: أولئك الذين نهاني الله عنهم.

ولا ينافي هذا ما ورد في سورة التوبة من التشدد في أمر أولئك المنافقين، لأن ذا كان في شأن فريق منهم كان يكيد للإسلام والمسلمين، ويقوم بالتجسس عليهم عدائهم، ولا يكتفي بما يبطنه من الكفر، فيخون وطنه كما يخون دينه، وخيانة دين بإبطان الكفر يمكن الإغضاء عنها في الدنيا، ولا يمكن الإغضاء عن خيانة وطن بذلك الشكل، لأن خيانته لدينه بإبطان الكفر يعود ضررها على نفسه، خيانته لوطنه يعود ضررها على غيره، فلا يصح أن يغضى عنها كما يغضى عن أولى؟.

نقط على الحروف أو مزيد من الإيضاح

لحضرة صاحب السماحة العلامة الأستاذ محمد تقي القمي

السكرتير العام لجماعة التقريب

-١-

طبيعي جداً أن يهتم المسلمون بفكرة التقريب هذا الاهتمام، ويؤيدوها هذا التأييد، أليسوا هم أول من جربوا أن الفرقة ضعف، كما أن التكتل قوة؟.

وطبيعي أيضاً لفكرة اتسعت دائرتها، وامتدت آثارها، وذاع صيتها في كل البلاد الإسلامية، وبين الطوائف المختلفة، أن تتساءل بعض الأقلاع عنها، وتستوضح نقطاً منها، كما أنه من الطبيعي أن تجد أية فكرة من أولى خطواتها شيئاً من التحامل، من قلة اعتادوا التسرع في الحكم، وفي فكرتنا بالذات لعل الداعي مع التسرع هو التعصُّب الموروث ضد طائفة من الطوائف.

وطبيعي كذلك أن نسر بكل من هذا وذاك لأننا لسنا عن سنة الدعوات بغافلين، ونرى أن في كل هذا لفتا للأنظار إلى دعوة هي في الواقع دعوة الفطرة وإلى فكرة هي فكرة الإسلام السليمة، وأن شأن دعوة كهذه أن تتقبل بأقل تنبيه.

فكيفما كان فنحن نرحب بكل ما يكتب حول الفكرة، ونفيد منه، فإن كان سؤالاً سقنا جوابه، وإن كان استيضاحاً أتينا ببيانه، وإن كان تحاملاً على طائفة إسلامية من الطوائف الذين شملتهم جماعتنا، أحسن المسلمون شدة الحاجة إلى فكرة

التقريب، وأحسسنا نحن ضرورة مضاعفة الجهد لنبين للناس ما غمض، ونوضح من الأمور ما استبهم.

ولئن تبارى أصحاب الأقلام المخلصة في تأييد فكرة التقريب - وما أكثرهم - ينصرونها ويشرحون أهدافها، فإنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإيضاح، أو وضع النقط على الحروف كما يقولون.

وهذا ما قصدنا إليه في هذا البحث

***

قال قائل منهم: ما دعوة التقريب هذه؟ وكيف يمكن التقريب بين المذاهب؟ أيريدون من كل طائفة أن تنزل عن بعض ما تراه لتقرب من الأخرى، وهل ترضى الشيعة بأن تنزل للسنة عن كذا وكذا، أو ترضى السنة بأن ترى رأي الشيعة في كيت وكيت؟.

وإني أقول لهذا القائل وأضرابه ما قلناه من قبل، وما أعدنا فيه وأبدأنا مراراً: لا يأخي، فما هذه دعوتنا، ولا إلى هذا قصدنا.

إنما دعوتنا أن يتحد أهل الإسلام على أصول الإسلام التي لا يكون المسلم مسلماً إلا بها، وأن ينظروا فيما وراء ذلك نظرة من لا يبتغي الفلج والغلب، ولكن يبتغي الحق والمعرفة الصحيحة، فإذا استطاعوا أن يصلوا بالإنصاف والحجة البينة إلى الاتفاق في شيء مما اختلفوا فيه؛ فذاك، وإلا فليحتفظ كل منهم بما يراه، وليعذر الآخرين ويحسن الظن بهم، فإن الخلاف على غير أصول الدين لا يضر بالإيمان، ولا يخرج المختلفين عن دائرة الإسلام.

***

وقال قائل منهم: إن الطوائف الإسلامية مختلفة في بعض المسائل الجوهرية التي تجعل البعد بينهم شاسعاً، والتقارب بينهم يكاد يكون مستحيلاً.

وإني أقول له: على رسلك، إن الطوائف التي نعمل على التقريب بينها هي السنة

بمذاهبها، والشيعة الإمامية والشيعة الزيدية، فهل المسائل التي اختلف فيها هؤلاء، مما كفَّرت به طائفة صاحبتها؟ ولا بد من «لا» فإن أحداً من علماء هذه الطوائف لم يرم طائفة منها بالكفر، ولم يقذفها بالمروق عن الإسلام، وما ذلك إلا لأن الخلاف إنما وقع في غير الأصول، فليس صحيحاً أنه خلاف في مسائل جوهرية.

ولعل قائلاً يقول: ما هذه الأصول التي تجعلونها الحد الفاصل بين المسلمين وغيرهم؟ فأذكر له بعضها على سبيل التمثيل، لا على سبيل الحصر: فنحن جميعاً نؤمن بالله ربا، وبمحمد ﷺ وآله نبياً ورسولا، وبالقرآن كتاباً، وبالكعبة قبله وبيتا محجوجا، وبأن الإسلام مبني على الخمس المعروفة، وبأنه ليس بعده دين، ولا بعد رسوله نبي ولا رسول، وبأن كل ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله حق، فالساعة حق، والبعث حق، والجزاء في الدار الآخرة حق، والجنة حق، والنار حق،... الخ، وما اختلفنا فيه من شيء فحكمه إلى الله ورسوله، أي أننا متفقون على أسلوب الخلاف، وما اختلفنا فيه من شيء فحكمه إلى الله ورسوله، أي أننا متفقون على أسلوب الخلاف، فليس منا من يقول: هذا أمرٌ أمَرَ به الله أو رسوله، ومع ذلك لا نلتزمه ولا نقول به، وليس منا من يقول: كلفنا الله أو رسوله أن نؤمن بكذا ومع هذا لا نؤمن به، وليس منا من ينكر معلوماً من الدين بالضرورة، وإنما يقول المختلفون: هذا أمر به الله أو أمر به رسوله، أو هذا لم يأمر به الله ولا رسوله، أو هذا من المواضع التي يسوغ فيها الاجتهاد، فالخلاف إنما هو في إثبات أن الله أو رسوله أمرا بهذا الشيء أو لم يأمرا به، مع الاتفاق على أن أمرهما واجب الطاعة على المسلم، وأن شريعة الله إنما ترجع إلى كتاب الله، وسنة رسول الله.

وقد قلت إنني لست الآن بصدد استقصاء أصول الإسلام، فإن كان أحد يعرف شيئاً من أصول الإسلام أنكرته إحدى هذه الطوائف فليدلنا عليه، وإن كان أحد يعرف أن إحدى هذه الطوائف زادت في أصول الإسلام ما ليس منها على سبيل اليقين، مما تعد زيادته كفراً وخروجا على الملة، فليأت ببرهانه على ذلك إن كان من الصادقين.

بهذا تبين أنه ليس من أغراضنا أن يتشيع سني، أو يتسنن شيعي، بل لو نظرنا

إلى أصل التسمية في هذين الاسمين لوجدنا المسلمين كلهم شيعة لأنهم جميعاً يحبون أهل بيت الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعليهم، ثم لوجدناهم كلهم أهل سنة لأنهم جميعاً يوجبون الأخذ بسنة الرسول متى وردت من طريق معتمد عليه، فنحن جميعاً سنيون، شيعيون، قرآنيون، محمديون.

***

وقال قائل منهم: إن جماعة التقريب تريد أن تقرب بين المذاهب الفقهية، وذلك غير ممكن فإن الشافعية إذا اختلفوا مع الحنفية مثلاً في أن كذا من نواقض الوضوء أو ليس منها، لم يكن حمل أحد المذهبين على الرجوع إلى الآخر، وإذا حكمنا بينهما فرجحنا رأى هؤلاء في مسألة، ورأى أولئك في أخرى وهكذا، لم نفعل أكثر من أننا زدنا مذهباً على المذاهب الموجودة فهي تشعيب لا تقريب.

وإني أقول لهذا القائل: إننا لم نجعل من أهدافنا إدماج المذاهب الفقهية بعضها في بعض، فإن الخلاف أمر طبيعي، وهو في الفقه مبني على أصول ومدارك كلها في الدائرة التي أباح الله الاجتهاد فيها، فلا ضرر منه، بل فيه خير وسعة، وتيسير ورحمة.

وهنا قصدنا إلى التوفيق فما ضرره؟ ألم يقل الشافعي مثلاً: هذا قولي وما رأيته، وإذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط، أو لم يرد مثل ذلك عن كل مجتهد؟ بل أليست هذه هي القاعدة التي أوجبها الله علينا في كتابه إذ يقول «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول وإن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا» فطلب إلينا عند الاختلاف أن نرد الأمر إلى الله ورسوله، والرد إلى الله هو العمل بكتابه، والرد إلى رسوله هو العمل بسنته.

وهل لذلك من معنى إلا أن يعدل أحد المختلفين عن قوله المخالف لما تبين أنه قول الله أو رسوله إلى قوله صاحبه الموافق لهما، وهل هذا إلا سبيل المؤمنين «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا».

إن كل مجتهد يرى أن مذهبه الفقهي صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيره خطأ يحتمل الصواب، وهذا أعظم ما يتصور من الإنصاف: إنصاف المرء لنفسه، وإنصافه لغيره.

بيان ذلك أن المجتهد إذا غلب على ظنه بعد البحث في الأدلة أن حكم الله هو كذا وجب عليه الفتوى والعمل به، لأنه هو الراجح في نظره، وغيره هو المرجوح وصريح العقل أن يُتمسك بالراجح على المرجوح، ولكنه مع هذا الانصاف لعقله ونظره، لا يفوته إنصاف غيره، فيقول: إن ما رأيته وقلت به ليس هو اليقين الذي لا محيص عنه حتماً، وإنما هو ظني وما رجح لدي، وهو محتمل للخطأ احتمالاً ضعيفاً، ويجوز أن يكون غيري قد تبين أنه الراجح القوي فيجب عليه الأخذ به. فهذه هي خطة الإنصاف والسماحة، وعليها كل المجتهدين في الشريعة الإسلامية، ومعنى هذا أن هناك أملاً كبيراً في أن يتفق فقيهان في بعض ما اختلفا فيه حين يدلي كل منهما بما عنده لصاحبه، فيتكاشفان ويتراجعان.

وهل هذا إلا التقريب؟

وقال قائل منهم: لقد سمعنا أن من غايات التقريب أن يدرس مذهب الشيعة في الأزهر.

وإني أقول له: إن من غايات التقريب أن يعرف المسلمون بعضهم بعضاً، وإن أول من يجب عليهم التعارف هم العلماء وأهل الفكر في كل طائفة، والعلم لا يصادر ولا يكتم، فلا بأس على الشيعة أن يعلموا علم السنة، وهم يدرسونه فعلاً، وكثير من مجتهديهم يتوسع في درسه. ويتعمق في بحثه، ولا بأس على أهل الأزهر أن يعلموا علم الشيعة، بل ذلك واجبهم الذي يدعوا إليه الإخلاص العلمي، ولا يكون النظر تماماً إلا به، أليس الأزهر جامعة علمية أعدت للدرس والبحث، وشعارها الدليل وما يثبته النظر السليم، أو ليست مقارنة المذاهب تدرس بالأزهر منذ عهد المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي، وهي لا تتقيد بالمذاهب الأربعة ولا بمذاهب أهل السنة، ولو تقيدت بذلك لما كانت مقارنة تامة، بل أليس الأزهر يدرس في إحدى كلياته أقوال الفلاسفة والمعتزلة والجبرية وغيرهم فيحكم في آرائهم الحجة والبرهان، ويأخذ بما

يراه حقاً، ويبطل ما يراه باطلاً، فهل يكون الفقه الشيعي الإمامي أو الزيدي أخطر من هذه المذاهب حتى يتحفظ في شأنه هذا التحفظ؟.

ثم ألم تأخذ لجنة الأحوال الشخصية في مصر بأحكام من هذا الفقه، وفيها صفوة من رجال الأزهر وكبار علمائه؟.

***

وفي الوقت الذي يقف فيه هؤلاء من التقريب هذا الموقف، فيرونه أملاً بعيداً، ويتخيلون في طريقه ما شاء لهم الخيال من عقبات وأهوال، لا يخلو التقريب من أفراد آخرين يقفون على طرف النقيض من هؤلاء، فيقولون: لماذا تكتفون بالتقريب؟ وكيف تبذلون في سبيله ما تبذلون من جهود؟ هلا كانت دعوتكم إلى الاندماج والتوحيد؟ أليست الأصول واحدة، وقواعد البحث والنظر واحدة؟.

ولسنا الآن بصدد الرد على هذه الفكرة، وبيان ما فيها من خطأ، وما يدعونا إلى رفضها وإبعادها - فقد نفرد لذلك فيما بعد مقالاً - وإنما نذكرها لنسجل هذا الاختلاف الواضح بين طرفي النقيض من الفريقين: هل التقريب جرأة واقتحام، أو تقصير وإحجام؟.

***

الحق كل الحق أنه لا ضرر على المسلمين في أن يختلفوا، فإن الاختلاف سنة من سنن الاجتماع، ولكن الضرر كل الضرر في أن يفضي بهم الخلاف إلى القطيعة والخروج على مقتضى الأخوة التي أثبتها الله في كتابه العزيز على أنها شيء يؤمر به المؤمنون، ولكن على أنها حقيقة واقعة رضي الناس أم أبوا: «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلكم ترحمون».

- ٢ -

«لما حج المنصور قال لمالك: قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي صنفتها فتنسخ، ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم بأن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه إلى غيره، فقال يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورَوَوْا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وأُتُوا به من اختلاف الناس، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم».

هذا ما رواه التاريخ في ذلك الشأن الإسلامي الخطير، وليست العبارة لي، وإنما هي في كثير من الكتب المطبوعة المتداولة، وقد نقلناها بنصها عن أحد هذه الكتب(١).

ترى هل كانت فكرة التقريب تشغل الأولين من العلماء المسلمين كما تشغلنا الآن؟ وماذا كان موقف المنصور منها؟ أكان لها أم عليها؟ وماذا كان رأى مالك، هذا الإمام العظيم الذي يتبع مذهبه ملايين المسلمين في كثير من شعوب العالم الإسلامي؟ وما رأينا نحن في هذا؟.

أسئلة لا صعوبة في الجواب عنها:

فالمنصور شهد اختلاف العلماء في عصره، وهو حاكم نظامي يهمه كما يهم سائر الحكام النظاميين أن يتوحد الناس في مملكته تحت قانون واحد، يؤخذ به قاصيهم ودانيهم، ويعمل به في كل ناحية من نواحي هذه المملكة المترامية الأطراف.

وهو من جهة أخرى لم يكن يحب هذا الضجيج الذي أثاره العلماء بجدالهم ونقاشهم، وذهاب كل فريق منهم مذهباً يخالف صاحبه، وتمسكه بهذا المذهب حتى يراه وحده هو الجدير بأن يتبع، ويرى غيره فاسداً أو باطلاً.

وهو من جهة ثالثة، يريد أن يرضي أهل الحجاز ويصطنعهم، ويتقرب إلى هذا الإمام العظيم أمام دار الهجرة، وقد بهره ما في كتابه من العلم المستمد من الرواية عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وعن ثقات أصحابه، ليخالف بذلك عن سنة الأمويين الذين كانوا لا ينظرون إلى أهل الحجاز نظرة المطمئن إلى ولائهم لسلطانهم ودولتهم.

هذه فيما أرجح وجهة المنصور فيما عَرَض على مالك، ولعلها تتفق في بعض نواحيها مع وجهة القائلين بإدماج المذاهب الفقهية في مذهب واحد، وليست (جماعة التقريب) منهم، وإن فهم بعض الناس خطأً عكس ذلك.

وإني أكرر في هذا المقام ما قلته من قبل، وما قاله غيري من أعضاء جماعة التقريب في مناسبات مختلفة، من أنه ليس من أهدافنا أن ندمج المذاهب الفقهية بعضها في بعض، ومن أننا ـ على العكس من ذلك ـ نرى في هذه الفكرة خطأ يدعونا إلى رفضها وإبعادها، بل نراها في حكم المستحيل ما دمنا نلتزم كتاب ربنا، وسنة رسولنا، وأصول شريعتنا.

وهذا هو الإمام مالك، ينهي المنصور عن تنفيذ فكرته، فيعدل عنها عدول من تبين له وجه الخطأ فيها، فقد جاء في بعض ما روى من هذا الشأن، أن المنصور حين سمع مقالة مالك أكبره وشكره ودعا له بالتوفيق.

إن مالكاً لم تستهوه هذه الفكرة، وإن كان فيها كل التأييد لمذهبه، ولم ينتهز الفرصة لقبول هذا الاقتراح ممن يملك تنفيذه وحمل الناس عليه بما له من قوة السلطان والحكم، فلقد كان أجل من أن يخدعه هذا الإغراء عن الحق، وأجل من أن يتعصب لنفسه أو لمذهبه في هذه القضية الأساسية، وأجل من أن يكتم السلطان ما يجب عليه من النصح له وللمسلمين. وإن فوت عليه هذا النصح ما قد يحرص عليه كثير من الناس.

إن مالكاً قد أرجع المسألة إلى أصلها، ولم ينظر إلى أواخر الأمر في هذا الخلاف بين علماء الشريعة، وإنما نظر إلى أوائله، فهذا الخلاف في أصله ليس صادراً عن

الهوى والتعصب، ولكنه صادر عن أصول الشريعة وأدلتها التي يجب على المسلمين أن يعولوا عليها في معرفة دينهم، والتعبد بما شرعه الله لهم، فالقرآن الكريم الذي هو المصدر الأول والأعظم للمسلمين، قد نزل بأسلوب كان من رحمة الله وفضله على خلقه أنه جاء قاطعاً في أصول العقائد وما لا يتغير بتغير الأزمان والأحوال، محتملاً في كثير مما وراء ذلك من الأمور والأحكام، فكان ذلك من أول أسباب الخلاف تبعاً لاختلاف الأفهام، وقواعد النظر، وتقدير العلل والمصالح، والسنةُ المطهرةُ لم تكن قد دونت، وإنما اعتمد الناس على روايات تلقوها عمن حفظها ووعاها، وكثير من هذه الروايات عن فعل فعله الرسول، أو قوله قاله، وربما حف بهذا الفعل أو بهذا القول قرائن وظروف تساعد على فهمه، وربما خلا من ذلك، وقد تأتي الرواية من طريق بلفظ غير ما جاءت به من طريق آخر، وقد تبلغ الرواية هذا العالم، أو هذا البلد، ولا تبلغ غيرهما، إلى غير ذلك مما كان ذا أثر ظاهر في الخلاف، وقد اختلفت كذلك القواعد التي استنبطها العلماء لفهم الكتاب والسنة، والأدلة التي رأى بعضهم أنها تقيد حكم الله، ورأى غيره أن كتاب الله وسنة رسوله مغنيان عنها.

هذا، على وجه الإجمال، هو ما دعا إلى اختلاف العلماء، وهذا هو ما قضت به الحكمة الإلهية، ولو شاء الله لجاءت أحكام الشريعة ومسائلها جميعاً على نمط واحد، ولكن الله جل جلاله علم أن أمر الناس لا يصلح على ذلك، فلا يصلح في أمور العقائد وأصول الدين التي يدخل بها المرء في ربقة الإيمان، ويخرج من هذه الربقة حين يخرج عنها - لا يصلح في هذه أن يُترك الناسُ لعقولهم وأفهامهم وظنونهم، فلذلك بينها بياناً واضحاً، وجعلها من بين أمور الدين وأحكامه، حَرَما مقدساً، لا يجوز أن تختلف فيها الأنظار، ولا أن تكون مجالاً لتعدد الآراء، وهدفاً لجدال المتجادلين، ذلك بأنها حقائق أخبرنا الله تعالى بها. وأوجب علينا أن نعتقدها ، ليس من شأنها أن تتغير بتغير الزمان، أو تختلف باختلاف المصالح، أو تتأثر باجتهاد المجتهدين، وقد ألحِق بهذه الأصول ما شابهها في عدم التأثر بالأزمان أو الأفهام من حقائق العبادات وصورها - في الجملة - وأصول المعاملات وأنصبة الوارثين، ونحو ذلك، فكان هذا كله رحمة من الله وحكمة، لأنه وقى الناشر شر التفرق في الأسس

والأصول، ورسم لهم دائرة محدودة واضحة المعالم، يُعْرف من دخلها ومن خرج عنها، وسما بالحقائق الواقعة عن أن تكون محل خلاف أو تنازع، والحَقَ بها ما هو في حكمها من رسوم العبادة التي لا يُرْجع فيها إلا إلى ما يريده المعبود، ومن دعائم المعاملة التي يجب في كل زمان ومكان أن تكون مرتكزة على أساس سليم من العدل والخلق الكريم.

أما الفروع التي لا يضر الاختلاف فيها، سواء أكانت في الشؤون العملية أم في المسائل النظرية، فلم يكن يصلح أمر الناس على توحيدها، والإلزام بصورة معينة منها، ذلك بأن الله خلق العقول وجعل لها مجالاً هو النظر والتفكير والموازنة والترجيح والاستقراء والتتبع، فإذا كانت الفروع كالأصول يقينية لم يبق للعقول مجال، ولذلك جاءت أكثر أحكام الفقه ظنية، وكثر فيها الاختلاف والترجيح، وأصبحنا نرى في كثير من المسائل الخلافية آراء الفقهاء التي تمثل جميع الصور المحتملة عقلاً.

وأمرٌ آخر هو أن صور التصرفات التي تقع بين الناس، والقضايا التي تحدث فيهم، لا تنتهي ولا تقف عند حد، فكلما جاء جيل من الناس جاءت معه أحداثه وتصرفاته وألوان نشاطه، فإذا كان من قصد الشريعة أن تنص على كل حكم من لدن جاء محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن تقوم الساعة، لما وسع الناس أن يحفظوها، ولا سيما وقد أنزلت على قوم أميين في جزيرة صغيرة محدودة القدرة، وفي زمان أقرب إلى البدائية الأولى، لم يكن العلم به قد تقدم كعهدنا به اليوم، فلم يبق إلا أن تضمَّن الأدلة والمصادر المحدودة للشريعة ما يُمَكِّنُ العقول من الاستنباط منها كلما دعا لى ذلك راع، ولذلك وجدت المبادىء العامة، والأصول التي يُرْجع إليها، وكان منها ما هو قطعي دائم، ككون الشريعة يسراً لا عسراً، وكون المعاملات مبنية على المصالح، وكون العرف محكماً فيما لا نص فيه، ووجوب حفظ المال والنفس والعرض والعقل والدين، وغير ذلك من الكليات التي ترجع إليها الفروع والأحكام.

هذا هو الوضع الحكيم الرحيم الذي جاءت عليه الشريعة الإسلامية، ولم يكن

من الحكمة ولا من الرحمة أن تجيء على وضع سواه، بل إن ذلك غير ممكن في نفسه، فلا نتصور أن يكون، ولذلك أبى مالك أن يقبل ما عرضه عليه صاحب السلطان، لأنه يعلم أن كتابه الذي ألفه وجمعه ليس هو كل شيء في هذه الشريعة، وليس هو الكلمة الفاصلة في كل أمر من أمورها، أو مسألة من مسائلها، فلغيره نظر كنظره، وبحث كبحثه، وجمع كجمعه، وقد يكون عند غيره من العلم ما ليس عنده، ولعله لو اطلع عليه لأخذ به، ورجع عما كان قد اختاره، وقد يُحمَل علمُه إلى قوم في بلد من بلاد المسلمين سبق إليهم من قبله علمٌ عن غيره أخذوا به، وعرفوا أنه الحق، فكيف يُحْملون على غير ما يعلمون، كل هذا دعا مالكاً رضي الله عنه إلى أن يقول للمنصور، وهو يعلل إياه قبول ما عرضه عليه: «إن الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، وروَوْا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وأتوا به من اختلاف الناس، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم».

في هذا التعليل الواضح تكمن نظرية التقريب القائمة على عدم الدعوة إلى الاندماج المذهبي، وفي الفقرة الأخيرة من عبارة هذا الإمام الجليل - وهي قوله: «فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم» - في هذه الفقرة تعبير عن الأسلوب الصحيح الذي يجب أن نسلكه للتقريب بين المسلمين، فللناس أن يحتفظوا بما عندهم من العلم، ولهم أن يرجحوا ما شرح الله له صدورهم من الأفهام والروايات ما داموا مؤمنين بأصول دينهم ومصادر تشريعهم، غير خارجين على كتاب ربهم وسنة نبيهم، ولا مشاقين للهدى من بعد ما تبين لهم، ولا متبعين غير سبيل المؤمنين، وبعد هذا يجب أن يعذر كل فريق أصحابه، كما كان سلفنا الصالح يفعلون، يجب أن يذكروا أن الخلاف الحر الشريف لا يفسد قضية الود والتعاون بين الأخ وإخوانه.

إن مالكاً حين أشار على صاحبه أن يدع الناس وما اختاروا لأنفسهم، لم يشر عليه بذلك، لأنه لا يعتد بأمر المسلمين، ولا يعبأ بهم، ولم يشر عليه بذلك، لأنه ضن عليهم بأمر يعلم فيه صلاحهم، ولكنه أشار عليه بذلك لأنه هو الخير كل الخير، وهو المرافق لما أراده الله عز شأنه حين وضع شريعته هذا الوضع الحكيم الرحيم، ولا يعقل أن يكون مالك قد أراد من ترك الناس وما اختاروا أن يتعصبوا لما عندهم، وأن

يحتربوا فيما بينهم، وأن يقطعوا في سبيل التعصب له ما أمر الله به أن يوصل من أخوة الإيمان، وتعاون الإسلام.

***

ولم ينفرد مالك رضي الله عنه بالنهي عن أتباعه في كل ما قال به، وإلغاء ما سواه، فقد حدثنا التاريخ عن سائر الأئمة بمثل ما حدثنا به عن مالك:

فأبو حنيفة رضي الله عنه: كان يقول: «لا ينبغي لمن لم يعرف دليل الله أن يفتي بكلامي»، وكان رضي الله عنه إذا أفتى يقول: هذا رأي النعمان بن ثابت ـ يعني نفسه ـ وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب.

والشافعي رضي الله عنه كان يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وقال يوماً للمزني: يا إبراهيم لا تقلدني في كل ما أقول، وأنظر في ذلك لنفسك، فإنه دين.

وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول: ليس لأحد مع الله ورسوله كلام، وقال يوماً لرجل: «لا تقلدني ولا تقلد مالكاً، ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة.

ولقد كانت سيرة سلفنا هؤلاء في ثقة بعضهم ببعض، وعذر بعضهم لبعض، آية من آيات الله في الإخلاص وحسن النية، والاحتفاظ بما ينبغي أن يكون بين أهل العلم والدين من أخوة، «فكان بعضهم يصلي خلف بعض، مثلما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة، وإن كانوا لا يقرأون البسملة لا سراً ولا جهراً، وصلى الرشيد إماماً وقد احتجم فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يعد، وكان أفتاه الإمام مالك بأنه لا وضوء عليه، وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرُّعاف والحجامة، فقيل له: فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ. هل تصلي خلفه؟ فقال: كيف لا أصلي خلف الإمام مالك وسعيد بن المسيب؟... وصلى الشافعي رحمه الله الصبح قريباً من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله، فلم يقنت تأدباً معه»(١).

أما الشيعة ـ إمامية وزيدية ـ فيرون بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً إلى يوم الدين،

ولا يتبعون في عباداتهم ومعاملاتهم وسائر أحكام دينهم إلا ما فهموه من الكتاب والسنة. وما يأخذونه من أئمتهم عليهم السلام لا يأخذونه بحكم الاتباع والتقليد، ولكن على أنه رواية صحيحة صادقة لا شك فيها عن النبي، وإذ كان ذلك هو مذهبهم، الذي عليه سلفهم وخلفهم، فإنه مما لا يتفق ومنطقه أن يعملوا على ادماج المذاهب بعضها في بعض، أو على نصر مذهب منها على مذهب وتعطيل ما سواه، فالمذاهب كلها لديهم سواء، وكل ما جاء فيها فهو في نظرهم أقوال لقائليها، وصلوا إليها باجتهادهم، فما وجدوه صحيحاً قبلوه، وما لم يكن ذلك في نظرهم عذوراً قائليه، واتبعوا ما أداهم اجتهادهم.

***

من هذا يتبين أن دعوة التقريب ليست بِدْعا في الدين، ولا حدثاً في العلم، وإنما هي تجديد وتنظيم لأمرٍ وفاقٍ مع شريعة الحكمة والرحمة: أن نألف حول أصول ديننا، ولا نتفرق كما تفرق الذي من قبلنا، وأن يكون خلافنا فيما وراء ذلك خلاف المنصفين المهذبين «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب».

معالم التقريب

للعلامة الكبير الأستاذ محمد عبد الله محمد المحامي

-١-

التقريب، إجمالاً، هو اتجاه جاد داخل الإسلام مجرد تماماً من اللون الطائفي أو الإقليمي، للتخلص من العداوة المتبادلة بين أهل المذاهب الإسلامية المختلفة، وصيانة وحدة المسلمين.

ويخرج من نطاق هذا التعريف التبشير بالإسلام عند غير المسلمين، وكذا التبشير بمذهب من المذاهب الإسلامية عند أهل مذهب آخر منها، كما يخرج التقارب بين أهل الأديان المختلفة سواء أكان الإسلام من بنيها أو لم يكن، كما يخرج منه رد الغلاة الذين ينتسبون للإسلام بالاسم مع الإخلال بركن أو أكثر من أركانه، ويخرج كذلك منه رد المقصرين من المسلمين، وأخيراً يخرج منه المدارس والمذاهب الإسلامية، وكل اختلاف في الرأي بين المسلمين لا يصحبه عداوة تحدث انقساماً في وحدة الجماعة الإسلامية.

ذلك أن التقريب مرتبط ارتباطاً تاماً بوحدة المسلمين، إذ هو محاولة للدفاع عن هذه الوحدة واستنقاذها.

ووحدة المسلمين تدور على محورين:

أولهما: التسليم بحقوق عامة للمسلم في كل مكان من بلاد الإسلام، بغض النظر عن مذهبه وطبقته وجنسه ولونه ولغته، وأهمها عصمة دمه وماله وعرضه، وألا يظن به السوء.

وثانيهما: اعتقاد أخوة المسلم للمسلم تبعاً لأخوتهما في الله.

فليس التقريب حركة تبشيرية بأي وجه، ولا يدخل في رسالته الدعوة للإسلام بين غير المسلمين، ولا الدعوة لنشر هذا المذهب أو ذاك بين المسلمين في أي مكان، لأنه لا ينشد إزالة المذاهب الإسلامية، ولا إضعاف ولاء المسلمين لمذاهبهم، وإنما ينشد إزالة العداوة المتبادلة بين أهل هذه المذاهب، لأنه لا تلازم بين وجود المذهب والولاء له، وبين عداوة المنتسبين إلى المذاهب الأخرى وبغضهم.

ولا يدخل في مهمة التقريب التقارب بين أهل الأديان المختلفة توحيداً لمساعيها فيما تتفق عليه مبادئها من البر والخير والفضيلة والاهتمام بروح الإنسان، وفي دفاعها ومقاومتها للمذاهب والحركات المادية التي انتشرت في هذا الزمن.

ولا يشتغل التقريب بمحاولة رد الغلاة من الفرق والطوائف الغالية إلى الإسلام الحق، لأن هذه المحاولة مع وجوبها مهمة قائمة بذاتها تحتاج لمن يتوفرون عليها ولا يشتغلون بسواها.

كذلك ليس من اختصاص التقريب رد المقصرين من المسلمين عن تقصيرهم في أداء الالتزامات التي يوجبها الاسلام على المسلم في العبادات والمعاملات، فهذا مع لزومه عمل ضخم يتناول كل جوانب حياة المسلم الحديث، وظروفه وظروف العالم الذي يحيا فيه.

ثم لا شأن للتقريب باختلاف المسلمين في الرأي، ولا بالمذاهب ومدارس الفكر عندهم ما دام الاختلاف الفكري لا ينقلب إلى عداء وانشقاق وعزلة، أو لا يصحبه شيء من ذلك، لأن وجود المذاهب ومدارس الفكر المختلفة داخل الإسلام شيء طبيعي مرغوب فيه ليس منه بد ما دام الاسلام ديناً حياً لأحياء لكي يزدادوا حياة، وليس ديناً ميتاً لأموات لكي يهيىء لهم الانسحاب من الدنيا.

والاسلام نفسه شحنة هائلة من النشاط العقلي الروحي تأبى أن يتحول المسلمون إلى مجرد نسخ متطابقة تتكرر باستمرار وبلا اختلاف من عقل واحد أياً كان هذا العقل، حتى لا يهلك المسلمون من الإجداب والرتابة والركود والشعور

بالقدم، ومقت أنفسهم ودنياهم، فالمسلم ليس نسخة من أحد، وإنما هو أصل فذ يعقد عليه الإسلام آماله ويضن به على الدنيا بأسرها، وليس يرضى الإسلامَ أن تلد المسلمات إمعات مكررة معتمة، وإنما يرضيه ويعليه إنجاب العقول الجديدة اليقظة النشطة التي تتسلم دينها ودنياها بشغف وحماس، وتحلل بلوراتُها الصافية المتنوعة الطاقات والأبعاد ضياءَ الإسلام إلى ما لا حد له من الألوان المبهجة الملهمة.

ستظل المذاهب ومدارس الفكر في الإسلام توجد ما بقي للمسلمين حاجة إلى التعبير عن ثرائهم العقلي والروحي، وإلى استدامة الصلة بين أصول دينهم وبين واقع الحياة في العصر والمحيط اللذين يعيشون فيهما، ليس من مصلحة الإسلام والمسلمين كبت النشاط العقلي والروحي داخل الإسلام، لأن من أجلّ ما يقدمه المسلم لدينه أن يفكر فيه ويشعر به، والإسلام يندثر ويدرس إذا لم يعد يفكر فيه ويشعر به إلا الحمقى والجهلاء، والمسلم لا شك يفقد روحه إذا خاف من التفكير وتهيب عقله ورهب كل تجربة روحية عميقة، وترك الضحالة والمحاكاة والرتابة والآلية تطمر أعماقه وتأكل إرادته، وتحيله إلى مسلم تافه سطحي معدوم الروح والشجاعة.

ليس الإسلام دين الآليين المملين، ولا هو إيمان العجائز وأشباه العجائز من الغائبين الذاهلين، وإنما هو دين الأيقاظ الأفذاذ، وإيمان الشجعان القادرين الصابرين.

وبديهي أن الخلاف الفقهي بين المدارس والمذاهب الإسلامية ليس مما تشتغل أو تنظر فيه العامة، ولا نعني هنا بالعامة العوام، وإنما نعني كل من لا يهتم بمعرفة فقه المذاهب وهو معظم القارئين الكاتبين، وفي زمننا هذا معظم المثقفين المتعلمين.

وهؤلاء يلتقطون عادة نتفاً ونكتاً عن المذاهب من هنا وهناك لا يتحرون أصلها ولا صدقها، وهم لو وجدوا الفرصة، ووجدوا من أنفسهم الاهتمام الكافي، قادرون بلا شك على تحصيل صورة صحيحة عن المذاهب الإسلامية.

أما العوام والدهماء فلا يقوون على النظر لأنفسهم في هذه الأمور، ولا يستطيعون إلا أن يقلدوا ما يمكنهم تقليده، والخلاف المذهبي لا يمكن أن يصل إلى

العوام والجهلاء والدهماء إلا عن طريق الدعوة والدعاة، ولا يصل إليهم عادة إلا بعد أن يفقد كل ما فيه من فكر وفقه، ويتحول أكثره إلى دعاوى عريضة ساذجة، واتهامات صارخة منكرة ترددها ألسنة ناعقة في رؤوس فارغة على أنها حقائق لا تحتاج إلى بيان أو برهان. وللباطل دائماً حيوية تتناسب مع معتنقيه ومصدقيه، ومع أمد بقائه بين ظهرانيهم، ومبلغ اختلاطه بأحداث حياتهم. فإذا توالدوا انتقل من الآباء إلى الأبناء، وكساه هذا على مر الزمن عراقة وقداسة، فحفظته الصدور والسطور، وتبارت في تأييده وتمجيده العقول، وبُذلت في نصرته المهج والأعمار.

والفكر الإسلامي؛ شأن كل فكر؛ مفتوح الأبواب، وقد مارسه الخيرون في نزاهة وحسن قصد واحتياط وتحرٍ للصدق ما وسعهم، كما مارسه المفسدون واستغله ذوو المصالح والأهواء.

وزاد مسعى هؤلاء سهولة وخطورة اتصال الفقه الإسلامي بالدين، ويسر الخلط بينه وبين الدين ذاته؛ وشدة حساسية عامة الناس في أمور الدين وقلة رويتهم وصبرهم فيما يتصل بها، لهذا وغيره لابست مدارس الفكر الإسلامي من قديم في كثير من بلاد المسلمين عصبيات تجمعت حولها طوائف من الناس جعلت في ظل الانتماء إلى هذه المدارس والمذاهب الإسلامية تتناحر على أسباب الرزق والجاه، وعلى النفوذ السياسي والاجتماعي، فلم يعد الخلاف بين هذه العصبيات خلافاً بين فكر وفكر، وفقه وفقه، وإنما صراع على النفوذ والقوة بين مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية لا يهمها خير الإسلام والمسلمين تختفي وراء عداوة جاهلة سافرة تذكى نارها باستمرار بين الكتل المنتمية إلى هذا المذهب أو ذاك.

لقد تداول الناس في بلاد الإسلام تلك الدعاوى والاتهامات الحمقاء عن طوائفهم جيلاً بعد جيل قروناً وأحقاباً، كرهوا على أساسها وأحبوا، ومدحوا وذموا، وعظموا وأهانوا، ودعوا ولعنوا، ووصلوا وقطعوا، ونصروا وخذلوا، وأعطوا وحرموا، وهاجموا وهوجموا، وقاتلوا وقوتلوا، حتى اختلطت هذه الركائز الشائهة بعواطفهم وتفكيرهم، وصارت جزءاً من عقيلتهم وسلوكهم يستغله ذوو الأغراض ويستخدمه أعداء الإسلام في محاربة الإسلام.

وهذا الاعتياد القديم على تبادل العداوات، بعد أن جرّ على المسلمين الويلات في الماضي يوشك في الظروف الحرجة التي يمر بها الإسلام الآن أن يعصف بالإسلام نفسه، وهو اعتياد ماكر مخادع يتلون ويتشكل، وتختلف صوره باختلاف الأشخاص وظروف المكان والزمان، بين تبادل الاسترابة وتبادل الازدراء في الخفاء والترحيب بالأراجيف وتغليب ظن السوء، ورفض التواصل والتعاون والاشتراك، وتخذيل مساعي الأخوة بين المسلمين، وتعطيل المشروعات وإفسادها، وبين المجاهرة بالاتهام والمقت واللعن والتكفير والعدوان على الأنفس والأموال والتحريض عليه، وبين الاستعانة على المسلمين بأعداء الإسلام، وقطع الروابط الباقية بالجماعات الإسلامية الأخرى، وتمجيد العزلة عن بقية المسلمين، ومحاولة الانفراد بمصير ووجهة غير مصيرهم ووجهتهم.

والتقريب يحارب هذا الاعتياد الماكر في جميع صوره وكافة ألوانه، ولا غرض للتقريب ولا غاية إلا محاربته واقتلاعه وإزالته.

ولا يبحث التقريب عمن هو المسؤول عن تلك العداوة، ولا يهمه هذا البحث لأنه لا فائدة منه للغرض الذي يسعى إليه. لا يبحث التقريب في المسؤوليات سالفة أو حاضرة، ولا يقف من أي فريق من الناس موقف القاضي أو الحكم، ولا يفاضل بين سلوك جماعة وسلوك جماعة أخرى، ولا يحاول مراجعة الماضي ولا إعادة كتابة تاريخه، لأن التقريب كما يبين من اسمه أداة تقارب وجمع شمل ورأب صدع، ولأنه لا يستطيع أن يشغل نفسه بمسائل معظمها شائك خلافي تضيع فيها جهوده وتصرفه عن غرضه الأساسي.

بل يقف التقريب بكلياته لمشكلة لا يتركها ولا يشتغل عنها، ومشكلته قبل كل شيء مشكلة اعتياد لا تحل إلا باعتياد مضاد، فالتقريب من هذه الزاوية هو محاولة لتعويد عامة أهل المذاهب الإسلامية على اختلافها كف أذى بعضهم عن بعض في السر والعلن، وتبادل حسن المعاملة في السر والعلن، والتواصل والاشتراك والتعاون في السر والعلن.

ونقطة البداية هي إقناع عامة أهل هذه المذاهب بأنهم جميعاً ليس بينهم أي

خلاف في الأساسيات: إلههم واحد، وكتابهم واحد، ونبيهم واحد، وقبلتهم واحدة، لا يختلفون على أي ركن من أركان الإسلام. وإفهامهم أن هذا القدر المجمع عليه بينهم هو جوهر الإسلام ورأس مال المسلم أياً كان مذهبه، ولا ينقص هذا أو ذاك بانتماء المسلم لأحد المذاهب وتعلقه به، أو نظرته في الأصلح للقيام بأمر المسلمين، وأنه متى تحقق جوهر الإسلام لإنسان فقد انعقدت بينه وبين سائر المسلمين في كل مكان أخوة في الله ورسوله، يحرم معها عليه أن يخذلهم أو يعاديهم أو يؤذيهم أو ينحاز إلى من يعاديهم أو يؤذيهم، وليست نقطة البداية هذه من الهينات، لأن عامة أهل المذاهب يعتقدون في الغالب أنهم هم وحدهم الذين فيهم تحققت حقيقة الإسلام، وكثيراً ما يتصورون أن الآخرين من المنتمين لمذاهب أخرى لا يعبدون نفس الرب، أو لا يتبعون نفس النبي، أو لا يقرأون نفس القرآن، أو ليست صلاتهم صلاة، ولا زكاتهم زكاة، ولا حجهم حجاً، وأنهم إما كفرة أو زنادقة على الجملة، وتلك حال نشأت من العزلة الطويلة التي فرضها تبادل العداوات من قديم، فصارت كل طائفة تجهل حقيقة إسلام أختها، وتصدق في شأنها أراجيف وترهات، وتتمثلها في صور غريبة من الانحطاط الفكري والروحي.

قد يقال كما قيل. إن الحديث عن تلك العزلة وآثارها لم يعد له الآن موضع بعد أن زحفت المدنية الحديثة على بلاد الإسلام، وقدمت إليها المطبعةَ والصحافة والإذاعة والسيارة والطيارة والكهرباء والآلات والمصارف والبورصات والتعليم المدني والعلوم الوضعية ومشاركة المرأة في الأعمال والسياسة. وبعد أن تغيرت عادات المسلمين من حيث مأكلهم ومشربهم ومسكنهم وملبسهم وزينتهم وأشغالهم وفنونهم ولهوهم بل وحزنهم والاحتفال بموتاهم، تغييراً أدى إلى تقريبهم بعضهم من بعض، وإلى إبعادهم عما اعتاده آباؤهم وآباء آبائهم، بحيث إن العين لتجد مثلاً بين الإيراني والمصري الآخذين بالعادات الحديثة من وجوه المشابهة والتقارب ما لا تجده بين كل منهما، وبين جده لو كان في المقدور رؤية جده بأكثر من عين الخيال. وإن ما يرجوه التقريب ويسعى له ويستعجل حصوله حاصل فعلاً بلا ضجة ودون أن تتلفت إليه الأنظار بقوة التقدم الحضاري الذي يكتسح بلاد الإسلام، وإن من وصلت إليهم المدنية الحديثة من المسلمين لم يعودوا يهضمون

الخلافات الدينية، أو ينظرون إلى ما يحدث بسببها من شغب وعنف إلا على أنه حمق مخجل وبقايا متخلفة لعناصر غير متطورة، وإن الفكرة العالمية عن الانسان وحقوق الإنسان تشجب التفرقة الدينية أو المذهبية، وهذه الفكرة تجد طريقها مع المدنية الحديثة والتعليم الحديث إلى عقول المسلمين في كثير من بلاهم، ولم يعد الكثيرون منهم يقبلون أن يتهموا بالتفرقة الدينية، أو بعداوة أحد من أجل دينه أو مذهبه مخافة أن يتهموا بالتخلف والتأخر والرجعية.

وهذا الاعتراض مردود أساساً بأن المسلمين لا يستغنون عن الإسلام بالمدنية الحديثة، أو بالمطبعة والصحافة والإذاعة والسيارة والطيارة إلى آخر القائمة، كما أنهم لم يتركوا الإسلام لأنهم غيروا عاداتهم في المأكل والمشرب والملبس إلى آخر القائمة أيضاً، وليس في حساب الإسلام ألا يغير المسلمون عاداتهم، أو ألا ينتفع المسلمون بالمخترعات والمكتشفات والعلوم التي توجد في زمانهم، إذ المسلم ابن زمانه، ولا يمكن إلا أن يكون كذلك.

ولكن ليس من شك في أن تيار المدنية الحديثة قد غير من اهتمامات المسلمين الآن، فلم يعودوا في كثير من بلاد الإسلام يهتمون بكل ما كان يهتم به آباؤهم في الجيل الماضي، أو بنفس الدرجة التي كان يهتم بها آباؤهم، وهذا طبيعي لأن لكل جيل اهتماماته تبعاً لعقليته وظروفه، ومع ذلك لا يستطيع منصف أن يقول إن المسلمين الآن لا يهتمون بالإسلام بعامة ولا يحبونه، وهم في الواقع يهتمون بدينهم ويحبونه، وإنما على طريقتهم وعقليتهم لا على طريقة آبائهم وعقليتهم، فهم من خلال المطبعة والصحافة والإذاعة والسينما والمسرح والسيارة والطيارة والكهرباء والآلات، ومن خلال العادات الجديدة، والعلوم الوضعية العصرية وأنواع النشاط الحديثة يمارسون إسلامهم ويهتمون به ويحبونه. وهم لا يعتقدون أن المدنية يمكن أن تغني عن الإسلام أو تلغيه، ولا يصدقون أن هذه المدنية يمكن أن تحل مشاكل العالم الإسلامي، ولا يرتقبون منها أن تساعد عامدة على حل مشاكله، لأنهم يعلمون أن أصلها غير إسلامي، وأنها في جوهرها نهضة تطبيقية تكنولوجية قائمة إلى حد المغالاة على تدريب العقول والجوارح على المهارات والكفايات الموصلة إلى السيطرة

على العالم المادي، تكاد تغفل وتهمل ما عدا ذلك من الجوانب الروحية والشعورية في الإنسان. وأن هذه المدنية في اندفاعها إلى إيجاد المهارات والكفايات المفيدة في السيطرة على المادة أوجدت وتوجد باستمرار مجاعة أو مجاعات روحيه ونفسية تكتسح هذا الكوكب يعاني منها ملايين البشر فقدان التوازن الداخلي والجوع إلى الاستقرار النفسي، والشعور بالضياع، وانعدام المعنى. وعدة المسلمين في هذه المجاعة أو المجاعات إسلامهم وإدراكهم لأخوتهم في الإسلام.

ثم إن امتداد المدنية الحديثة إلى بلاد الإسلام لا يستتبع عادة أي تنقية في الأفكار والاعتقادات الدينية لدى المتأثرين بالمدنية، بل تقل لديهم فرص تنقية هذه الأفكار والعقائد بتلقي العلوم الحديثة الوضعية، وممارسة أساليب الحياة العصرية في العمل أو في المعيشة، ولا يجعل الإنسان أقدر على تصحيح أفكاره الدينية، بل يجعله أميل إلى التقليد واتباع من يظن فيهم التخصص، إذ المغالاة في الإيمان بالتخصص من سمات المدنية الحديثة. ومثل هذا الإنسان قد تلقّى أفكاره المتعلقة بطائفة وموقفها من غيرها من الطوائف الإسلامية بل بحث نقلاً عمن يظن أنهم أكثر علماً بها منه، وتلقى معها شحنة الكراهية والعداوة المصاحبة لهذه الأفكار، وكل ما يميزه عن سواه أنه يتحاشى ما أمكنه الجهر بهذه العداوة، بينما يمارسها في الخفاء كل يوم على صور شتى، ومثله في حاجة إلى جرعة من التقريب قد لا تقل عن الجرعة التي يحتاج إليها من لم يتأثر بالمدنية.

على أنه مما يستوقف النظر في المدنية الحديثة قدرتها الغريبة على إضعاف نفوذ الآباء والأمهات في جميع البلاد، وهذا قد لا يكون شراً محصناً لو أتاح فرصة للأجيال الحديثة من أبناء المسلمين أن تتخلص من تعصب آبائها الطائفي وعداواتهم غير المعقولة.

وإذن ثمة عزلة روحية ما تزال موجودة بين بعض طوائف المسلمين على الأقل مشحونة بالكراهية والعداوة برغم انتشار المدنية الحديثة وطرق النقل والتواصل والإعلام، وبرغم ممارسة أساليب الحياة العصرية في العمل والمعيشة، وليس لنا أن نعول في إصلاح ما بين المسلمين على تطور المدنية الحديثة بين طوائفهم، لأن

تطورها لا يسير في اتجاه الاسلام، وإنما يسير في اتجاه المذاهب والحركات المادية، ولو ترك المسلمون للمدنية الحديثة مهمة إزالة التعصب والعداوة بين طوائفهم فإنها ستزيلهما مع إزالة الإسلام نفسه لتحل محلهما تعصباً أشد ضراوة هو تعصب المذاهب والحركات المادية.

وقد قيل في نعي التقريب على تلك العزلة الروحية وما يصاحبها من اجترار العداوات والأحقاد: إن التقريب يطلب العسير حين يطلب أن يتناسى أهل هذا المذهب أو ذاك أجزاء من ماضيهم الطائفي وتاريخهم المذهبي عزيزة على نفوسهم، فيها مواقف وحوادث وتضحيات وبطولات ونماذج يعيش عليها ولاؤهم لمذهبهم وتعلقهم به، والتقريب لا يكلف أحداً إلا اليسير الميسور، ولا يطلب إلا ما يتطلبه السلام والعقل من كل جماعة تريد أن تحسن العيش في هذا العالم، وإذا كانت الحروب والفتن والإضطهادات والمذابح والعداوات أحياناً يضيء في ظلمتها وسوادها وحمقها وقسوتها وفسادها وشرها، تضحيات ومواقف وبطولات ونماذج من الإيثار والثبات على العهد، فذاك أمر عرضي لا يهون من تلك الكوارث، ولا يجعلها شيئاً يرغب في بقائه وبقاء أسبابه، فالذي يبيع السلام بالحرب، والوفاق بالفتنة، والأخوة بالعداوة، والعمار بالخراب من أجل فرص للبطولة، ونماذج للثبات والإيثار، أحمق قد بلغ غاية الحمق، وتعويل المذهب في استبقاء ولاء أنصاره وتعلقهم به على عداوتهم للمذاهب الأخرى أمر لا يشرفه ولا يشرفهم، وهو، بعد أمارة ضعف وقصر نظر وقرب إدبار. والنسيان الذي يتطلبه التقريب من أهل المذاهب أمر لا بد منه لأي سلام حقيقي، فما يمكن أن يقوم سلام أو أمن يبقى إذا ظل الجانبان صباح مساء يرددان أناشيد الحرب، ويقلب كل منهما كل يوم صحف الماضي كي لا ينسى ما فيها من المثيرات والأحقاد والعداوات، إنما يريد التقريب من أهل المذاهب أن يعطوا أنفسهم عمداً أو قصداً فرصة لنسيان الماضي بعض النسيان، تتجه خلالها عيونهم وقلوبهم صوب المستقبل المشرق الذي ينتظر المسلمين إذا تآخوا واتحدوا.

-٢-

لا ينافس التقريب أحداً على جاه أو نفوذ ديني أو دنيوي، ولا يدعي لنفسه على أحد أي سلطان من أي نوع، إذ من جوهر التقريب ألا يكون له سلطان ذاتي، لأن كل سلطان يخلق ومعه مشاكله التي تشغله، والتقريب لا يسمح معناه بأن يختصم المسلمون عليه، ولا أن يشغلهم بنفسه باعتباره جماعة أو سلطة أو سلطاناً عن وحدتهم في الله وكتابه ورسوله وهدى رسوله، ولذا لا يجد المستبصر لمستقبله السياسي والاجتماعي شيئاً يشبع أو يسمن آماله وأطماعه وأمانيه عند جماعة التقريب.

وليس للتقريب ربقة في عنق أحد، ولا له عند أحد بيعة، ولا ينثلم به ولاء مسلم لمذهبه أو طائفته أو بلاده أو حكومته، لأن التقريب ليس مذهباً ولا حزباً ولا فرقة ولا طائفة، لا ولا بيعة جديدة أو ولاء جديداً، وإنما التقريب أولاً وآخراً دعوة عامة للاهتمام بالإسلام والالتفات إليه كرأس مال مشترك بين المسلمين في الماضي والحاضر والمستقبل وإلى آخر الدهر إن شاء الله تعالى، وهذا الاهتمام أمر مقبول ومعقول عند كل مسلم أيا كان مذهبه وبلده.

والتقريب ليس ثورة تجمع المعارضين المعترضين، أو الساخطين الناقمين، لأنه ابتداءً وانتهاء دعوة إلى التعرف على وجوه الاتفاق بين المسلمين والالتفات إلى مواضع الاتحاد والالتحام والقربى ومعالم الأخوة التي تربطهم وتجمعهم وتبعد بهم عن التفرق والتمزق، ولذا لا يجد الساخط الناقم الثائر المتعجل للتغيير والتدمير مكاناً في جماعة التقريب.

ولكن إذا لم تجد نوازع الرغبة في الغلبة والتفوق، ودوافع المصلحة الذاتية التي تسوق الرجال أمامها في طريق مطامعهم وأمانيهم، ولا نوازع العدوان والمقاومة وتوكيد الذات التي تحرك في الناس النقمة والسخط والثورة والشوق إلى الهدم والإزالة والتغيير العاجل، إذا لم تجد هذه القوى الغريزية المحركة مكانا لها في التقريب، فكيف يرجو أهل التقريب أن تسير سفينتهم إلى غايتها أو غاياتها.

هذا سؤال يتجه إلى أساليب التقريب ومناهجه، وهو يثير إبتداء مشكلة المنهج

الذي يتبع في الدعوة الدينية في العصر الحديث بصفة عامة، فإن هذه الدعوة من حيث هي محاولة للتأثير على نحو معين في السلوك الديني للإنسان تشبه من بعض الوجوه غيرها من المحاولات التي يمكن أن تبذل للتأثير في السلوك السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للآدمي، والدعوات السياسية والتجارية هي والدعوات الاجتماعية المادية تعمل على أسس أحصائية باعتبار الآدمى وحدة مكررة في مجموعة تتكرر فيتكون منها مجاميع أوسع وهكذا، وتدور مناهجها وأساليبها على الاستفادة إلى أقصى حد من المعارف والمعطيات التي يقدمها علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الإحصاء، وما يتصل بهذه العلوم من أبواب العلم الأخرى، وعلى الانتفاع بالمخترعات والفنون والقدرات الحديثة في تنشيط جانب من النوازع والغرائز والدوافع العميقة غير الواعية في النفس الإنسانية وتحريكها، لكي تحدث هذه القوى الغالبة تأثيراً معيناً مقصوداً في سلوك الآدمى بالنسبة لموضوع معين، وتنشيط هذه القوى النفسية الغامضة يتم في الأغلب الأعم على حساب العقل والقوى الضابطة فيه، وعلى حساب ملكة النقد، وحساب المشاعر الأكثر رقياً والأبقى نفعاً للإنسان في حاضره وقابله، ثم هي - أي هذه المناهج - قد وضعت لكي تعمل في عقلية الجماهير ونفسيتها ، وعلى أساس التسليم بأن عقليتها ونفسيتها تسودها تلك النوازع والدوافع البدائية الغريزية غير الواعية، تسودها الآن وفي المستقبل بقدر ما يمكن أن يتصور المستقبل في حدود المعقول، وقد حققت هذه المناهج على الجملة - ولكن بصورة سطحية - ما هو مطلوب منها، وهو ما أغرى فريقاً من الناس في بعض البلاد باستعمالها في الدعوة الدينية، مدفوعا إلى ذلك بالرغبة في مسايرة الميل العام الذي يرى في كل جديد رقياً وتقدماً وشعوراً منه بأن الدين يقف اليوم في موقف الاتهام بالتخلف والتقصير والقدم، وإشفاقاً منه كذلك على ما يتصور من عجز الدين وعدم قدرته على الصمود للدعوات السياسية والاجتماعية المادية، فضلا عن قهرها والتغلب عليها.

وأيا ما كان الباعث على ذلك ومبلغه من الجد والإخلاص، ومن الاهتمام بأمر الدين ونصرته، فإن تطبيق هذه المناهج والأساليب في الدعوة الدينية نقيض خضوع

هذه الدعوة لمطالب هذه المناهج والأساليب، وأولها ما يصح أن نسميه «بجمهرة» الدعوة وتحويلها إلى قضايا وشعارات مقولة أو مكتوبة بأسلوب العصر ولغته - أي بلغة الجماهير - وهو ما يستلزم إعادة تصفية وصياغة وترتيب وتكوين العقائد والأصول والقواعد والأفكار الدينية، والاستغناء عما لا يصلح منها لهذه المناهج والأساليب، مع التقليل من التركيز على الحياة الأخرى وما يتصل بها، والاهتمام والتركيز على ما يستطيع أن يقدمه الدين للجماهير من حلول لمشاكل الدنيا وبخاصة مشاكل الفرد العادي العاطفية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يمكن أن تروق معروضات الدين في عين جماهير هذا الزمان على نحو ما تروق في عينها معروضات السياسة والتجارة والدعوات الاجتماعية المادية، وقد حدث شيء كهذا من بعض رجال الطوائف المسيحية في أوروبا الغربية وأمريكا.

ولعل أخطر ما ينطوي عليه هذا الاتجاه هو منافسة الدين للسياسة والتجارة والاشتراكية والشيوعية وما إليها في تملق الجماهير واسترضائها، فيغرق الدين في سيادة الشعب، وتصبح إرادة الشعب في السماء كما هي على الأرض !! إذ من المحال أن يبقى الدين ديناً إذا تخلى عن دور الوالد الآمر الناهي المطاع في الحال والمآل.

إلى دور خادم الجماهير الذي عليه أن يسترضي سيدته بخدمات ترضى عنها، وإلا فلا يريها وجهه، وفي هذا نهاية معنى الدين، لأن فيه نهاية التسليم بالله إله الكل من الأزل إلى الأبد، ونهاية ناموس الله الذي يدين له البشر بالطاعة أينما كانوا، وفي ظله نما وينمو النوع الإنساني إلى آخر الدهر، ونهاية فكرة الآخرة التي ضمن بها الإنسان خلوده حين حمل أمام الله مسؤولية لا تموت بموته، وعقد التزامات لا تنحل بتحلل رفاته، وأحسب أن الناس في هذا الزمان بعد أن صاروا «جماهير» تنعت تملقاً بنعوت القداسة، وتوصف مداجاة بأنواع الكمالات، ويلعب بأفئدتها وأهوائها وشهواتها وغرائزها ونوازعها من يستطيع ويشاء، أحسب أن الناس في هذا الزمان أكثر خوفا من أنفسهم، وقلقاً على مصيرهم من أي وقت مضى، وأشد شعوراً بالضياع والحيرة، وبذلك الإحساس المزعج الذي يحس به الولد حين يفتقد الوالد

الحازم الذي يقف في وجه أهوائه وعربدته، ويرد إلى نفسه السلام والأمن الداخليين اللذين بدونهما تصبح الحياة عبئاً لا يحتمل.

أحسب أن ليس في استطاعة الدين أن يقترب من الدعوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي يطوعه لأساليبها ومناهجها دون أن يفقد معناه أو معظمه، فالدين ليس علاقة بشرية بين الإنسان وأمثاله من الفانين الهالكين وإنما هو رباط فذ يتجاوز فيه الإنسان الفرد أفق بشريته ليحدد في هذا العالم المتغير المتقلب مصيره هو كفرد لا مصير نوعه أو جنسه بالإرتباط إلى الأبد بنقطة ثابتة باقية إليها تنتهي الخطوط كلها ومنها تبدأ، ويحول ارتباطه بها بينه وبين الانطفاء والانطماس في ظلمة العدم، هو رباط فذ له معنى فذ لا يشاركه فيه غيره من الروابط التي يرتبط بها الإنسان على هذا الكوكب، يميزه أساساً أنه ليس دين اليوم فحسب، بل دين الأمس واليوم والغد، كان ويكون وسيكون، وهنا يكمن وقار الدين ورهبته وتعاليه باتساع مدى تجاربه على غرور الارادة البشرية التي لا ترى من طريقها بوضوح إلا ما تسمح لها برؤيته حياتها القصيرة المليئة بالشواده والصوارف.

ويزيد مشكلة المناهج والأساليب فيما يتعلق بالدعوات الإسلامية خاصة أمور منها:

المزج في الدعوة لدى كثير من المسلمين بين فكرة الدولة الإسلامية وبين الإسلام ذاته، واعتقاد التلازم بينهما في الدعوة، وليس هنا مجال مناقشة هذه المسألة بالتفصيل، ولكن يكفي أن نقول إن الإسلام باق ثابت ما بقي القرآن المجيد مصوناً محفوظاً كما وعد الله تعالى، أما الدولة الإسلامية بصورتها التاريخية المعروفة وبمفهومها في كتب الفقه الإسلامي فقد انقضت، والتفكير في إعادتها إلى الوجود بذلك المفهوم عينه يقتضي بداهة استبدال ذلك المفهوم القديم بالأسس الحالية للقانون الدولي، وهو مرام لا يتعلق به خيال، إذ الدولة بمعناها الحديث مفهوم سياسي وقانوني يحدد مقوماته القانون الدولي بالنسبة لجميع الدول، ولا يدخل الدين في هذا المفهوم كما لا يدخل في مفهوم الجنسية باعتبارها رابطة الولاء الذي يربط الفرد بدولته، وقد صارت البلاد الإسلامية والمستقلة دولا بهذا المفهوم

الحديث في ظل القانون الدولي، وغلب على معظمها الطابع المدني السائد بين دول العالم، ولا تعارض بين إسلام المسلم وولائه لدولته المدنية، ولا يعتبر ولاؤه لها قادحا في إسلامية.

وهذا التلازم في التصور بين الدولة الإسلامية وبين الإسلام أكثره أثر للشعور السائد بين المسلمين بالشوق إلى الإتحاد والنفور من التفرق والضيق بما يجدونه في أنفسهم من الضعف والتخلف والتمزق بالقياس إلى سواهم من الأمم والشعوب، ولكن إعادة الدولة الإسلامية إلى الحياة هدف سياسي بلا ريب، لأنه يتضمن تغيير حكام بحكام، وأوضاع بأوضاع أخرى في الحكم، وقيم بقيم أخرى سياسية واجتماعية، وليس عجيباً إذن أن نلاحظ عند من يمزجون في الدعوة بين الإسلام والدولة الإسلامية ميلا ظاهراً إلى تقليد بعض مناهج الدعوات السياسية وأساليبها.

على أن مشكلة المسلمين الأولى فيما يبدو ليست مشكلة امبراطورية تفككت، فكل امبراطورية كانت أو تكون مصيرها إلى تتفكك وتبيد وتخلى الطريق لوحدات سياسية أضيق رقعة وأوسع نشاطاً وأكثر تماسكا وحيوية، إن مشكلتنا هي مشكلة قيم، ومشكلة موقف: هي مشكلة قيم معينة قد تضاءل اهتمام البيئات الإسلامية بها، وقل حرصها عليها، فلم تعد هذه البيئات تعيش وفق المبادئ التي تعتنقها، ولم تعد تستطيع أن تحمل أو تتحمل من يريد أن يعيش هذه المبادىء بشجاعة وإخلاص، بل لم تعد تستطيع أن تكفل للمسلم كامل الحقوق التي قررها له الإسلام، أو تقوى على إيجاد الثقة فيها وحسن الظن بها، وتهيئة الفرصة للتماسك والتساند اللازمين لكل عمل مشترك قوي طويل الأمد.

ثم هي مشكلة موقف المسلمين من طابع المعارف الإسلامية ومن طابع المعارف الغربية أو الحديثة سمها ما شئت، فالمعارف الحديثة غير شخصية في الأغلب الأعم، ولا تتوقف على وجود صلة إنسانية شخصية وثيقة، فالأفكار والمعلومات متى صيغت وحُصلت تنفصل عن الأشخاص ويصبح لها وجود مستقل تضمنه المطبعة أو الرسم أو الوسيلة التشكيلية التي تصاغ فيها، وتنعقد صلة مباشرة بين المنتفعين وبين هذه الأفكار أو المعارف التي أحرزت على هذه الصورة دون حاجة إلى

وساطة إنسان يتلقونها عن طريقه، وهذا الإنفصال بين الفكرة أو العمل وبين الإنسان المعين الحقيقي قد استقر، حتى ان خلق صاحب الفكرة أو العمل لم يعد بذي شأن، بل صارت الفكرة أو العمل في ذاته سبباً للشهرة والمجد، والمنزلة لصاحبهما برغم خلقه السيء أو سلوكه الفاضح، أو برغم تنكره في حياته كإنسان للقيم التي بها يكون الإنسان إنساناً، بل برغم تنكره في حياته لذات الأفكار والمبادىء التي قامت عليها شهرته في مؤلفاته أو أعماله الأدبية أو الفنية.

وهذا الانفصال لا يعرفه الإسلام، فالمعارف الإسلامية لا تحصًّل أساساً من كتاب، ولا يمكن استخلاصها كاملة من أوراق ، لأنها قبل كل شيء معارف ينقلها إنسان مسلم إلى إنسان مسلم بعد أن تلقاها من إنسان مسلم كذلك، ولا يختلف طابعها هذا سواء أكانت معارف مبناها الإنشاء والإيجاد أو مبناها النقل والرواية، فهي في الحالين لها تكملة بشرية لا تقوى على حملها الأوراق يدركها التلميذ أو المريد عن شيخه في تصرفات الشيخ واهتماماته وما يظهر في سلوكه أو أعماله من أثر تلك المعارف التي يترجمها الشيخ من صيغ لفظيه إلى واقع حيوي يحمل حقيقتها الحية، ولا يتصور الإسلام أن رجلا معروفا بسوء السيرة وقلة الذمة والإخلاص يمكن أن يصبح صاحب فكرة او مدرسة، وأن يصير له مجد وشهرة بين المسلمين.

ومسلمو هذا الزمان إذ يستعملون المطبعة على أوسع نطاق في مختلف أغراض حياتهم تصوروا أن الأفكار الإسلامية يمكنها بذاتها متى طبعت ووزعت أن تزاحم وتزحم غيرها من الأفكار والمعارف والعلوم في تلك السوق الواسعة الغاصة بالأفكار لا المجردة من الاتصال الانساني، والتي لا تحتاج إلى هذا الاتصال، ويكفي لمن يخالجه أدنى شك في مبلغ هذا الوهم أن يلاحظ ما تلقاه المطبوعات الدينية من قلة الرواج حتى مع بذل غاية العناية في إخراجها وطبعها، بوساطة الهيئات الدينية المسيحية.

وينبغي أن نلتفت إلى أن الاسلام ليس مجرد فكرة أو افكار، ولا هو وصفة أو وصفات، ولا صيغ يحرز مضمونها من يتعقلها. وإنما هو حياة تعاش أو طريقة

للحياة لا تعرف حقيقة معناها ومضمونها إلا من خلال إنسان يعيشها ويحياها وهو ما تعجز عن نقله المطبعة وعن حملة الكتب.

ومن ظن من المسلمين أن غير المسلم يمكن أن يتحول الى الإسلام إذا قرأ كتابا أو كتباً تعرض مبادىء الإسلام المصوغة عرضاً صحيحاً مشوقا، فهو واهم يضيع وقته وجهده، وما نظن أن هذه الطريقة على ما فيها من جاذبية كان أو يمكن أن يكون لها نصيب جدي في نشر الإسلام، إذ الإسلام لا تنشره الكتب وقراءة الأوراق ، وإنما ينشره الإنسان المسلم حين يتصل بغير المسلم، فيشهد هذا من يسر تناوله لحياته: سرائها وضرائها، ويسر تقبله للخروج منها ما ينطبع أثره في وجدانه ويصل إلى الأعماق فيدخلها الشوق إلى الإسلام قبل أن يتنبه العقل إلى النظر والتفكير فيه.

هذا هو الطريق الذي به انتشر الإسلام في الماضي البعيد أو القريب، وهو الطريق الرحب الطبيعي لكل دعوة إسلامية، وفيه من آثار رسولنا وآله وصحابته وتابعيهم معالم هدى لا يخطئها قلب إذا أخلص في اتجاهه إلى الله.

ومن هنا كانت خطورة تهاون المسلمين في الخلق والسلوك، وفيما يتعلق بالقيم التي أشرنا إليها، فإن هذا التهاون قد أدى باضطراد إلى قلة النماذج التي يمكن أن تبعث الشوق إلى الإسلام في نفوس غير المسلمين، كما أدى باضطراد إلى كثرة النماذج التي تبعث النفور منه عند أولئك، ولا جدال في أن الإسلام بطبعه قادر على إنتاج النماذج الطيبة، ولهذا وصل إلينا وسيصل إن شاء الله إلى من بعدنا إلى آخر الزمان، وإنما محل الانزعاج والقلق هو اختلال التوازن والنسبة بين انتاج النماذج الطيبة التي تحمل في تواضع وعفة وإخلاص رسالة الإسلام، وتسلمها إلى القلوب والنفوس كل يوم، وبين إنتاج النماذج التي تحجب ظلمتها نور الإسلام، وكثافتها رقته، وثقلها لطفه، وعربدتها نظامه واتساقه، فإن هذه النماذج الأخيرة تتكاثر في البيئات الإسلامية بما يشبه تكاثر الخلايا السرطانية، ولا بد من وقفة جادة تقفها عقول المسلمين لمواجهة تكاثرها حتى لا يهدد حياة الإسلام، وما يغنى مع تكاثرها أن تملأ الكتب والمجلات والمحافل والندوات بمحاسن الإسلام ومزاياه إذا كانت هذه

النماذج التي تنتجها البيئات الإسلامية على هذا النطاق الواسع تحمل لعين المحايد بله المغرض المناوىء صورة غير كريمة عن الإسلام وأهله.

وينقلنا هذا إلى عقدة أخرى من عقد المسلمين في زماننا يتصل أمرها بمناهج التقريب، فإنهم صاروا حريصين إلى حد المبالغة على أن يبدو الإسلام مقبولا من خارجه في عين من ينظر إليه من غير المسلمين على وفق معايير الحسن والقيم السائدة في الأمم التي بيدها مقاليد الحضارة الحديثة، وهكذا وضعنا - دون أن نشعر - نبينا وقرآننا وملتنا في موضع الإتهام، وأخذنا نترافع لإثبات براءة الإسلام أمام محكمة لا يعنيها هذا الأمر كثيراً.

تلمس هذا في كثير مما كتب ويكتب، وقيل ويقال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحياته، والقرآن وآياته، والإسلام ودوره.

على أن أحداً لن يترك بطبيعة الحال إسلامه إذا لم يفلح في إقناع الأوروبين والأمريكيين بجمال الإسلام وكماله، فلماذا إذاً نكلف نبينا وقرآننا وديننا مهانة المرافعة والمدافعة أمام تلك المحكمة (الغربية)، وما لصاحب المرافعة والمدافعة من كثرة التأويل أو التخريج التي لا تثبت شيئاً إلا مهارة المترافع وبراعة المدافع،إن نبينا هو نبينا وهادينا لا نقبل أن يجادلنا فيه أحد، وقرآننا هو كتابنا لا نرضى أن يشكك في قيمته إنسان، وديننا هو الإسلام عشنا به ونموت وسنلقى الله عليه، جفت بذلك الأقلام.

هذا هو منهج التقريب في هذه المسألة، فجمال الإسلام في نظر التقريب يبدأ وينتهي من داخل الإسلام ذاته، والناظر إلى الإسلام من خارجه إنما يحكم له أو عليه، لا على أساس أن النبي صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله كان له العذر أن يتزوج أكثر من واحدة أو لم يكن، أو أن الصلاة فيها فائدة للبدن أو لا، أو أن الصوم يفيد أو لا يفيد المصابين بالسكر وضغط الدم، أو أن القرآن يحتوي أو لا يحتوي إشارات فلكية أو علمية طريفة، إنما يحكم للإسلام أو عليه على أساس ما يشهد من متانة بنيانه أو وهمه، وتعلق أهله به أو انصرافهم عنه، واتحادهم وتآزرهم فيما بينهم أو تمزقهم وتصدعهم، وقدرة البيئات المسلمة على كفالة حقوق المسلم أو عجزها عن ذلك؟

-٣-

من المسائل التي قد يقف بها المتأمل في مناهج الدعوات الإسلامية المعاصرة ومنها التقريب: مسألة المفاضلة بين الأغراض المحدودة، وبين الأغراض الضخمة العامة الشاملة. ومزيّة الغرض المحدود - من حيث إجادة الدراسة والتنفيذ وربطه بالواقع وظروفه وفرص النجاح - لا تخفى، ومزيّة الغرض الشامل الضخم - من حيث الجاذبية ويسر القبول وعظم التأثير في النفوس - واضحة.

ومعظمنا حين يتحرك اهتمامه بدينه، ينظر إلى الإسلام من علٍ نظرة شاملة يشعر معها بالشجو لتقصير أهله والرثاء لحالهم، ويجد فكره مسوقا إلى استعراض مشاكل المسلمين كما يتخيلها، وإلى التماس حلول لها، وإلى أن يفضي بذلك لمن عساه يسمع، أو يكتب عنه لمن عساه أن يقرأ. وهو في هذا يقف موقف الطبيب من المرضى مفترضاً أنه طبيب وحيد، وأن مرضاه وهم قرابة ثلاثمائة مليون لا يمكن أن ينتظروا منه أكثر من أفكار أو نصائح أو وصفات مقولة أو مكتوبة ليس عليه منها تبعة ولا عهدة إذا لم تصدق أو تتبع. وكل منّا قد مرّ في الغالب بمثل هذا الموقف ، وحاول مرة أو أكثر من مرة أن يقوم بدور طبيب الملايين على هذا النحو، وهويظن أن مسلمي العالم يرتقبون العلاج والإصلاح على يديه، وقد طاب له الشعور بنشوة الفارق بين ما في وضع الطبيب أو المصلح من كمال، وما في حال المحتاجين للعلاج والإصلاح من نقص.

ووراء ذلك مع الغيرة على الإسلام، قدر قليل أو كثير من الرغبة الغريزية في التصدر والقيادة والأهمية، وقدر قليل أو كثير من الحرص الغريزي على إشباع رغباتنا بأقل ما يمكن من المشقة والجهد والمخاطر وبأكثر ما يمكن من الأمن والدعة والعافية. ووراء ه أيضاً عادات فكرية ونفسية عودتنا إياها ظروف حياتنا الحاضرة، أعانت عليها المطبعة والصحافة في اعتمادها الكلي على الجماهير والكتل، فإن كل شيء يعرض أو يُعرض له بكيفية أو بأخرى في الصحف وغيرها من أدوات النشر على كل إنسان؛ ومعه دعوة ضمنية أو صريحة لكل إنسان بأن يرى فيه رأياً معيناً أو غير معين، وقد ألف قارىء الصحيفة لمجرد أنه يستطيع قراءتها،

أن يعالج بلا احتفال ولا روية أي شيء وهو في مقعده من بيته أو مقهاه، سواء تعلق بأمور الحرب أو السلام أو شئون السياسة المحلية أو الدولية أو أحوال المجتمع في بلده أو في بلاد الدنيا، وهو يرى في ذلك اهتماماً بالمسائل العامة يشهد له في بيئته باليقظة والثقافة. ومهما يكن من مزايا هذا الاعتياد فلا شك أنه يحيي لدى كثير من الناس إحساساً كاذباً بالعلم والخبرة والجدارة، وشعوراً طفلياً بسهولة تغيير أوضاع الحياة ويسر تحويلها وتشكيلها، وجرأة بلهاء على مناهضة نواميس الله وتحديها، كما يضعف لدى كثيرين البصيرة والإحساس بالنسب بين الأشياء، وبالفروق، وبقيمة الزمن، والشعور بمعنى الواقع وصلابته وصلة الواقع بالممكن، وأنه هو الذي يحدد أبعاد الممكن وتكاليف تحقيقه، كما يحجب عنهم الهوة التي تفصل بين الممكن وبين وهم الواهم وخيال الهاذي، ولذا كان اهتمام أولئك بالمسائل العامة قليل الجدوى عليهم وعلى المسائل العامة التي لا يجذبهم إليها في الغالب إلا عمومها وبريقها وضخامة شعاراتها وضجيج خلافاتها وغموض قضاياها.

ومن الخير للإسلام ألا تتناوله الجماهير والكتل بالكيفية التي تتناول بها المسائل العامة، لأنه لا يمكن أن يسلك ضمن هذه المسائل العامة، ، ولا أن يجري عليه ما يجري عليها، فكل منا يحمل دينه معه على الحقيقة لا على المجاز في ادق خصوصياته ما عاش، ويحمله معه حين يموت، وقد أسلمنا حياتنا الخاصة لله كلها بكل أجزائها في كل أوقاتها وأحوالها، وقد أسلمنا تبعا لذلك إليه تعالى حياتنا العامة، أي علاقاتنا وصلاتنا وروابطنا بالجماعة التي نعيش فيها، ولا يتصور أن يسلم المسلمون حياتهم العامة لله ويحتفظوا بحياتهم الخاصة لأنفسهم. والإسلام دين نفس معينة، أي رباط مباشر بينها هي بالذات وبين خالقها سبحانه وتعالى، وهذا الرباط بالنسبة لنا ليس مسألة عامة إلا على قدر ما يكون الخبز المعّين الذي تأكله، أو الماء المعّين الذي تشربه مسألة عامة. نعم على المسلم أن يصلح إسلامه او يصفيه كما يصلح خبزه ويصفي ماءه، فمن هذه النقطة يجب أن يبدأ وإليها ينتهي به المطاف.

إن طريق الدعوة الأعظم هو الإنسان المسلم: حياته وسلوكه، مواقفه

وتصرفاته، أفعاله وردود أفعاله، باطنه وظاهره، غيبه وحضوره، جده وهزله، إنه بينة البينات على وجود الإسلام وصلاحيته للوجود، إنه الحجة التي لا ينفع معها مراء ولا مكابرة، إنه قوة الخير الحية يجذب خير ها ما في غيرها من خير، إنه الإسلام الحي الحاضر يخاطب بلسان الحال جميع الأحياء الحاضرين إنه إليهم كلمة الإسلام ودعوة الإسلام ورسالة الإسلام، إنه الحصة القيمة التي يثرى بها رصيد ديننا وتمتلىء خزائنه، وما يمكن أن ينهض دين إذا زوده أهله بحصص معظمها زائف وتافه ورخيص.

إن خطاب الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال أقوى من الدعوة القولية تأثيراً وأبعد أثراً، والدعوة القولية بدون هذا الخطاب الحي الفعال قليلة الجدوى محدودة النفع، وهما معاً يتكاملان ويتعاونان ويزيد أحدهما تأثير الآخر ، ويبلغان معاً بالدعوة آفاقاً من النجاح لا يصل إليها أي منهما منفرداً.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الدعوة القولية هي وحدها التي تقبل الإعداد والتخطيط والتنظيم واتباع المناهج وتعديلها حسب ظروف الزمان والمكان، ونعني بالدعوة القولية ما يتصل بالإرشاد والوعظ والتعريف بالعقيدة وأركان الدين وعزائمه ورخصه وفضائله ورجاله وأمجاده،، وأن الدعوة من طريق خطاب الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال تستعصي على فكرة الإعداد والتخطيط والتنظيم والمناهج، لأن زمام هذا النوع من الخطاب في يد كل مسلم، يتوقف على سلوكه الشخصي ويعتمد على طريقة تناوله لحياته، ولكن هذا غير صحيح، فإن خطاب الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال يقبل الإعداد والدراسة والتخطيط والتنظيم كالدعوة القولية تماماً، وأي منهج سديد يوجب أن يشمل الإعداد والتنظيم طريقي الدعوة جميعاً، وألا يعهد بالمراكز الحساسة في الدعوة القولية إلا لمن يحسنون خطاب الناس بالمواقف، والتصرفات والأفعال. وقد أتقنت الطوائف المسيحية الغربية سيما الكاثوليك تنظيم هذا النوع من الخطاب وبلغت فيه شأوا بعيداً.

ومخاطبة الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال تحتاج إلى مزيد من شجاعة القلب وقوة التماسك والثبات في وجه المخاطر، وإلى السكينة والوقار والعفة عما

ألف الناس أن يرغبوا فيه، ويصطرعوا عليه، وهو يحتاج فوق ذلك كله إلى امتلاء النفس بالأمل في الخير والتصميم على تحقيق نصيبها منه بكل ما في استطاعتها.

ولا شك أن خطاب الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال في البيئات الإسلامية حاصل باستمرار، لكنه فيما يبدو لا يحصل بالقدر الكافي ويفتقر إلى التنظيم والمناهج، ولا يوجد تلازم بينه وبين الدعوة القولية في أية صورة من صورها، بل الغالب أن تسير الدعوة القولية في طريقها دون أو تعول على هذا الخطاب أو تلتفت إليه، ولا جدال في أن خدمة الدعوة بالكلام مقولا ومكتوباً ليس فيها كل المشقة والمخاطر التي في مخاطبة الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال ، فبذل الكلام تأييداً وتمجيداً وترغيباً وترهيباً وحضاً وصدّاً، جهد لا يكلف صاحبه في الأغلب تضحية في أطماعه أو في ماله. ولا يتقاضاه تغييراً في عاداته ونسيج حياته، مع أنه يجتذب إليه السمعة، ويلفت نحوه أنظار الناس، ويشهد له عندهم بواسع العلم والفضل، ومع قلة جدوى الكلام في البيئات الإسلامية - اللهم إلا في تحريك ألوان من المشاعر العابرة، وإثارة أنماط من السلوك السطحي الوقتي الذي ليس وراءه طائل - فإننا كلنا نعتقد أن الكلام قوة خارقة، وأن الفصيح الأريب الذكي اللسن الحافظ الواسع الاطلاع قدير على أن يرشد وهو ضال، ويذكر وقلبه غافل، ويقوم وعوده معوج، وينير طريق الناس وطريقه مظلم معتم، ويحيي الإسلام في النفوس وقد مات إسلامه ، وكلنا لا يفطن إلى أن الدين إخلاص لله، إن فقد عند الناس فليس في مقدور الذكاء والمهارة واللباقة أن تعيده، وأن تسليط المهارة واللباقة على الدين يمتص مائيته ويجفف عوده، ويضعف جاذبيته ويطرد عطره، وأنه ما لم يحصل تنوير القلب لا يصل الكلام إلى قلوب الناس مهما جوده صاحبه.

ويبدو أن اعتقادنا المبالغ فيه، في قوة الكلام وقدرته، فرع على اننا جماعات عاشت أحقاباً على الأماني ففقدت ثقتها بالمحدود المعين المقدور التنفيذ وفقدت استعدادها النفسي لبذل الجهد، وتنافس أفرادها على بذله.

والصوفية إذ يفرقون بين الرجاء باعتباره الثقة فيما عند الله التي تحدث للعامل الجاهد الناشط، وبين الأمنية من حيث هي تصور احتمال النجاة بغير اهتمام

بأسبابها، وترحيب بهذا الاحتمال مع عدم الاطمئنان إليه لانعدام دواعي هذا الإطمئنان، يقيمون تفرقة صحيحة مشاهدة في حياة الأفراد والجماعات، فإن البشر كأفراد أو كمجاميع لا يستطيعون أن يقوموا بعمل ما يحتاج إلى جهد ووقت إلا إذا كان لديهم الثقة في إمكان إتمامه على ما يحبون، وهذا هو الرجاء. أما الأمنية فشيء يوجد في خيالنا إذا لم يكن لدينا عمل معين ننوي ونعزم على أن ننهض به، وهي مجرد استحسان لأمر ممكن نظرياً وذهنياً، وهو استحسان لا يتصل بالإرادة ولا يحركها عادة لا إلى الاستعداد والتجهيز ولا إلى العمل والتنفيذ.

وليس منا أحد إلا وقد جاشت نفسه زمناً ما بهذه الأمنيات فتمنى ألا يموت، أو أن يصبح فإذا حصباء داره دراري وترابها تبر، أو تمنى أن تكون له كلمة لا ترد ومال لا يعد كما تقول العامة في مصر.

ونحن بين يدي الأمنية نتخلى عن الإرادة وما يتصل بها من عمل ورجاء معقود بالله على هذا العمل، ونستسلم استسلاماً تاماً لما ستجيء به الأيام كيفما تجيء.

وفقدان الرجاء يعطل معظم إرادة الإنسان فيعاف ويكره كثيراً مما يحتاج إلى جهد ومثابرة ووقت.

وفقدان الرجاء معناه فقدان أهم وأشرف حافز يحفز إرادة الآدمي ويحركها إلى العمل والمثابرة عليه وتجويده. وقد فقد معظم الناس في بلاد الإسلام لمئات السنين هذا الرجاء فقداً مزمناً لطول ما أزمن الخوف بينهم، وطول ما فقدوا الأمان على المال والنفس والعمل والمكانة والمنزلة والفكر والعلم والفن، وطول ما بسط عليهم من ظل القلق والرهبة الذي أمات الثقة في أي جهد مخلص يبذل، أو قولة حق تقال، فضمرت الآمال والرجال، وضمرت الإرادة البشرية ، وضاق أفقها قروناً عدة صفيت خلالها جهود السابقين المتفوقين، وتحجر ما لم يدركه الضياع من آثارهم كما تحجرت بقايا غابة أصابتها كارثة جيولوجية، وباتت الأجيال المسلمة المصابة بذلك الضمور النفسي والعقلي والعاطفي تعبد تلك البقايا ولا تتجرأ ولا تسمح لأحد بأن يتجرأ على تقليبها، واستغنى الناس بالأمنية عن الرجاء، واكتفوا في ظل الإرادة الضامرة المشلولة بالانتظار واعتادوا على الانتظار وعلى الترحيب بالقول

الذي يعين عليه انتظاراً غير مصحوب بأي توتر ليس له آخر ولا نهاية: يولد الناس لينتظروا ويموتون وهم ينتظرون، هاربين دائماً من الرجاء الخصب إلى الأمنية الجدباء.

وخلال ذلك وقع الخلط بين بساطة الإسلام وبين السهولة، فاعتقد الناس أن الإسلام بسيط بمعنى أنه سهل لا يتقاضى من المسلم جهداً ولا عزيمة ولا تضحيات، ووطأ ذلك ووطد لسيادة الكلام والشقشقة في البيئات الإسلامية، ولا يتصور عاقل أن الإخلاص لله أمر هين لين، فكيف يتصور ان يكون الإسلام سهلاً هيناً. إن الإسلام بسيط بمعنى أنه قادر قدرة عجيبة على إبراز ما هو جوهري ومفيد في أغراضه، وعلى استبعاد كل ما يحجب الجوهر من الحواشي والتفصيلات، فبساطة الإسلام ترجع إلى أدائه لمضمونه، بل هي مقدرته على اداء هذا المضمون أداءاً ناصعا مباشراً، وهذه البساطة نقيض تلك السهولة الكلامية البدائية التي تكتسح ما هو جوهري وأساسي وكل ما يعترض خطاها الغافلة، وتلغي الفوارق بين الجوهر وبين الأشكال والصور والتفاصيل والحواشي. إن الإسلام بسيط من جهة حرصه الشديد على رؤية ما هو جوهري وما هو مفيد في الحياة، مرتسما بقوة على سلوك المسلم وتصرفاته في حياته الخاصة والعامة، وهذا ليس امراً هيناً ولا سهلا، ولا هو يوافق البدائية أو الآلية الكلامية البليدة الكسلانة التي يتناول بها كثير من المسلمين دينهم بفضل تحويل بساطة الإسلام إلى سهولة وخفة وزن ومأونة.

وكما حصل الخلط بين بساطة الإسلام وبين السهولة، حصل التمييز بين المتدين وبين المستقيم. فلم تعد البيئات الإسلامية تعتبر التدين مرادفاً للاستقامة ملازماً لها غير منفك عنها، لم يعد يلزم أن يكون المتدين مستقيماً، أو أن يكون المستقيم متديناً، ولا نقصد هنا بالمتدين ذلك الذي يتظاهر بالتدين رياء وتصنعا، إنما نقصد الإنسان الذي تميل نفسه إلى الأمور الدينية ويشعر برقة وتأثر عند ما يمارسها، ويحب ان يشارك في أنواع السلوك الديني المشترك ويهمه الدين فيفرح ويحزن من أجله. والتدين بهذا المعنى استعداد عاطفي غير وثيق الصلة بالاعتياد على الارادة وضبط النفس والفطنة، وهي مقومات الاستقامة.

وأحسب أن الإسلام يخسر كثيراً إن هو وقع في الشرك الذي وقعت فيه المسيحية الغربية، واكتفى بهذا التدين وفرح بأولئك المتدينين ضعيفي الإرادة والاستقامة، إنهم كانوا وما زالوا كثرة في بلاد الإسلام، وهم الآن جمهور عظيم يقبل على الدعوة القولية، ويحب أن يسمع ويقرأ الكلام في المسائل الدينية ليرضي استعداده العاطفي ، ولا يستفيد مما يسمع أو يقرأ أكثر من هذا الرضاء.

وقد نتج عن طول سيادة الكلام وانفصال الدعوة القولية عن خطاب الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال والسلوك أن ضعفت قوة اللغة الإسلامية على التوصيل، أضعفها كثرة الاستعمال خلال قرون عدة فيما جل وحقر، منفصلة في الغالب عن الحقيقة غير ممثلة للواقع ففقدت الكثير من هيبتها ورهبتها وشحناتها الشعورية: وليسأل أي منا نفسه أية رهبة يشعر بها حين ينطق أو يكتب لفظ «اللهم» أو يورد في كلامه المقول أو المكتوب مثل عبارة: أشهد الله او ما شاء الله أو الله اكبر أو يذكر الإيمان أو التوكل أو الحساب أو البعث أو الآخرة، وأمثال ذلك من كلم وتراكيب اللغة الإسلامية. إنه لا يكاد يحس ما يجب لها من رهبة، إلا أن يمر به ظرف غير عادي يوقظ للحظات شعوره بالمضمون الخطير لهذه اللغة، فنحن نستعمل في الدعوة لغة تحوج إلى الإطالة والإطناب واستعمال المترادف أو المتقارب لكي يعوض الإسهاب والإكثار عن ضعف قوة توصيل الألفاظ والتراكيب، وهو ما يجعل كلامنا في الدينيات وغيرها يبدو في بعض الأحيان أو أغلبها أجوف كثير الفضول والضوضاء إذا قيس بكلام الأولين وما فيه من إحكام واقتصاد ووقار، وكلما أكثرنا من الكلام زاد ضعف القدرة على التوصيل في اللغة، وهو ضعف لا يمكن أن يتوقف إلا حين تربط الكلام بالواقع، والألفاظ بالأفعال، واللسان بالقلب والجوارح، أي إلا اذا قل اعتماد الدعوات الإسلامية على الصور البيانية ومدخرات الذاكرة والحافظة، وزاد اعتمادها على مخاطبة الناس بالحاضر الحي من الموقف والتصرفات والأفعال والسلوك.

إن وراء ميل معظمنا إلى الاشتغال بالأغراض الضخمة، والاصلاحات الكلية فضلاً عن جاذبيتها بقية من فقدان الرجاء وضمور الإرادة والهرب من ملاقاة

الواقع ومعاناته، إذ الأغراض الضخمة والاصلاحات الكلية شيء لا استطيع أن اضطلع به أنا أو أنت، ولا يقوى عليه أفراد المسلمين وإن اشتركوا وتعاونوا وتناهدوا، فما الذي يدفعني ويدفعك إلى الاعراض عن الممكن المقدور عليه إلى التماس الضخم الفخم الشامل الكلي إلا أن أكون أنا أو أنت قد فقدنا الرجاء والثقة في أن نستطيع عمل شيء ذي قيمة، وأصبحنا نلوذ بأمنية كبرى تقوم بتنفيذها قوة كبرى تكتسح كل من يعترض طريقها وما يعترضه، ويحجب عنا بريق هذه الأمنية ورواؤها وسحرها سوء مصيرنا ومنقلبنا حين نصبح في يد تلك القوة الكبرى المكتسحة، إن أفراد المسلمين لا يستطيعون أن يصلحوا واقعهم مع المحافظة على حريتهم وحقوقهم التي كفلها الاسلام إلا اذا لاقوا واقعهم بأنفسهم، وعانوه بأشخاصهم منفردين ومشتركين في إصلاحات جزئية وأغراض معينة محدودة يكون في استطاعتهم هم التعرف عليها والقيام على تنفيذها وتكرار ذلك مرة ومرات، يزداد خلالها المسلم تجربة وقوة إرادة، كما يزداد رجاء وثقة في نفسه وإخوانه، وفي رضاء الله سبحانه عنه وعنهم.

ولا يستطيع الباحث في مناهج الدعوات الإسلامية أن يغفل قضية اتجاه الاسلام، وهل هو يتجه إلى الماضي كما ينعى عليه خصومه أو يتجه إلى الأمام نحو المستقبل متخذاً من الماضي قوة تؤيده وتسدد خطاه كما يعتقد المستنيرون من أهله؟.

بيننا ولا شك تصور شائع قديم الجذور متشائم النظرة يرى عجلة الزمن تعدو بالناس بعيداً عن نور القرآن، وإنهم كلما لج بهم البعد عن عهد تلك الإشراقة العظيمة التي نزل فيها القرآن قل حظهم من الهداية والفلاح والخير، وأن كل جيل من المسلمين لا بد واجد نفسه أقل خيراً من الجيل الذي سبقه وأكثر خيراً ممن يأتون بعده، وأن الأجيال المتأخرة ومنها الأجيال الحاضرة لم يعد يجوز لهم أن يحاولوا بأنفسهم ولأنفسهم فهم القرآن، وامتراء الزاد الروحي من مائدته مباشرة، بل حسبهم ويكفيهم أن يحاولوا فهم الذين فهموا القرآن من السلف الصالح من العلماء، وهذا التصور المتشائم يعتقد أن الإسلام قد استنفد أفضل أيامه ومر بها من ألف وثلثمائة سنة، وأنه بعد أن بلغ أوجه في ذلك الماضي البعيد دخل على مكانته النقص

وتدهورت حاله، وأن دوران الأرض إذ يزيد المسلمين بعداً عن مصدر النور يزيدهم ظلمة ويزيد بهم حال الإسلام تدهوراً ، وأن الخير كله كان في الماضي لدى السلف الصالح، والشر كله في الحاضر لدى هذا الخلف الضال، وأن سفينة العالم يوشك أن يبتلعها اليم لكثرة ما عليها من أوضار وأشرار، والمسلم السعيد الناجي من خرج منها بقلبه قبل أن تفارق روحه جسده.

هذا التصور المتشائم ليس رأي الإسلام ذاته، وإنما تصور أجيال من المسلمين عانت حياة شقية وحاضراً تعساً بالنسبة لها، غلب عليه الشر وساد فيه الأشرار، إذ لا شك أن تقديسنا للماضي طريق نعبر به عن رأينا في الحاضر وحكمنا عليه، وأننا في أعماقنا نرفضه رغم أننا نعيش فيه ونمارس في ظله حياتنا. وفي جبلة البشر الاعتزاز بالماضي والفخر بالآباء ، ولكن حب الناس لآبائهم واسلافهم لا يتحول إلى تقديس عنيد شبيه بالتأليه إلا حين يعيشون لمدة طويلة في بيئة مزعجة يشعرون فيها بدوام الخوف والقلق، ويحسون فيها بهزيمة الخير والمحبة والحق، وباليأس من إمكان مقاومة الشر والأشرار فيتجهون بقلوبهم وخيالهم الى الماضي ليجدوا فيه ما لا يجدونه في حاضرهم من أسباب العزاء وصور الخير والصلاح والفضيلة والحق، مما يرد عليهم شيئاً من الثقة في الحياة ويعينهم على الاستمرار في حمل عبثها.إن تقديسنا للماضي يعكس صورة هزيمتنا في الحاضر، ويأسنا من قدرتنا على التخلص من سيطرة الأشرار في أي مستقبل معقول، وبأي جهود معقولة، إنه يسجل تخلينا عن الاشتغال بمقاومة الشر بغير الرفض الداخلي والعناد النفسي، وعن محاربته، لأن الاشتغال الفعلي بمحاربة الشر يشغل أصحابه بفكرة الانتصار وما عسى أن يترتب على الانتصار من نتائج، أي يشغلهم بالمستقبل ويلفتهم إليه أكثر مما يلفتهم إلى الماضي، إن الناس يقبضون على ماضيهم بعناد وإصرار وتعصب حين لا ينجح الحاضر في اكتساب ثقتهم، وحين ينفرهم هذا الحاضر ويزعجهم، وحين يحسون أن القيم التي يعتقدون أنها ضرورية ولازمة للحياة الحسنة الكريمة غير مصونة ولا محترمة وأن من العسير صيانتها والدفاع عنها.

هذا فيما يبدو هو التفسير الأشبه بالصواب لهذه النظرة المتشائمة التي يعتمد عليها أعداء الإسلام في اتهامه بالاتجاه الى الماضي.

نعم إن المسلمين يكبرون عصر النبوة وأمجاد الإسلام وأئمته وأعلامه، وهذا الإكبار طبيعي ومعقول، وهو لا يقتضي تلك النظرة المتشائمة اليائسة ولا يبررها، والله سبحانه وتعالى لم يبعث محمداً صلوات الله وسلامه عليه وآله من أجل عصر واحد، ولا لزمن واحد بعينه، ولا قصر سبحانه رقى النوع الإنساني على جيل بعينه ولا على أمة بعينها، إنما بعث تبارك وتعالى رسوله إلى كل إنسان كان ويكون وسيكون في إنسانية كتب لها مولاها جل شأنه التطور والترقي حالاً بعد حال، ودرجة فوق درجة، وشرع سبحانه الاسلام لتتعاقب أجيال المسلمين ويتكاثروا ويتكاثر بهم الخير والبركة في الدنيا والآخرة، وليحمل الأول منهم الآخر إلى ما هو أفضل، وليسوق ماضيهم مستقبلهم أمامهم إلى ما هو أكمل، وليستجيب الله دعاء المسلمين فيجيء الأولاد خيراً من الآباء، والأحفاد خيراً من الأولاد إلى آخر الزمان إن شاء الله.

فالإسلام يرى في المسلم ذريته، ويرقب في حاضره مستقبله ومستقبلهم في ظل ممدود من الرجاء والثقة في الله؟

- ٤ -

لا نستطيع ان نمنع انفسنا من الحكم على عصرنا وعالمنا ما دمنا نعيش فيهما.

ونواحي الخطأ والقصور والمبالغة في حكمنا عليه ترجح حتماً جوانب الإصابة والدقة والاعتدال لسعة الموضوع المحكوم عليه وغلبة العاطفة على اختيار البينات التي نحكم بموجبها، وعلى تأويلنا لها حين نختارها - مع هذا التحفظ يبدو أن عالمنا لا يحب الصدق او لم يعد يحبه ويحس بقيمته، وهوقد استغنى عنه واثبت لنفسه باستغنائه أن العيش بدونه ممكن، وأنه ليس لازماً للحياة الحديثة،بل لعله يعقد هذه الحياة ويثير فيها الصعوبات، ويؤدي الى الخلاف ويعكر بهجة الدنيا ويفسد فرص الإستمتاع والسلام. في عالمنا قوى هائلة تعمل ضد الصدق عن قصد وعمد، وتحاربه حرباً مستورة بمهارة وكفاية، وتزهد فيه الناس بكل حيلة. إنها تحاول إزالة أهمية الصدق من ذاكرة الناس، وبقايا مكانته واحترام النفوس له، وهي تسخّر من يسخرون منه صراحة وضمناً، سراً وعلانية، قولا وفعلاً، وتشجع على ازدرائه وامتهانه وابتذاله ، لأنها تريد عالماً ليس فيه أثر للصدق إذا شاع وانتشر يدفع الناس دفعاً إلى شيء خطر جداً، إسمه الإخلاص للحق، وإلى شيء أشد خطورة، اسمه الشجاعة واحترام النفس، فتنطلق إذ ذاك موجة مثالية لا يعرف أحد ما الذي تطيح به ولا أين تقف ؟ وماذا تأخذ أو تدع من نظم العصر وأوضاعه ؟ وكلها إلا القليل ذوات طابع مادي أكيد لا يعول كثيراً على الإخلاص والشجاعة.

اما بماذا يستعيض الناس عن الصدق والتعلق به ؟ فتلك في نظر هذه القوى الهائلة من جهة : مسألة بدائل، أي أشياء صناعية تملأ وقت الناس وتشغل فراغ داخلهم وتسكّن فضولهم، وصناعة البدائل لا تفتر، لأنها - أي البدائل - سريعة التحلل، قصيرة العمر.

ولأن المسألة من جهة أخرى مسألة نسيان، وهو يحدث مع الانشغال وكثرة ما يقال وما يرى مما له ضجيج وصخب، وذلك توفره هذه القوى الهائلة، وتحققه على الدوام، وباستمرار ليل نهار.

ويبدو أن الآدمي الذي يخلو غذاؤه من الصدق والتعلق به مدة طويلة يتعرض

عقله ووجدانه لما يشبه أعراض وأمراض سوء التغذية التي يتعرض لها البدن، وربما كان ما نشاهد ظواهره الحزينة في العالم نوعاً من ضمور الوجدان والعقل والشخصية، ومن الكساح النفسي، أو من توقف النمو والتفتح في الروح، وربما كان ذلك هو الابتهاج الذي يقدمه كياننا النفسي والعقلي على الحرمان من الصدق، وهو الإعلان الذي يعلن به ضرورة التعلق بالصدق لحياة العقول والأرواح.

إننا نفقد التعلق بالصدق حين نكف عن اعتباره قيمة مطلقة تعلو على أنفسنا وعلى المصلحة والمنفعة، حين تتوقف قيمته في اعتقادنا على نفعه لنا، حين تصبح المصلحة هي الصدق، وحيث تدخل الفائدة في تعريفنا له. إننا نفقده حتماً حين لا ترى ضمائرنا بأساً من الترحيب بالكذب والباطل المتوجين بتاج المصلحة الحاضرة والانحناء لهما وإفساح الطريق أمامهما، حينما نشعر أننا أحرار في اختيار نوع الصدق وفي صنعه وفي التحكم في مقوماته، وأن مشيئتنا وإرادتنا فوق فكرة
الصدق وفي صنعه وفي التحكم في مقوماته، وأن مشيئتنا وإرادتنا فوق فكرة
الصدق والكذب، والحق والباطل.

إننا نفقد الصدق حين ننسى أنه لا يعيش إلا إذا كان سقفاً وحداً لمشيئة البشر، إلا إذا كان فوق نسبية أحكامهم وآرائهم، إلا إذا كان هو أداة القياس النهائية التي تقاس بها كل القيم، إلا إذا كان كما قلنا من قبل قيمة مطلقة لا يرد عليها قيد أو استثناء إلا بإذن قيمة مطلقة أعلى منها هي الله عزّوجل.

إن ميلنا إلى الكذب على انفسنا وغيرنا ميل طاغ، يبيّن ان ضمائرنا وحدها وما نسميه قانوننا الأخلاقي، وإيماننا بالإنسانية، كل ذلك لا يقوى في الغالب على صد ميلنا هذا إلى الكذب ورده، وإننا بشهادة حالنا في أشد الحاجة إلى سلطة فوق أنفسنا نسلم لها بالقدرة على معرفة وكشف كذبنا، ونسلم بأننا لا نستطيع أن نفسد عملها بالرشوة والزلفى، أو بالضغط والقسر، ولا أن نضللها بالمكر والحيلة، سلطة فوق قدراتنا جميعاً، خيرها وشرها، لا تضعف بالاعتياد، ولا يلحقها الابتذال، ولاتفقد نفوذها ومكانتها مع طول الاتصال والمعاملة، وهذه لا يمكن قط أن تكون

أرضية، لأن كل سلطة أرضية، هي حتماً سلطة بشر مهما أجدنا لفها في اوصاف وتصورات فلسفية أو قانونية.

إننا أهل هذا العصر برغم الزحام والالتصاق المادي بعداء غرباء، نخاف من الود ومن الثقة، في اعماقنا وحشة وعزلة وبغض للروابط التي تربطنا بالآخرين بوثاقة وعمق، وذلك لأننا لم نعد نمارس التعلق بالصدق، لا نحن ولا محيطنا، لقد أنسانا الذين يهمهم أن ينسى العالم قيمة الصدق، أننا نستطيع أن نختلف على مضمونه المعين في هذه المسألة أو تلك، لاختلاف البينات، ويبقى مع هذا الاختلاف كل منا صادقاً مخلصاً أميناً، لأن اختلافنا حول مضمون معين مرجعه اتفاقنا في الولاء المطلق للصدق كقيمة مطلقة.

في هذا العالم الذي لا يحب التعلق بالصدق، يبدو دين الصادق الامين غريباً يوشك أن يكون قريباً مطلوباً، وأهل التقريب على ثقة من لطفه تعالى، ورحمته بخلقه، يرون من معالم التقريب ألا يكفوا عن تذكير المسلمين من كل مذهب انهم بالتعلق بالصدق بإصرار واستماتة، ورفضهم الكذب والباطل بإصرار واستماتة ينقذون إسلامهم من التمزق والموت، ويشاركون في إنقاذ العالم المتمزق من الدمار الكلي.

ليس مطلوباً منا كمسلمين أن نعتزل الدنيا، ولا ذاك في وسعنا، بل المطلوب المرغوب أن نشارك في التيار الرئيسي النافع لحياة هذا العصر بفهم وشجاعة وإخلاص تام للحق عز وجل، وألا نخاف كما يخاف معظم الناس الآن من ممارسة الصدق. وليس مطلوباً منا أن نتغابى وأن نعرض عن الفهم الجيد العميق لأفكار العصر وعقائده وتصوراته وأذواقه والقوى المؤثرة في أحداثه، لأن ذلك ليس في وسع مسلم يشعر بمسؤلية الانتماء للإسلام، ولأنه في هذا المعمعان يجب أن يعرف المسلمون دائماً بقدر من الدقة والوضوح: ماذا يبيعون للعصر ؟ وماذا يشترون من الأفكار؟ وأن يتجنبوا ما أمكن أن يخدعوا أنفسهم أو يخدعهم غيرهم في الأسس، فإن يقظتهم والتفاتهم الدائمين إلى اختلاف الأسس، معناه أنهم ملتفتون إلى كليات الإسلام حريصون عليها، لأن الحلول العادلة الفاضلة المعتبرة

من مقومات الحضارة الحديثة، لا يمكن أن يكون بينها وبين الإسلام تعارض أساسي، ولكن الأفكار الأساسية التي في إطارها وجدت هذه الحلول قد تعارض كليات الإسلام، كما يبدو ذلك مثلا في نظرية الحقوق عموما، وفي فلسفة الحرية والمساواة بصفة خاصة.

فنظرية الحقوق تشغل معظم مساحة القاعدة الفكرية لحياتنا، فأنا إذا اعتقدت أن هذا الشيء من حقي أن آخذه، وهذا العمل من حقى أن آتيه، وهذا التكليف من حقي أن أرفضه، وهذا النهي من حقي أن اخالفه، فقد حصنت رغباتي في الأخذ والإتيان والرفض والمخالفة بفكرة عامة يحترمها الآخرون أو يجب أن يحترموها، ويتعين عليهم ألا ينكروا تصرفي على مقتاضاها أو يقاوموه، ذلك فضلا عن أن استيلاد الرضا والإشباع من مجرد الإحساس بممارسة الحق شيء طبيعي في نفس كل منا، وكلنا يمكنه أن يشاهد في نفسه النشاط المستمر الدائب الذي لا ينقطع في الوصول إلى حقوقنا كما نتصورها، ويشاهد في نفسه انطلاق الغضب والسخط على ما يعترض طريقنا إلى حقوقنا، ومن يهددنا فيها أو يحرمنا منها، وحسبنا أن نعرف أن الشعور بالإرتياح والتفتح، وبالأمن وبالثقة، وبالسعة والرغد، وبالنجاح والفلج، والأمل والرجاء، كذلك الإحساس بالقلق والخوف، أو بالقنوط واليأس، أو بالإحباط والفشل والسخط، كل ذلك متوقف على نظرتنا لحقوقنا، أي على اعتقادنا في مدى ما لنا من مطالب مشروعة في ذمة الدنيا وأهلها، وعلى مقدار توفيقنا في أخذ ما نعتقد أنه من حقنا.

وأية نظرية للحقوق مهما كانت بدائية يتراءى فيها حتما اجتهاد في توفير قدر من الإنسجام والمسايرة بين فكرة الآدمى عن حقوقه، أي ذلك الجزء من مطالبه ورغباته الذي يصح أن يعتبر مشروعا مبررا وبين الإمكانيات الفعلية المتاحة ، لأن الإنسان يتصدع نفسياً حين يعتقد أن العالم يغتال حقوقه، وأنه عاجز عن منع ذلك، فنظرية الحقوق دائماً وفي كل صورها قائمة على عملية فصل وتمييز بين المطالب المبررة وغير المبررة، يجري هذا التمييز في نفس الإنسان، فيوجه على أساسه بصورة واعية أو غير واعية سلوكه ويوزع رغباته وينفق طاقاته العاطفية والعصبية

والمادية، ثم يجري هذا التمييز أيضا في العالم الخارجي بالمواقف التي يتخذها الآدمي بالنسبة لمن حوله وما حوله، فنظرية الحقوق هي عند التأمل نظرية واجبات، فيها الممنوع هو الذي يحدد دائرة الجائز، وفيها الواجب يتقدم على الحق في الوجود الذهني على الأقل.

وظهور تضاريس الواجبات في خريطة الحقوق، ووضوح الفروق والحدود بين المطالب المبررة المشروعة ، وبين غير المبررة وغير المشروعة أمر حيوي للفرد والمجموع معاً، ويبدو أن الإنسان من فجر تاريخه في ومضة حكمة قد تبين أن بروز تضاريس الواجبات ليس عملا بشريا صرفا، وأن يداً أقوى وأعلى وأهدى لها في ذلك العمل نصيب، وإن قدرة البشر على تغيير معالم خريطة الحقوق ليست مطلقة، بل لها حد إلهي يجب أن تقف عنده، وأن اجتهاد أهل كل زمان في تعيين واقع هذا الحد، واختلاف الناس في التعرف على تفاصيله لا ينفي أنه دائما قائم وموجود بصورة أو بأخرى كحقيقة كلية مستمرة بها تبقى حياة البشر بصورة عامة موضوعية داخل إطار العدل والخير في تيار الزمن الدائم الحركة والسير والتغير.

هذا المبدأ رفضته أوروبا فكرياً في تحولها التدريجي الذي انتهى بها في منتصف القرن التاسع عشر إلى اللادينية والانكار المتطرف للدين، ذلك أن سلطان الدين بعد أن ساد فيها بغير منازع في العصر الوسيط سيادة وفرت لحياة الناس وحدة فكرية وروحية واجتماعية حية متكاملة، أخذ يضعف مع ازدياد الثراء الذي أدت إليه قفزة التجارة الخارجية بعد الحرب الصليبية الأولى، واتساع نفوذ المدن البحرية الإيطالية، ونشاط أساطيلها في البحر المتوسط، وانتشار مراكز المال والأعمال في أوروبا الغربية في خطى التجارة الخارجية التي اطلقت أشواق الناس للمكاسب والمال، وأطلقت معها أشواقهم إلى الترف والكماليات المادية والفكرية، ثم تضاعف ذلك حين فتحت الكشوف الجغرافية لأوروبا الطريق إلى ثروات العالم الجديد وتجارة المحيطات، وانتقل الناس أو انزلقوا من تواضع وبساطة العصر الوسيط ووحدته المطمئنة إلى عصر النهضة بفورته واندفاعه إلى الاقتناء والاستمتاع وجرأته على الموت وعلى السلطة الدينية والمدنية، وتعشقه للمعرفة

وللمغامرة والتحدي، وصار الناس حتى كبار رجال الدين منهم فكراً وخيالا وذوقا في وردة ثقافية متحمسة لحضارة اليونان والرومان التي لم تكن تعرف الله، وفشا فيهم ميل عام إلى الإعجاب بالإنسان وكل ما هو إنساني، وأخذ عقل الإنسان ينافس الوحي و التنزيل والمأثورات منافسة لينة محتاطة في الظاهر، عنيفة في الخفاء، وصار جسم الإنسان السوي وملابسه ودوره واشياؤه الجميلة الأداة التي لا يستغنى عنها الفن حتى في التعبير عن الاخرة وعن الله ذاته، لأن القوم - على ما كانوا فيه من عربدة- كانوا متدينين جداً، وإنما على طريقتهم هم،بلغت حماستهم للدين أن تهافتوا على بناء الكنائس والأديرة بكثرة ونفقة غير مسبوقتين، وتهافتوا على تعذيب انفسهم، بل على بذل حياتهم من أجل الدين، وعلى تعذيب الآخرين وإحراقهم أو قتلهم إذا خالفوهم في المذهب وقدروا عليهم، كل ذلك دون أن تفتر حماستهم للدنيا التي أغرقتهم ورؤساءهم معهم في الزنا والقصف والربا والرشوة، وجعلتهم يستبيحون النهب والاغتيال، ولكن الدين لم يعد يقدر أن يضبط قلوب وعقول الرؤساء، ولا قلوب وعقول الناس، كما كان يضبطها في العصر السابق، وغادرت الحياة عامة وخاصة وحدتها، إذ لم تعد الناس تعيش مبادئها بالقدر الكافي إلا الأقلون، وهذا هيأ وسطاً أخذ من ذلك التاريخ في الامتداد والاتساع للفكر البشري الذي لا يستند إلا الى بشريته، أي للفكر الشخصي لمفكرين وفلاسفة في بيئات مختلفة، لا خبرة لهم في تدبير أمور الناس أن يقدموا للناس مشورات وحلولا وفروضاً ونظرات عامة مجردة في الدين وأسسه وفي المجتمع والدولة والانسان، فالأديان كلها مثلاً واحدة في الجوهر عند إرزم ومن شاكله، وموضوعها الاساسي كلها هو الفضيلة والحياة الآخرة، وقد صاغ بعض أهل الفكر من الانجليز في القرن الثامن عشر من هذه الفكرة مذهب الدين الطبيعي، وهو مظهر من مظاهر ولع ذلك القرن بالطبيعة، كان يقابل فكرة العقل الطبيعي، ومذهب القانون الطبيعي، وكان يزعم أن العقل بطبعه قادر على الاهتداء إلى الله وإلى الفضيلة، بغير حاجة إلى وسيلة غير بشرية وغير طبيعية كالوحي، ولا إلى بينة غير بشرية وغير طبيعية كالمعجزة، وقد نشرت الماسونية التي أنشئت في ذلك القرن هذا المذهب في اوروبا كلها، وتحمس له ڤولتير، وكتب تحت تأثيره كتابه المشهور في التسامح، ولم

يطل العهد حتى ألّه زعماءُ الثورة الفرنسية العقل، ثم عادت نسمة عارضة للدين هبت على أوروبا بعد الكوارث والأحزان العامة التي انتهت بها حروب نابليون، ولم تلبث أوروبا أن غطتها موجة عارمة من الراديكالية، فلم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى كان معظم الفكر الأوروبي منكراً للدين بكل أنواعه إنكاراً متطرفاً مبالغاً فيه، وثبت على هذا الاتجاه الى اليوم، ولا شك أن وراء هذا الواقع الكئيب توجد مبالغة الناس في تقدير العقل، وفي قدرة العلوم الوضعية، وفي استعارة مناهج هذه العلوم فيما تصلح له وما لا تصلح، ومبالغتهم في تقدير كل ما ينتسب ومن ينتسب إلى العلم الوضعي، والاستخفاف والاستهانة بكل ما لا ينتسب اليه، وبهرجته وإطراحه على انه متخلف وقديم لا يصح أن يشغل به الانسان العصري وقته وعقله، ذلك مع أن نيوتن وديكارت وباسكال وليبنتز، وهم من أئمة العلم الوضعي، ومن بناته ومؤسسيه كانوا مسيحيين مخلصين، كما أن«كانْت» نفسه كان مؤمناً إيماناً عميقاً بالله، ولم ينتج عن جحود غالبية الفكر الأوروبي لله وللدين من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن أي نمو في شخصية الإنسان الاوروبي، ولم يردد بسبب هذا الجحود حكمة ولا أمانة، ولا عمقاً في العاطفة، ولا قدرة على التفاهم والتآخي، ولاإحساساً بالتزاماته وتبعاته، بل لعله قد صار أكثر تهالكاً على الجنس وتهافتاً على الكحول، وأسرع تصديقاً واندفاعاً، وأقل استعداداً لتبادل المحبة والود، ثم هو بكل تأكيد لم يتخلص من الألوهية والتأليه، لأن آلهته قد زادت عدداً وغموضاً، وهي في ازدياد ما دامت الدعاية قادرة على صنع الآلهة وتهيئة الناس لعبادتها.

في هذا الإطار المنكر للدين، أعلن الفكر الأوروبي الذي صاغ قوانين أوروبا ودساتيرها، أن جميع الحقوق والواجبات عامة وخاصة هي من الإنسان لخدمة الإنسان، وأن الإنسان أو مجتمع الإنسان هو الذي يشرع الواجب والحق والمباح والمحظور، وهو الذي يجعل الصحيح صحيحاًوالباطل باطلاً، فانطلقت يد الإنسان بلا قيد خارجي في القانون وفي القانون الأخلاقي، ولم يعد الناس يرون أن فوقهم شيئاً تقف عنده أهواؤهم، ولم يتأخر الزمن بأوروبا حتى ووجهت بتقلص

الواجبات، وتداخل المطالب غير المشروعة في المشروعة، وانبهام الحدود بين ما هو خير وما هو شر، وسقوط هيبة القانون والقانون الأخلاقي، وانتشار عدم المبالاة بين الجماهيرالتي كثر بينها وفيها الساخطون الناقمون، والمستعجلون للهدم والمرحبون بالكوارث.

ولا شك أن البلاد الإسلامية التي نقلت أحكام دساتيرها وقوانينها الوضعية عن الدساتير والقوانين الأوروبية لأغراض عملية روعي فيها ظروفها وحاجتها إلى المشاركة الجادة في المجرى الرئيسي النافع للحضارة، لم تنقل ابداً ذلك الإطار الفكري الإلحادي الذي أشرنا إليه، ولم تستجلب وتستأنس تلك الأحكام لكي تستغني بها عن الدين جملة أو بالتدريج، أو لكي تعتنق بها جملة أو بالتدريج فلسفة تحل محل الدين باعتباره صورة من صور التخلف مضى زمنها وانقضى، لقد استوردنا هذه الأحكام كمسلمين، واستخدمناها وألفنا استخدامها وتطبيقها واستيلادها كمسلمين لعشرات السنين مشرعين ومنفذين وقضاة ومتقاضين ومتعاملين، حالنا في هذا يشبه حال مسلم اشترى داراً من نصراني كان قد بناه لنفسه، لا ضير على المسلم في الاختيار، لأنه هو الذي يقدر دواعيه وظروف نفسه، ولا يمكن أن يقيده شراؤه باعتناق ما قد يجده فيها من بقايا صلبان وتماثيل، ولا عليه إذا استخدمها كما يحسن المسلم فملأها قرآناً وصلاة وأذاناً يبلغ عنان السماء.

تقول: لا يوجد فارق عملي بين تطبيقاتنا لهذه القوانين وتطبيقات أصحابها الأصليين. وردنا: أن هذا موافق للغرض ومحقق له، لأن المقصود هو الحلول العملية، أما الروح الكلي العام - وهو ما يهمنا هنا. فما يزال كما كان، ونرجو أن يبقى كما كان إسلامياً، ما زلنا. أعني معظمنا. ننظر للأمور على أن الله عز وجل موجود فعال لما يريد، وأنه حد نهائي يحدد بصورة ما أهواءنا ويصدها، ويحفظنا من تأليه أنفسنا وتأليه غيرنا من البشر، وأنه تعالى محكمة عليا لنا بلا إجراءات ولا مهارات، نسلم كلنا بولايتها علينا، واختصاصها بنا، بيضاً وسوداً، فقراء وأغنياء، أتباعاً ومتبوعين، حكاماً ومحكومين، لأننا نسلم بأننا لها مسلمون.

إن الله هو وحدة المسلمين الحقيقية، هو وجودهم الحقيقي الحي، هو وحده

تعالى الذي شد ويشد إليه مئات الملايين من الضعفاء والفقراء فلم تبتلعهم قوى هذا العصر الخطرة الشريرة، وأن تبتلعهم إن شاء الله، هذا شعور عميق غائر في نفس المسلم كل مكان من الأرض، والذي يقتل هذا الشعور يقتل الإسلام، والعكس صحيح صحة مطلقة، والأمركذلك أيضاً بالنسبة للحريات المدنية والسياسية والاقتصادية، فهي جزء من النظام المدني يفهم عادة في البلاد الإسلامية التي تطبق النظم المدنية على معانيه الأوروبية، ولا يكاد يختلف تصور أهل السياسة أو القانون أو الأقتصاد أو أهل الفكر عموماً لحرية الرأي أو حرية الاعتقاد أو لأنواع الحرية الشخصية عن تصور الأوروبين لهذه المباديء العامة، وإنما يوجد دائماً ذلك الفارق الذي نبهنا إليه من قبل وهو أن معظمنا في ممارسته وفهمه لهذه الحريات حين توجد لا يفارق الإطار العام للتدين، مما يجعلنا من هذه الوجهة أقرب بعض الشيء إلى جو الحريات الأول في الدستور الأمريكي والإطار الفكري لواضعيه.

ذلك إلى أن المفهوم الأساسي للحريات هو كونها ضمانات من صنع الناس، شرعوها وفرضوها على الحكام لحماية أنفسهم من افتئات وعسف هؤلاء حين تحدثهم أنفسهم بذلك وفي أيديهم قوة الدولة، وهذا المعنى قد يجد فيه المسلم شيئاً من المصادرة على المطلوب، فضلاً عن أن بديهته ترفض تصور الناس أربابا ومربوبين.

ثم إن الحريات الوضعية كلها خارجية تتوخى إبعاد أنواع من العوائق والعوارض الخارجية، أو التخلص من أنواع من القيود نقيد الإنسان من خارجه طبيعة أن القانون الوضعي كله لا شأن له بداخل الإنسان، وأن ممارسة الحريات الوضعية لا تكون إلا في صور تصرفات ووقائع خارجية قولية أو فعلية. أما صدق ممارسة الناس لهذه الحريات، وصدق احترام الحكام لها فمسألة باطنية داخلية زائدة على معناها، وهو ما يجعلها في نظر المسلم الصادق الذي يأخذ الأمور بإخلاص وتصديق مجالاً سهلاً للزيف والدجل. ثم إنها مع كونها ضمانات هي قيم اجتماعية، وقوتها كضمانات تتركز في كونها قيما، وهي كقيم ليست ثابتة المنزلة ولا المكانة في تقدير الناس، بل مكانتها عرضة للتدهورمع الزمن، وقد غلبها بالفعل المال والوطنية والمساواة والاشتراكية وغير ذلك.

وربما كان تصور الإسلام للمعنى الكلي الذي تشير إليه كلمة في العصر الحديث أكثر عمقاً وأصلح لقيمة هذا المعنى ومكانته:

أولاً: لأن مشكلة الحرية في عصرنا ليست عند التأمل مشكلة سياسية أو اقتصادية بقدر ما هي مشكلة عاطفية عقلية، فهي لا توجد إذا كنا جميعاً حاكمين ومحكومين متفقين على الصواب والخطأ، ومتفقين في الرغبات وفهمها، وضرورة الاختيار بينها، وتنظيم كيفية إشباعها، وكنا جميعاً متفقين على معيار عادل ثابت للكرامة الشخصية لا يتأثر بقوة الفرد وضعفه، أو بأهميته بالنسبة لغرض معين أومصلحة معينة، وبعبارة أكثر دقة إذا كان المجتمع يمنح على الدوام قدراً كافياً من الكرامة والاحترام للفرد العادي باعتباره إنساناً، ولا يعطي لأحد الحق في ازدرائه أو إهماله أو إشعاره بأنه أدنى قدراً ممن هو أقوى منه بماله أو بعلاقاته أو بمهارته وكفايته.

ويبدو أن في أساس فكرة الحرية تكمن ثورة قلب الآدمي على الذل، وأن استيقاظ الشعور بالذل والقهر ليس إلا الوجه الآخر للشعور بالحرية والرغبة في الحصول عليها، فالحرية من هذه الناحية هي الحالة التي يجد فيها الإنسان نفسه غير ذليل، الحالة التي لا يشعر فيها بالامتهان وهوان القدر. وفكرة الكرامة متداخلة تداخلاً كاملاً عميقاً في فكرة الحرية ومختلطة بها إلى أقصى حد، وهذا يضع قضية الحرية في مكانها الصحيح في ميدان المشاعر والعواطف أكثر منها في ميدان المعقولات والمصالح التي يدبرها العقل، فلا يثير القيد أو الإلزام مشكلة للحرية إلا إذا اعتبره الإنسان مُحِطّاً،أي أحس معه بالهوان والذل. كذلك الشأن بالنسبة لأي فارق أو تمييز بين البشر لا يشعر الناس بثقله إلا إذا تُرجم إلى نتائج وتصرفات يعتبرها الناس مُذِلة أو مهينة، فيتحرك فيهم الشوق إلى التخلص من الفارق أو التمييز، وتوجد إذ ذاك قضية من قضايا الحرية.

فالحرية تبدأ وتنتهي في دائرة الشعور، وفي مجال القيم التي يزن بها الإنسان– من الناحية العاطفية الشعورية – حياته في عين نفسه وفي عين الآخرين، أما الحجج التي تستند إلى المصلحة فهي مبررات نعطي بها لعواطفنا التفسير

الفلسفي أو العقلي لها، وما لم يحمل القيد إلى الناس هذا الشعور المرير فإنهم لا يثورون عليه في قلوبهم وإن كانوا يصانعونه ليحتالوا على مخالفته، فقيود الرقابة على النقد لا تثير قضية حرية بالنسبة للمهربين، ولكن قيود عقد الزواج قد تثير مشكلة حرية على يد الزوج الشرير إذا أحست الزوجة ذلها ومهانتها في الخضوع لتلك القيود.

وواضح أن مشاكل الفوارق الاجتماعية في العصر الحالي رغم كثرة وحدة الجدل الاقتصادي والسياسي الدائرين بشأنها ليست مشاكل فقر واحتياج مادي على الأقل في البلاد الغنية، وإنما هي مشاكل وضع مهين مذل، بغض النظر عن كونه من ناحيته المادية يبلغ حد الكفاية، بل حد الرفاهية بالقياس إلى أمثال هؤلاء الناس في بلاد أخرى أقل ثراء وتقدماً، فقضايا الحريات العامة هي وقضايا المساواة كلها شعورية، وهذا هو سر حدتها وقوتها وخطورتها، وقد ثارت وتثور وستثور دائماً بمزيد من الحدة والشدة، لأن العصر الحاضر فيما يبدو لم يصل بعد إلى أكتشاف قيمة عليا يكون لها في نظره الصدارة والتقدم فعلاً وواقعاً على باقي القيم بحيث يجري على أساسها وتوزيع الاحترام والكرامة والتقدير داخل كل مجتمع على نحو ينال رضاء وتأييد جميع المشتركين فيها باستثناء الصغار والشواذ.

والواقع أن فكرة الحياة الكريمة أو المستوى الكريم للحياة ليست إلا تصوراً منتزعاً من عناصر مادية يحمل معنى التمييز، فالحياة الكريمة تتوقف على المسكن ونوعه وتأثيثه، وعلى نوع المأكل والمشرب والملبس، ونوع المدرسة أو المعهد، وعلى أدوات وأجهزة الترفيه ووسائل الاتصال والانتقال، وعلى المحيط الاجتماعي وفرص الحياة الاجتماعية في أماكن لائقة بوسائل لائقة، وكل عنصر من هذه العناصر يضيع الإحساس بقيمته إذا أصبح في متناول الملايين، أي إذا صار من مألوف الحياة المعتادة بالنسبة لكثرة الناس، وأصبح طرازاً شعبياً سوقياً، فالحياة الكريمة بغض النظرعن الشعارات والنظريات هي في عصرنا حياة مادية، ترتفع وتختلف عن الحياة المادية السوقية السائدة بين ملايين المتشابهين، هي مستوى مادي غير شعبي، وهذا أصل من أصول شقاء الحضارة الحديثة.

لأنه ما دام المال، أي الدخل أو القدرة الشرائية هو وسيلة الحصول على هذه الحياة الكريمة، فإن المال يبقى كما كان هو القيمة الاجتماعية الرئيسية التي عليها يتركز اهتمام الناس، ويتعين على الإنسان في أي مجتمع أن يجتهد في تحسين وضعه الاقتصادي ليزيد في قدرته على الشراء، وهذا ما يربط حتماً بين نصيبه الفعلي من احترام نفسه واحترام المجتمع له وبين دخله، ومادام ذلك كذلك فإن خطورة قضايا الحرية والمساواة لن تخف بزيادة الدخول المختلفة، ولا بتقريبها بعضها من بعض، ولا يجعل العلة الوحيدة لاختلافها اختلاف الناس في الكفاية، لأن ذلك كله لن يغيرمن وجود مئات الملايين من البشر في نوع من الحياة المتشابهة الباهتة السوقية، يشعرها شعوراً حاداً بأنها في مركز أدنى من سواها وفق معايير المجتمع، ويجعلها تحس بالنقص والمهانة.

والواقع أن الإنسان العادي في زماننا لا يستطيع أن يشعر وهو منفرد وبعيد عن التكتل، وعن النقابة أو الحزب أو اللجنة بأنه مساو تماماً ومن كل وجه جدّي أساسي للغني ولصاحب القوة أو السلطة في العالم ويحتكم إليها، لا على مقدار دخله وقدرته على شراء السلع، ولا على حساب رأي الرؤساء والباعة والنساء فيه، وإنما على قدر إخلاصه وصدق ولائه للحق والخير، وينال من تلك السلطة التقدير والمنزلة المعترف بهما من المؤمنين، لا يسبب كونه حاكماً أو مديراً أو صاحب عمل أو مال، ولا لأنه أنيق أو ممتاز أو لبق، بل فقط لأنه إنسان نظيف من الداخل، وهذا الوصف القلبي هو دائماً وصف شخصي فردي لا يمكن أن يصبح طرازاً شعبياً أو سوقياً.

ومعلوم أن رغبات الإنسان لا تنفذ، وكل رغبة تجاب يتولد عنها رغاب جديدة، ومحاولة إرضاء الرغبات بالإشباع المادي وحده يزيدها نهماً ويستولدها مطامع أخرى لا تجد كفايتها من الإشباع، فالعالم من هذه الناحية في حلقة مفرغة خبيثة لا تعرف كيف يحطمها، لا سيما والصناعة الحديثة تتوقف على القدرة الشرائية وتنميتها بتنمية الدخول العامة والخاصة، وإلهاب الرغبات لإنفاق الدخول، فنحن- أهل هذا العصر- نمثل نوعاً من الإنسان لا يكفي في تعريفه أنه حيوان ناطق أو عاقل

أو عارف، لأنه أولاً حيوان مشتر، وملايين البشر ليست إلا قطعاناً من المشترين بالفعل أو بالقوة، بعضهم يمارس حياة الشراء، وبعضهم تملأ شهوة الشراء قلبه وتقعد به قلة المال، ذلك إلى أن الاهتمام بإشباع الرغبات المادية يحصرنا حصراً شديداً في دائرة إرضاء أنفسنا، وهوما يحاول الناس في هذا الزمن طرده بالمزيد من الكحول ومن الجنس ومن الميسر، فلا ينطرد إلا مع الحرية واحترام النفس.

فلا بد أن يقلع العالم عن احتفاله بالأشياء المادية، وعن استخفافه بالاعتدال وضبط النفس وتنظيم الرغبات، وأن يقاوم التيار الحالي الذي يسوقه إلى الإسراف في الرغبة والشره والأنانية– غير معقول في فوضى الرغبات والشهوات وغمرة السأم أن توجد حرية أو عدل أو خير أو رقي– أي نظام يمكن ان يستمر بنجاح إذا كان كل إنسان يحكم غيره لنفسه؟! ويسره أن يكون له ما في يد غيره، وأن يأخذ من الدنيا ولا يعطي بالعدل والذمة ثمن ما يأخذ، وإذا كان الناس يهربون من سأم الحياة ومللها بالمخدر أو بما يشبه المخدر.

إذن فالحرية التي يحتاجها العصر، ويفلتها من يده باستمرار، هي التحرر من استبداد واستعباد رغباتنا ومطامعنا والسأم الذي يقتل حماستنا للحياة.

ألا وإن هَم الإسلام الأول هو توفير الحرية الداخلية النفسية للمسلم بتحريره من ضغط الرغبات والمطامع، وما تجلبه عليه من حاجات ومخاوف، وتخليصه من الاستعباد الروحي والنفسي الذي يحدث له من طغيانها وسيطرتها على فكره وسلوكه وتحكمها فيهما وفي مصيره، لأن تزعزع هذه الحرية الداخلية النفسية وضياعها

مقدمة ضرورية لكل شر وضلال، وما من ظالم إلا وأداته إنسان تستعبده مطامعه وشهواته، وما من استبداد أو طغيان إجتماعي أو سياسي أو إقتصادي يمكن أن يوجد إلا إذا كانت الناس قد فقدت حريتها الداخلية وصارت ناضجة لكي تستعبد أيضاً من خارجها.

والشعور بالحرية الداخلية شعور مليء بالوقار والطمأنينة لا يعكس الظروف الخارجية، وإنما يرتسم فيه إيمان السلم وسيطرته على نفسه وضبطه لها،

وإحساسه بتأييد الله عز وجل، وبالقوة والرضا اللتين يولدهما ذلك عنده، فالمسلم الصادق يكون حراً وهو مسجون، وحراً وهو رقيق، وحراً وهو فقير، وحراً وهو مغمور حرية أعمق أو أشد من حرية الكثيرين من الطلقاء والسادة والاغنياء وذوي الجاه المشهورين. وهذه الحرية تجلب له سعادة، وغالباً ما تصونه عن الحقد وتملؤه بالهدوء، وهي تصونه دائماً عن أن يظلم أو أن يعين ظالماً، وتمتعه دائماً عن إفساد حياة الناس أو المشاركة مع غيره في إفسادها، وهذا وحده خير عظيم.

ثانياً: إن هذه الحرية الداخلية التي يطلقها الإسلام في قلب المسلم الصادق ليست عدم مبالاة ولا سلبية ولا بلادة، وهي لا ترجع إلى زهد في الدنيا وانصراف عن شئونها ومساعيها، وإنما هذه الحرية هي مزيد من الفهم والثقة والنظر إلى الحياة من مستوى أعلى، وهي نتيجة لشعور المسلم المعتني بدنياه وآخرته بعبوديته لله وحده، وأن لله وحده المثل الأعلى في الدنيا والآخرة، ولا يمكن أن يشعر للمسلم الصادق بعبوديته لله وحده إذا كان في رق أهوائه، أو إذا كان في قلبه خوف من مخلوق أو طمع فيه، أو كان لا يحس أنه محاسب، فالعبودية لله معنى غيور لا يقبل إشراكاولا اشتراكا، فلا يتصور المسلم الصادقْ وجود مخلوق وراء قدرة الرب جل وعلا، ولا خارجا عن سلطانه ومشيئته، ولا وجود مخلوق أولى من الرب بالطاعة والولاء، ولا أحق منه بالثقة وحسن الظن، ولا وجود مخلوق يمكن أن يكون أحب إلى المسلم من شيء يحبه الله، ولا أبغض إليه من شيء يبغضه الله تبارك وتعالى، والمسلم الصادق يتصور ان الموت نفسه مخلوق بنص الكتاب، لا يهابه من دان بالعبودية لله وحده، وأن الوجود كله بكل ما فيه ومن فيه صغير ذليل تحت قهر الله عز وجل، وهو لا يرى في أية قوة تطاول قوة المولى، إلا طيشها وسخفها وضآلتها، فهي لذلك لا تبهره ولا تهوله ولا تزعجه ولا تهز ولاءه ولا تزعزع طمأنينته، هذه العبودية العجيبة مليئة بالحرية مفعمة بالخلاص ، وهي سر سيطرة المسلم الصادق على رغباته، وسر تماسك نفسه ووحدتها وعدم تفرقها وتشعبها في الأماني والأطماع، وهي سّر وقارها وعدم اضطرابها وقلة مخاوفها وهواجسها وسكينتها فيما يسر ويحزن، وهي أيضاً حساسية قلب المسلم للمسؤلية والتبعة.

ثالثاً: لا يتصور الإسلام بطبيعة الحال حرية اسمها حرية ترك الإسلام، فإن الإسلام ليس انتماء إلى حزب أو ناد، وليس برنامجاً سياسياً أو إجتماعيا يلغيه الإنسان أو يرفضه متى أراد بلا معقبات، لأن إمكان الإلغاء والرفض مفروض في نفس عملية الانتماء للحزب او النادي، وإنما الإسلام أخوة في الله أبدية في الدنيا والآخرة، وولاء لله وبيعة له تعالى أبدية في الدنيا والآخرة، ونوع حياة لها وجهها الفردي والعائلي والجماعي فيها الاستمرار عنصر أساسي، إذ يتسلمها الأبناء من الآباء، ليتسلمها منهم أبناؤهم وهكذا، فحرية البقاء في الإسلام أو تركه كأنه الفندق أو الخان سخافة لا توجد إلا إذا كف الإسلام عن أن يكون ديناً ملزماً لأهله، والارتداد عن الإسلام إذا وقع - والعياذ بالله - ليس ممارسة لحرية، وإنما سقوط وخيانة.

رابعاً: إن الإسلام لا يحترم الرعونة ولا الحماقة، ولا يتصور أن يكون المسلم إلا عاقلاً، ولا يعرف ولا يعترف بحرية الطيش والحماقة، ونحن نخلط بين الحرية والحماقة أحياناً في مباذلنا وملاهينا، وأحياناً في يأسنا وفشلنا، ففي الأولى نتصور أن الحرية تنسى وقارها وخطورتها لتحقق وتحمي نزعات ونزوات وأهواء بعض فارغي الرءوس في اللبس والزينة والتسلية، وهي أشياء لا يحميها كونها من حرية الإنسان الحديث بقدر ما يحميها إقبال الناس عليها ومشاركة الكثيرين في سخفها، وأن منعها لا يساوي المضايقة التي تتخلف عن إجراءات المنع والقمع.

ونحن في اليأس والفشل كثيراً ما نتصور أن المصلحة يخدمها التهور وأحياناً الجنون، فنقدم عالمين عامدين على تصرفات نعلم أنها مخالفة للعقل، لأننا نظن أننا أحرار في استعمال العقل وعدم استعماله، وأن هناك مواقف لا تصلح فيها الحكمة وضبط النفس يجب - حتى نتجنب الملامة والانتقاص - أن نواجهها بالجنون والاندفاع لا من باب التظاهر، وإنما مؤمنين بالجنون والمجانين، وحين نمر بهذه الحال الغريبة نعتبر الذين يصرون على التعقل والاعتدال خصوماً لنا وللحرية، لأنهم يقاومون هوسنا الذي نريد أن تكون له الكلمة العليا، ويشيعون حوله تردداً

وشكوكا. والناس حين ترفع راية الهوس وتوليه في حياتها هذه المكانة، تغير اسمه المألوف وتخلع عليه أسماء ذات بريق، ويساعدهم ذلك على الاستمرار في تلك الحالة، وعلى نسيان كيف دخلوها، ويشعرهم بالزهو لوجودهم فيها كما يجتذب إليهم غيرهم من الشواذ الذين يسعون وراء فرص للتعبير عن آفاتهم وهم آمنون من الخوف والعار، ونحن حين نختار الهوس والجنون لا نعلم أين يؤديان بنا ولا أين يقفان؟ وليس لهما حساب يمكن معرفته مقدماً أو ضبطه، ومتى سيطرا فلن يتخليا عن السيطرة تلقائياً عندما تدعو المصلحة، ثم إن الناس تعتاد الحمق بالممارسة، ويتعذر عليهم أن يقلعوا عنه رغم فداحة ما يصيبهم من جرائه. إن إقدامنا على اختيار الجنون ورفض العقل دليل نقص هائل في حريتنا الداخلية، وعجز تام عن ضبط رغباتنا ومخاوفنا، وتصدع عميق في ولائنا لمثلنا، وكل ذلك لا يمكن أن يوجد في قلب مسلم صادق لأنه رد فعل يائس، لأنه حكم غير معقول نصدره ضد عقولنا ونحن في قبضته الشعور بالفشل واليأس، لأنه مجرد ميل بدائي مخرب يدفعنا بلا بينة جدية إلى تجربة الوجه الآخر المضاد للعقل، وإلى إطراح دفة السفينة كرد فعل غاضب على فشلها في عبور العاصمة.

نقول لأهل التقريب وغيرهم من أصحاب الدعوات الإسلامية: إن هذا الذي قدمناه مع وضوحه في ذاته ليس واضحا ولا قريباً من الوضوح عند معظم الناس في عصرنا، وإن من أكبر ما يصادف الدعوات الإسلامية من صعاب أن الناس لا يريدون أن يصدقوا أن حرصهم على الحرية الداخلية أمر أساسي لحياتهم وللحريات العامة التي يتباكون عليها، وإنه مع عدم توافر هذه الحرية الداخلية في نفوسهم لا يمكن أن تعيش بينهم حريات عامة سليمة مصونة مثمرة، وإن الحرية لا يمكن أن ينهض بها ولها الشرهون الخائفون العابدون لكل قوة، العاجزون عن الإخلاص، الذين يملأ قلوبهم الشك، ولا يشغلها إلا أمر الجيوب والبطون.

— ٥ —

التقريب لا يعادي المال ولا يواليه، ولا يقترح على خصومه ولا على أصحابه وأنصاره، لأنه ليس تقريباً بين المذاهب الاقتصادية، بل التقريب في الله بين إخوة في الله، لكن المال يلفت إليه دعوة التقريب من جهة آثاره على الأرواح باعتباره قيمة قد تنافس الدين، وباعتباره عنصراً في معنى الواقع، وباعتباره وسيلة من الوسائل في خدمة الحاجات المادية اللازمة للدعوة الدينية، وباعتباره أداة للتعبير عن العواطف بعامة وعن عاطفة التدين بصفة خاصة.

والمال في مجتمع يخدم المال قوة ليس لها في نظر الناس حدود، إذ هو يمثل قوة المجتمع حين يطيع المجتمع ويخدم، قوة المجتمع مركزة يسهل للآدمي أن يستعملها في تحقيق آلاف الرغاب والأغراض، ومن هنا جاء تعلق الناس به كل هذا التعلق وتقديمهم له على الحياة نفسها، ومبالغتهم في قدراته، وتصورهم أن الآلهة نفسهايمكن شراؤها بالمال، وأن صاحب المال يستطيع أن يبتاع الآخرة كما استطاع أن يقتني الدنيا، والتصارع على المال أو بسببه هو لا شك صراع من أجل القوة في أصغر وأيسر صورها، والمال في كل الجماعات حتى الماركسية في مقدمة القيم من قائمة القيم فعلاً وواقعاً، وتفوق المال على القيم الأخرى، وهو ما يسمى في اللغة الجارية بالمادية، أو بالطابع المادي أمر أكثر ظهوراً عند السوقة والمحتاجين وأهل الفقر والكتل بصفة عامة نتيجة الشعور بالاحتياج والضيق وشدة التطلع إلى الراحة منهما، وكون الفقر أولاً وأخيراً فقراً إلى المال واحتياجاً إليه، وضيقاً سببه قلة المال أو افتقاده مصحوباً بتطلع إلى الفرج الذي يجيء مع مجيء المال، وعين الفقير غالباً ما تتعاظم المال حتى القليل منه، وهو لأنه يرى المال بعين الخيال والاشتهاء، ومن بعيد بجسم لنفسه شأن المال وقدراته وأعاجيبه، ولذلك لم تستطع الأديان حتى في عنفوانها أن تحطم مكانة المال في قلوب الكتل الفقيرة وإيثارها في الغالب العاجلة على الآجلة في سلوكها وردود أفعالها.

بيد أن الكتل الفقيرة لا تعطي المجتمعات طابعها عبر التاريخ، إذا المجتمع يستمد طابعه دائماً من الطبقات التي تعلو القاعدة، كما هي الحال في الابنية عموماً، فإن

شكل البناء وطابعه هو الأبعاد والمساحات التي يقتطعها من الفراغ فوق الأرض ويجتازها من الأفق، فالطبقات التي تعلو القاعدة، ولا تعاني باستمرار ضغط الاحتياج والفاقة، هي التي يمكنها أن تقف من المال موقفاً فيه شيء من الهدوء يسمح لها بالتأمل وعقد المقارنة بينه وبين سواه من القيم وترجيح قيم أخرى عليه والبلوغ في هذا الترجيح إلى حد الاعتقاد الجازم، والايمان الذي ليس بعده شيء، وهي التي يمكن أن تفطن إلى أضرار المال وأخطاره وقدرته الشيطانية على التسرب إلى الروح وإتلاف الضمير وإصابتهما بالضمور والشلل، ألا ترى أن البدو في الصحراء لا سبيل إلى إقناعهم بمضار الماء الذي لم يعتادوا أن يروا منه إلا القليل وأنه لا يتوجه عليهم النصح بالاعتدال في استخدامه، لأن الماء إذا آذاهم عادة فإنما تؤذيهم قلته، وما تؤدي إليه قلته من اعتراكهم واقتتالهم على الأوشال. لكنه يتوجه على أهل الخصب ممن حباهم اللّه بالأمطار الوفيرة التي لا تغب، أو الأنهار العظيمة التي لا تكاد تنقص.

في هذه الطبقات يمكن أن يتقابل الدين كقيمة مع المال مقابلة فيها صراع، ولا نعني بالدين ما يؤدي من العبادات اعتياداً وشكلاً لجلب المنافع ودفع المضار، وإنما نعني به ما يدين الإنسان من صحة العبودية للّه وحده، وصحة الولاء للّه وحده، ومن الدفاع عن الحق والتزام الشجاعة والتجرد والغيريه، أي إيثار الغير على المصلحة الشخصية.

يحدث بين الدين بهذا المعنى وبين المال صراع، فإذا فاز الدين انخفضت مكانة الغنيّ بالنسبة للفقير، وتراجع شأن المال، وقل تهافت الناس على الثراء، ولم تعد تشح النفوس به، وسهل البذل على الجريء وغير الجريء، وتقرب بالناس ببذل المال في الصدقات وأنواع البر سراً وعلانية، ولم يعد الفقر من المال نقصاً يغض من قدر الآدمي في عين نفسه أو عيون الناس الذين يعتد برأيهم. كما لم تعد ملكية المال تزكي قدر صاحبها، بل لعلها تتحيف قدره، وخفّ بهذا جانب مهم من جوانب الصراع على الدنيا، وتسربت أنداء ذلك وأرواحه إلى القاعدة، أي إلى الكتل الفقيرة، فلّطف من حدّة ما تعانيه، وبعث فيها الميل إلى تقليد من فوقها بعض العفة والقناعة،

وجال بين زواياها نسيم من الرقة والرحمة يخفف لوافح الطمع والقسوة وعدم المبالاة التي لا ينقطع هبوبها حيث تعيش الكتل وتتصارع على العيش.

وعملية رفع الدين إلى رأس قائمة القيم هي في الدرجة الأولى عملية خفض لمكانة المال وسلطاته يتعرض فيها الجانبان للتطرف، فالغني في بعض النصوص لا يمكن أن يدخل الجنة، أو أن يدخل رحاب الله، أو ملكوت السماء، والمراد الغني الشرير بطبيعة الحال، لأن الله عزوجل قد يعطي الآدمي الدين والدنيا معاً، وقد يمنح الغني الشجاعة والتجرد والرحمة مع المال، وقد يتعلق قلب الغني بالحق سبحانه، وبالولاء له وبنصرته أضعاف تعلقه بماله، وليس قولنا إن المال محبوب مرادفاً لقولنا إنه المحبوب الوحيد، أو إنه أحب محبوب.

وكل منا يحب ربه ونبيه، ويحب الولد والزوج والصديق، ولا يجد في حبهم جميعاً معاً وجهاً للإشكال، وإنما يوجد الإشكال عند قيام سبب للتعارض الجدي مع استحالة الجمع والتوفيق- يلزمنا بالاستغناء عن محبوب من أجل محبوب آخر، فإذا تعارض طريق الله مع طريق المال، وإذا لزم لشراء الدنيا أو الاحتفاظ بها أن يتخلى الرجل منا عن ولائه لله غز وجل، فإنه يكون قد خان وباع دينه بدنياه، وامتنع عليه دخول رحاب الله، بهذا لا يكون غنياً.

وليس من السهل- ما دام الناس بتكوينهم العقلي والعاطفي الذي هم عليه حتى الآن- أن يبقى لمدة طويلة على رأس جدول القيم فعلاً وواقعاً، لا نظراً وكلاماً فقط، لأن ذلك يحتاج إلى قدر من ضبط الغرائز وقمع النوازع لا يصبر كل أنواع البشر على معاناته إذا لم يكن معهم شيءآخر خلاف عقولهم ونفوسهم وعوائدهم أقوى منها، كالخبرات الدينية العنيفة، أو العاطفية القوية، وهذه بطبعها لا تمكث إلا لأمد محدود ولا سبيل لإحداثها وإثارتها حسب المشيئة، بل هي لا تحدث إلا في ظروف غير عادية على أيدي أفذاذ غير عاديين، ويبدو أن تصدر الدين قائمة القيم في نفوس الناس لا يجيء إلا كرد فعل في أعقاب نوبات الكلب والسُعار على الدنيا، تلك النوبات التي تجتاح المجتمعات عندما يبلغ فيها الشغف بالمادة والاقتتال على متاع الدنيا وذروتهما، في عقب هذه النوبات أو في نهاياتها تكون الفرصة ملائمة للخبرات

الدينية العميقة العنيفة على النطاق الواسع، ومواتية للموهوبين الموفقين المختارين المكلفين بتعجيل حدوث تلك الخبرات على الوجه المراد لها في الأزل.

وقد بينا في مقال سابق في الإشارة إلى طابع الحضارة الحديثة كيف أن الدين قد تصدر قائمة القيم في غرب أوروبا في العصر الوسيط قرابة قرن من الزمان، ثم بدأ المد المادي من القرن العاشر، واستمر في الارتفاع، وهدأبعض الشيء في آخر القرن السابع عشر، ثم صادف دفعة هائلة في القرن الثامن عشر نتيجة استخدام البخار في الصناعة، ووصلت هذه الموجة الجديدة إلى ذروتها في منتصف القرن التاسع عشر، واستقرت المادية في الفكر الحديث باستقرار مكانة العلوم الوضعية وعلم الاقتصاد وفروعه، فالمذاهب الاقتصادية رأسمالية أو إشتراكية أو نقابيةو تعاونية كلها تنويعات في ذلك الاتجاه المادي تؤكده على إختلاف في الاسلوب والشكل الذي يجري به ذلك التوكيد، وقد زاد القرن العشرون ذلك المد المادي دفعتين:

الأولى: باستخدام الكهرباء في الانتاج الصناعي على أوسع نطاق.

والثانية: باستخدام الطاقة الذرية، وبإطلاق شغف خرافي في العالم أجمع إلى التصنيع والإنتاج الصناعي، أي إلى إيمان بالماديات والمزيد منها، وقياس المستوى الحضاري بمستوى المعيشة المادي، ومستوى الدخل المادي.

وفي زماننا – كما في أزمنة سابقة– يتسنم المال قُمة القيم فعلاً وواقعاً، رغم ضجيج الاعتراض والاحتجاج– المال مملوكاً، والمال مشتهى، والمال مسخوطاً عليه– والناس في البلاد الجديدة تستبق من أجل المال مملوكاً، وهم يصرفون معظم حياتهم ونشاطهم في التفكير في المال المشتهى، وقلما نجد فيها من يشغلهم المال مسخوطاً عليه، أما في البلاد القديمة حيث يبدو مجال الحصول على المال والثراء محدوداً، وحيث يضعف الميل إلى المجازفة والمغامرة، فإن المال لا ينزل عن مرتبته في رأس القيم، ولكنه يتخذ صورة الشيء المتحسر عليه أو المسخوط عليه باعتباره مفتاحاً للسعادة يفتقده غالب الناس ويجده قلتهم القليلة، والتعلق بالمال بهذا المعنى الأخير، أي باعتباره مفتاح السعادة المفقود هو الشعور الحقيقي الدفين الكامن وراء الحركات والمذاهب الاجتماعية الحاضرة، فجمهورها برغم العبارات والشعارات

ليس جمهوراً زاهداً في المال راغباً عن مناعم الحياة المادية، بل هوجمهور متعطش لها، ناقم على الفائزين بها دونه، ومن هنا جاء سعي هذه المذاهب جميعاً إلى الحصول على السلطان السياسي، لأن السلطة السياسية هي جهة العطاء الأساسية بالنسبة لكل شيء مادي، ولأن مشيئتها نافذة فعالة في الأموال والدخول والأعمال التي تدر الأموال والدخول.

منهاج عملي للتقريب:
لحضرة صاحب الفضيلة العلامة الجليل
الشيخ محمد صالح الحائري المازندراني
من كبار علماء «سمنان» بإيران

كنت أسرح النظر فيما لدي من أعداد مجلة (رسالة الإسلام) التي تصدر عن «دار التقريب بين المذاهب الإسلامية» والحق - والحق أقول - إن جملة ما فيها لهو منتقى الجُمان، من مشتهى العلم والأدب؛ وملتقى اللؤلؤ والمرجان، من منتهى الفضل بلسان العرب.

ولقد راقني في العدد الأول من السنة الثالثة بيان حضرة صاحب الفضيلة العلامة الأكبر شيخ الاسلام الشيخ عبد المجيد سليم في تقريب مذاهب هذه الأمة الواحدة، وتأليف علومها وثقافاتها، وإقامة صرح الإيمان بينها ليكون المسلمون جميعاً صفاً كأنهم بنيان مرصوص يتعارفون ما عند كل قوم من العلم مستمعين القول من كل جماعة متبعين أحسنه، فأحببت:

أولاً أن أذكِّرَ فضيلة شيخ الإسلام، فيسمعه جميع المسلمين، بما عسى أن أكون بعد ما ذرّفت على اثنين وسبعين عاماً صالحاً للتذكير به في هذا العصر الخطير، وهو أن الله عز اسمه إنما حمّلك هذا الجاه العريض الطويل، وعرض عليك هذه الأمانة التي تنوء بكل قوىً جليل بما علم من انشراح صدرك وسلامته فسوّمك بسماء الإيمان وتوجك بتاج كرامته.

وكأني أسمع هتاف السلف الصالح بك قائلاً: فاصدع بما تؤمر وأعرض عن

الجاهلين واستقم كما أمرت وأيقظ الغافلين ويقول لك إن رسول الله ﷺ يسألك بأمر الله سبحانه أجر رسالته المحصور في دائرة المودة في القربى، وليست هي اليوم إلا البر بهم أهل البيت وبشيعتهم في جميع شؤونهم العلمية والعملية على حذوِ برّ سائر المسلمين بأنفسهم في ذلك حتى يكونا كفوين كريمين في بلادهم يتكافآن تكافؤ المتضايفين قوة وفعلاً، فلا ينظر أحدهما إلى صاحبه في تعاليم مذهبه نظر التارك القالي الزاهد المعرض المعترض، بل تتلاحظ قلوبهما بالمودة والرغبة الكاملة في متاعهما فلا يبخسان منه شيئاً كأمتعة بيت واحد مَلَك صديقان مفاتحه، فيأكلان منها هنيئاً، وذلك أن العناية بمتاع أهل البيت المحفوظ عند أتباعهم هي أجر الرسالة زيادة على العناية بأمتعة سائر بيوت الأمة التي هي وظيفة إسلامية مشتركة بين جميع المذاهب غير العناية الخاصة التي تمثل أجر الرسالة، كل ذلك من غير تحول مذهب إلى مذهب، فإن الله تعالى قد وكل بكل شرعة ومنهاج قوماً، وهذا هو الذي ينبغي أن يطمح إليه نظر التقريب الذي نرجو تمثيله في جميع أقطار الإسلام يتواصون فيه بالثقة والمكرمة والحرمة والمرحمة بلا منافرة ولا مكاشرة ولا مشاجرة، وإلا فمتاع كل قوم رائج في سوقهم، وإنما المطلوب رواج متاع كل من الجانين في سوق صاحبه كأنه متاع نفسه النفيس في سوقه المختص به.

وثانياً أن أزيد لفضيلتك على هذه الذكرى ذكرى لتكون لجميع المسلمين ولك ولقومك ذكراً، وَهي أن أعزز ما بينتّه للمسلمين من الأمرين - في هدايتهم إلى الوحدة التي بنى عليها الإسلام، وبها رضى الله سبحانه لهم الإسلام دينا، وبها أتم عليهم النعمة - بثالث هو النمرقة الوسطى، وسواءُ كلمة أخرى يُشفع بها سواء الكلمة الأولى التي بها يكون المسلم مسلماً، ليكون للتقريب صورة عملية حقيقية ولو تدريجاً من غير أن يتنازل السني عن تسننه، ولا الشيعي عن تشيعه.

أصول الإسلام وبيان قيّم من النبي ﷺ:

أما سواء الكلمة الأولى، فهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله المختومين بسيدهم وأفضلهم محمد ﷺ وباليوم الآخر، ومن أطيب ما يؤثر عن نبينا صلوات

الله عليه فيها: ما جرى بينه وبين شيخ بني عامر من الحديث الطويل المعدود في أفراد محمد بن يعلي، قال الشيخ العامري بعد ما بيّن له الرسول ما سأله عنه من حقيقة أمره وبدو نشأته: أشهد بالله الذي لا إله غيره، أنّ أمرك حق، فأنبئني عن أشياء أسألك عنها، كلمة بلغة عامر، قال: يا بن عبد المطلب، فما يزيد في العلم؟ قال التعلم، قال: فما الذي يزيد في الشر؟ قال التمادي، قال: هل ينفع البر بعد الفجور؟ قال نعم· التوبة تغسل الحوبة، والحسنات يذهبن السيئات، وإذا ذَكر العبد ربه في الرخاء، أجابه عند البلاء، قال: با بن عبد المطلب وكيف ذاك، قال: لأن الله عز وجل يقول: «وعزتي وجلالي لا أجمع أبداً لعبدي أمنين ولا أجمع عليه أبداً خوفين: إن هو أمِنَني في الدنيا خافني يوم أجمع عبادي لميقات يوم معلوم فيدوم له خوفه، وإن هو خافني في الدنيا أمِنَني يوم أجمع عبادي في حظيرة القدس فيدوم له أمنه ولا أمحقه فيمن أمحق» قال. يا بن عبد المطلب، فإلى ما تدعو؟ قال: أدعو إلى عبادة الله عز وجل وحده لا شريك له، وأن تَخلع الأنداد، وتكفر باللات والعُزّى، وتقر بما جاء به الله عز وجل من كتاب أو رسول وتصلى الصلوات الخمس بحقائقهن، وتؤدي زكاة مالك يطهرك الله عز وجل ويطهر لك مالك، وتصوم شهراً من السنة وتحج للبيت إذا وجدت إليه سبيلاً وتغتسل من الجنابة، وتؤمن بالموت وبالبعث وبالجنة والنار، قال: يا بن عبد المطلب فإذا فعلت ذلك فما لي؟ قال· جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك جزاء من تزكي، قال: يا بن عبد المطلب، فهل مع هذا شيء في الدنيا؟ فإنه يعجبني الوطأة في العيش، قال: نعم، النصر والتمكين في البلاد وأناب ، فأجاب **وأما سواء الكلمة الأخرى**، والنمرقة الوسطى، وهي الأمر الثالث المعزز للأمرين، فهي إعادة المسلمين إلى عقائد السلف الصالح، والصدر الأول، وإلى فقههم وشريعتهم، **أما في العقائد** فبإلغاء المقالات المحدثة، إلا ما وافق منها محكمات الكتاب التي كان عليها وحدها - دون المتشابهات، وما يلحق بها - بناء الصحابة والسلف وأهل البيت وسادات التابعين، فلم يكن في عقائدهم جبر ولا تفويض ولا خلق الأعمال من المعاصي والطاعات، ولا عزل العقل السليم القاطع عن الحكومة، ولا تجسيم ولا تشبيه ولا تركيب في ذاته أو صفاته، أو بين ذاته وصفاته سبحانه، ولا أن يجعل له من عباده جزءاً، ويجعل هو جزءاً من شيء، ولا كَلماً ينافي وحدته

الصرفة، واحديّته المحضة، أو ينافي تجرده أو تنزيهه أو تفرده بالقدم، أو إفراده بالعبادة إلى غير ذلك، مما لم يكن في معارف الخلفاء الراشدين والصحابة الكرام الذين أوتوا الكتاب والحكمة، وأهلِ بيت الرسالة، ولم يكن فيهم من يتّبع ما تشابه من الكتاب والسنة، ولم يكونوا يقْفُون ما ليس لهم به علم، بل كانوا يقِفون عند الشبهات، ويحصرون العلم في دائرة المحكمات التي كفتهم مؤنة الجدال والتعمقات السفسطية بنور علم الكتاب الذي شاء الله سبحانه أن يقذفه في قلوبهم، مضافاً إلى ما سمعوه أو فهموه من عقائد رسول الله ﷺ.

وما على المسلم بعد هذه الكلمة القيمة ، سواء أكان سنياً أم شيعياً من مقالات معتزلي أو أشعري أو حشوي أو كرامي، أو جامد على كل لفظ ولو غير معقول يمجّه سمع العلم والعالم السليم، أو على كل مشكوك مريب، أو على ظاهر لم يجمع عليه علماء الأمة فضلاً عن أن يؤثر فيه أو يملك دينه، أو يَسحر ذهنه، أو يسخر فكره، ويستخدم علمه وعمله أهواءُ الملوك وأغراض الرؤساء وعشاق الجاه وإجبار السلاطين، وآراء القضاة: كإجبارِ الدولة الصلاحيّة عامة المسلمين في ممالكهم على عقائد حدثت في البصرة في القرن الرابع على لسان عالمها أبي الحسن الأشعري كائنة ما كانت وفيها الغث والسمين، والباطل والحق، وإلا قُتل أو كفّر، أو إحراق علي بن يوسف بن تاشفين' بحكم جماعة؛ كتبَ الغزالي حتى إحياء العلوم باسم تحريم المنطق والحكمة واهواء أخر، وقتل أتباعه وقارئيها، وغير ذلك من الحوادث التي سجلها التاريخ.

وأما في الفقه، فقد أجمع المسلمون على وجوب العمل بالكتاب والسنة، فلا بد لهم من الطرق الموصلة إلى السنة الواقعية، وإلى تفاصيل أحكام الكتاب وشؤون التنزيل، والذي بأيدي الجامعة الإسلامية منها دليلان يوصلانهم إليها، ويؤتيانهم رشدهم وحجتهم: أحدهما طرق الصحابة، والآخر طرق أهل البيت، وهما الحافظان لفقه السلف الصالح الذي لا ريب فيه، ولمعظم العقائد السائدة على نفوس الصدر الأول، تلك النفوس الصافية الخائفة مقام ربها، والناهية لها عن الهوى، المقتبسة أنوار الرسالة

وجوب الرجوع إلى الجوامع الأربعة عشر في الإجتهاد:

فيجب على المجتهدين الجمع بين طرق الصحابة المدون معظمها في الصحاح الستة لأهل السنة، وبين طرق أهل البيت المدون أكثرها في الجوامع الثمانية للإمامية(١) مع النقد والتحقيق في معرفة رجال السند والاستنباط الدقيق في الدلالة واستفراغ الوسع فيهما، وفي أقسام العلاج بين المتعارضين، وتبصرة الفكر، وتمرين القوة بالإحاطة على فتاوى أصحاب المذاهب الخمسة.

وبذلك يكمل الاجتهاد المبني على الفحص البالغ في النقليات، وعلى تشخيص ما دان به الأولون السابقون المقربون في العقليات والفطريات، ولا يجوز الاكتفاء بأحد الطريقين عن الآخر، حتى أن المتقدمين كانوا يكتبون عن كل محدث بل كانوا يرحلون إلى شقة نازحة لطلب حديث واحد كيلا يشذ عنهم شيء من علم الرسول ﷺ، فإذا فعلوا ذلك وسلكوا السبيلين وتلقوا علم الله تعالى من كلتي يديه المبسوطتين زالت الوحشة عما بين المعشرين، وحصل التقريب والتعارف بين القبيلتين أصولاً وفروعاً، كل ذلك من غير أن يتشيع سني أو يتسنن شيعي.

طريق التصالح بين السنة والشيعة في الإمامة والخلافة:

فإن ملاك التسنن الخالص عن الزوائد التعصبية إنما هو صحة الخلافة الملّية لا إنكار الإمامة السماوية المنصوصة، ولا الإعراض عن علوم أهل بيت الرسالة ورواياتهم وفتاواهم، كما أن ملاك التشيع الكامل اعتقاد الإمامة المنصوصة لعلي والأمة الأحد عشر من ولده وافتراض طاعتهم في العلوم الدينية لا إبطال خلافة من قام بمصالح الأمة مع العدل والزهد والأمانة على بيت المال لإمكان رضا الإمام

---

(١) أما الشيعة فقد كان فقههم من أول يوم إلى الآن على نسق واحد، لأن مرجعهم فيه آل الرسول ﷺ وأما سائر المسلمين فقد تشتتوا أشتاتاً لا تكاد تنضبط، فرجع أهل كل بلد إلى صحابي بلدهم أو سنة تلدهم، وكانوا في دولة الرشيدين يقلدون القاضي أبا يوسف ويحيى بن أكثم وأمثالهما، ولم يكن في دولة الأيوبية كثير ذكر لغير الشافعي ومالك، وكانوا يقلدون قبل الرشيدين أمثال الزهري والثوري ومعمر بن راشد ومن قبلهم يقلدون فقهاء الأمصار كابن جريج المكي والأوزاعي الشامي ساكن بيروت، وأمثالهما، والكلام طويل، واليوم يوم الجمع لا يوم التفريق، إن شاء الله تعالى

المنصوص بها، ولو لصلاح الوقت وخشية الفتنة، وقد كان الأمر في الصدر الأول على هذا المنوال، فلم يكونوا يشترطون في صحة الخلافة الجمهورية إنكار الإمامة المنصوصة الخاصة الإلهية لأهلها، ولا في الإمامة بهذا المعنى المتقوم بالنص والعصمة والمعجز إنكار صحة الخلافة للقائم بها دون الإمام برضا الأمة أو برضا الإمام، سيما إذا عهد النبي ﷺ أن لا يقوم الإمام المنصوص بها، ولا ينهض لها حتى يبايعوه ويأتوه طائعين، فإن مبحث الإمامة ومبحث الخلافة مبحثان مستقلان لا يجب التناكر والتكاذب بينهما، وإنما ألقي البأس والخلاف بينهما بعد ذلك، فما روعى طريق التسالم بينهما فكانت عاقبته أمر المفرقين بينهما في الأمة خسرا.

لكن مع ذلك في كل عصر جماعة من السنة والشيعة حفظوا السلم والوحدة بين المنصبين من غير أن يكذب أحدهما الآخر لعدم الاصطكاك والاحتكاك بينهما ذاتاً إلا بالعرض والغرض، وإلا فجواز الجمع بينهما في شخصين وعدم امتناعه بديهي كما أن وجوبه مع رضا الإمام وتسليمه الخلافة لغيره ظاهر سيما في مثل هذا العصر الذي يحرم فيه إلقاء الخصومة بين المنزلتين، ونقض الوحدة بين أمة لا إمامهم حاضر ولا أحد الخلفاء من الصحابة حي.

هذا مجمل الفكرة في بيان الأمر الثالث المعزز للأمرين الذي هو النمرقة الوسطى، وسواء الكلمة العلمية الأخرى بعد سواء الكلمة العلمية الأولى، وتمام هذا الأمر وكماله وضياؤه ومصباحه نصب كرسي لتدريس فقه أهل البيت في مصر، وآخر لتدريس عقائدهم الكلامية، فإنهما مرآتان تامتان مطابقتان لعقائد الخلفاء الراشدين والصحابة المنتجبين وفقههم وسيرتهم وهداهم وبيناتهم وعدلهم وزهدهم وأمانتهم وعباداتهم ومراوحتهم بين جباههم وركبهم ورسوخهم في العلم وغوصهم في أنوار الرسالة فمن أراد أن ينظر إليهم فلينظر في هاتين المرآتين، وليوقد هذين المصباحين، وليقم هذين العمودين، وليشيد أركانهما بعلوم سائر الأعلام الأفذاذ المخلصين من أئمة المذاهب الأربعة وخلص أتباعهم.

فأيها المسلمون لئن كفاكم مجمل القول المذكور فنعما هي، وأن شئتم بعض البسط فأعيروني أسماعكم، أشرح لكم أولا الأمرين اللذين بنى العلامة الأكبر شيخ

الإسلام عليهما الوحدة الإسلامية وهدف التقريب، **وثانيا** أبسط لكم الأمر الثالث الذي عززتهما به، ونرى احتياج ظهور التقريب الحقيقي العملي، وتوحيد الثقافة، ووحدة سنخ الفكر إليه.

أما الأمران، **فأولهما**: إن المسلم إذا عرف ـ كما عرف المسلمون الأولون ـ أنه لا اعتزاز له إلا بدين الإسلام الذي هو كلمة سواء بين المسلمين لا تختلف ولا تتخلف عن أي قوم منهم وأي مذهب، وعَلم أنه لن يصلح في آخرته وأولاه إلا به رسخ في نفسه حب دينه، وحب كل مسلم بما أنه أسلم لدينه شيعياً كان أو سنياً لاشتراك الجميع في الأساس الأصلي، وعدم تأثير تنوع الأفكار العلمية في ضعفه فضلاً عنه في هدمه، وعلى هذا فلا يجتمع بغضهم ومعاداتهم، وترك الاعتزاز بهم وبما عندهم من العلم مع حب الإسلام والاعتزاز به، كيف والمطلوب من المسلم أن يؤثر حب الله ورسوله، والجهاد في سبيله على كل محبوب من متاع الحياة الدنيا! ولا أقل من أن يوطن نفسه عليه ويروضها، ويمرنها به.

الثاني: التعاون والتعارف في كل شأن، وفي العلوم والآثار، مع نسيان كل حقد وضغينة، ومع ترك الجدال وسوء القول، فلا يكترث المسلم ولا يبالي باختلاف المشرب، ويتلقاه كأن لم يكن، أو يفرضه كأنه لم يزل مشرباً لنفسه، وبعد ذلك كاختلاف الناس في المطاعم والمشارب واللغات ونحوها، فقد خُلقوا أطواراً وكل ميسر لما خلق له، وكلٌ يعمل على شاكلته، وقد ورد· لو علم الناس كيف خلقوا لم يلم أحدٌ أحداً، وليس في ذلك ضرر ولا ضرار بين أمة واحدة، فقد جمعهم دين واحد، ثم فرقتهم الدنيا لا الدين، فذاقوا وبال أمرهم، وفقدوا بالتفرق كل مجد وسلطان، وكل حرية، وكل قوة، وكل صحة، وكل أمان. واليوم يوم أن يجمعهم الدين كأول يوم، فقد رفرف عليهم النصر وهو يهتف فيهم بموافاة وقت الاتحاد والائتلاف إليهم، وفاحت في أقطارهم نفحة الظفر التي بشرهم بها نبيهم ﷺ بقوله: إن لله في أيام دهركم نفحات، فتعرضوا لها، فإذا تعاونوا وائتلفوا متحابين في كل ما يصلحهم ويعيد مجدهم، وفي علومهم وثقافاتهم وآثارهم زالت الوحشة عما بينهم، وارتفع توهم الاختصاص والاستقلال المثير للبغضاء والضعف والتخاذل والجهر بالسوء

والتنابز والاستهزاء والتجهيل، فضلاً عن التكفير والتضليل وكيٍّ كل جبهة موحدة لله تعالى بالشرك.

وهذا الوجه أخص من الأول لابتنائه على التعارف بين جميع الشعوب والقبائل في جميع العلوم الإسلامية التي فيها علوم الصحابة وعلوم أهل بيت الرسالة وسادات التابعين، ثم شأنهم والاختيار من غير أن يتسنن شيعي أو يتشيع سني، فإن الإحاطة بالعلوم والثقافات من أشرف الغايات، وفيها تثقيف للأفكار، وتشحيذ للأذهان، وتسهيل لمعرفة الحق لمن أحب، فلا ينبغي أن تغتر قبيلة بعلمها، ففوق كل ذي علم عليم، عند كل قبيلة مسلمة علم تراه مصيباً لصريح الحق، وربما يحصل بذلك التوفيق بين كل شعبين، فانظروا أيها المسلمون إلى الإمام مالك المدني، كيف راعى علوم كل قوم من الأمة وصوب الرجوع إليها، ولم يحصر الأمة في دائرة علمه.

ألم تسمعوا أن الرشيدين هارون، والمأمون، كلٌّ في عهده طلب منه أن يأذن في تعليق كتابه الموطأ بالكعبة، وأن يحمل الناس جميعاً على ما فيه فأبى وقال. إن عند كل قوم علماً، وكل عند نفسه مصيب، واستشاره هارون أيضاً في تغيير منبر النبي صلوات الله عليه بمنبر مرصع بالدر والجوهر فأبى إبقاءً على أثر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وايم الله إن علوم أهل بيت الرسالة وعلوم سائر الصحابة من أعظم آثار الرسول التي يجب إبقاؤها وحفظها، فإن كلا منها منبر عام عليه إمام ناصح، وزناد قادح، ونجم لائح، فلا يجوز أن يعرض عنها المسلمون، ويأخذوا بعضا ويتركوا بعضاً، وكلها مما آتاهم الرسول «وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا».

وهذا الوجهان ما لم ينضم إليهما الأمر الثالث المبنى على إعادة المسلمين إلى هُدى السلف في العقائد والفقه بالطرق الهادية إليها من طرق الصحابة وطرق أهل البيت، وعلى تدريس الفقه الجعفري وسائر علوم آل محمد العترة الطاهرة في ممالك السنة فقهاً وأصولاً وكلاماً وتفسيراً، لم تكن للتقريب والوحدة المطلوبة صورة عملية تزيل الوحشة والنفور وتؤنس الأبصار والأسماع بأحكام كل قوم وأعمالهم

ونسكهم ومنهاجهم وربما تجمعهم على شاكلة واحدة وثقافة متحدة ينتابها ويرتادها السني في تسننه والشيعي في تشيعه، وقد كان في مَدْرس الإمام جعفر بن محمد، من أئمة السنة جم غفير يروون عنه ويتتلمذون عليه ويعملون بفتاواه، وهم على تسننهم إلى أن قضوا نحبهم غفر الله لهم ولنا جميعاً، ولولا إجراء هذا الأمر الثالث كان الأمران المذكوران أشبه بالتعليم الأخلاقي والنصح العام منهما بدستـــور عمـلي مقدس يعمل به ولو تدريجاً في الملأ والمجامع من غير خوف وتقية وهزء وأذية، ويقرأ ويدرس في المدارس بلا إضمار غل، ولا سوء طوية، وقد كان قدماء الشيعة ومتأخروهم إلى عهد الشهيدين يدرسون المذاهب الخمسة لطلاب القبيلين، وكتبهم مشحونة بأقوالها وأدلتها ورواياتها، لكن كان ذلك من جانب واحد، وأما من الجانب الآخر فلا، حتى انتهى ذلك إلى القنوط، فجردوا من القرن العاشر كتبهم من غير طرقهم وطريقتهم، ومع ذلك لم يتركوا العلم والمطالعة والحفظ لعلوم الجمهور، بل وتدريسها لأهل السنة، كما كان السيد مهدي بحر العلوم يدرس المذاهب الأربعة في الحجاز، إذ مكث هناك سنة وأكثر، وكذا غيره، حتى قالوا: لو كان الأمر كما تقوله الشيعة في شأن المهدي المنتظر فهو هذا المهدي.

وبالجملة فلا بد في هذا العصر من إجراء هذا الأمر الثالث كي لا يطيش سهم التقريب عن إصابة الهدف المطلوب، سيما بين عوام القبيلتين الذين جُبلوا على ما يخصهم من مسائل الكلام والأحكام والشعائر والمراسم، فإن هذه الخصائص هي التي أوهمت بعض الأعلام استحالة التقريب غفلة عن وقوعه - فيما مضى - بين كثير من علماء السنة والشيعة الذين لم يملك قواهم تفريقات الأهواء، ولم يُطوق رقابهم أغلال التعصبات والآراء، من غير أن ينقلب السُّني منهم شيعياً، والشيعي سنياً، وكيف يوصم التقريب بوصمة الامتناع، ولا أقل من تأثيره في تقليل الخلاف واختيار التي هي أهدى وأقوم، أو في الرضا باستماع القولين والتسالم والتصافي على نشر العلمين واحترام الثقافتين في التعاليم العامة والمؤتمرات الخاصة، أو في خرق الأوهام والخرافات والمفتريات وشواذ الآراء.

وأوهمَتْ أعلاما آخرين، أن هدف التقريب رفع العداء فقط، وإبقاء الخلافات على

ما كانت، بزعم أن الخلاف طبيعي، فلا يزالون مختلفين، ولذلك خلقهم الله كما في الآية الكريمة غفلة عن أن ذلك إنما هو بين الأمم لا بين أمة واحدة، على أن الآية تذم المختلفين ابتداءً واستمراراً، ولذا استثنى الله منهم مَن رحمه وهم الذين لا يختلفون ولو رغماً على جبلتهم الكارهة لما أنزل الله، وطباعهم المتأبية عن قبول الحق، كالذين أسلموا من اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم فالآية تذم الاختلاف على أي حال، سواء كان بين الأمم ببقائهم على الدين المنسوخ، أو بين أمة واحدة بإحداث الأباطيل المفرقة لها شيعاً، والممزقة لوحدتها وقولُه سبحانه. ولذلك خلقهم، إشارة إلى ما سبق له عز اسمه من العلم فيهم بسوء اختيارهم مع تمام الحجة عليهم وليس معناه أن الله خلقهم ليختلفوا، فإن لام الغاية تارة تكون لتعليل فعل الخالق بفعل آخر من أفعاله كقوله سبحانه· «وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا لنخرج به حباً ونباتاً» هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات إلى النور» ومثله كثير، وأخرى لتعليل فعله بفعل المخلوق، كقوله: «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون» «لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً» «إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً لتؤمنوا بالله» «هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً» ومثله كثير، ومن هذا القبيل تعليل فعله عز اسمه بسيئات عباده الاختيارية لسابق علمه فيهم بأنهم لا يهتدون بسوء اختيارهم بلا جبر ولا تفويض كقوله «إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» وقوله «وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون، ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون» والصغو والصغي الميل إلى الباطل والإثم، فتصغي أفئدتهم إلى إيحاء زخرف القول، فيرضونه لخبث نفوسهم وأتباعهم الهوى بسوء اختيارهم، وقوله «وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليقولوا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا أليس الله بأعلم بالشاكرين».

أحسن وجوه تصالح السنة والشيعة والزيدية:

وأوهمت أعلاماً آخرين أن الشيعة والسنة متقابلتان تقابل طرفي الخط في الإمامة والخلافة، غافلين عن الفرق بين الإمامة المنصوصة التي يعتقدها الإمامية

والخلافة الملية التي يعتقدها أهل السنة، ولا منافاة بينهما ولا تنازع بل هما متسالمان متصالحان من أول الأمر إلى غايته إلا أن يفسد المفسدون بين المتسالمين، وقد فعلوها وخسروا، واليوم لا داعي للأمة أن يجددوا فعلها، حتى لا يبقى منهم على وجه الأرض حر ولا ماجد وذلك لأن الإمامة عند الإمامية متقومة بالعصمة والنص والمعجز، وهذه المنزلة السماوية لم يدّعها أحد من الخلفاء الراشدين ولا ادعاها لهم أحد من أتباعهم، ولم يقع بحث منهم في ذلك، ولا إنكار لها، ولا احتاجوا في أمرهم ابتداءً واستدامة إلى إنكارها، ولا هي منزلة تستحيل عقلاً حتى تنكر لأجل استحالتها وحتى يجب التأويل في أدلتها، ولا التسالم بين المنزلتين، والتراضي عليهما أمر غير معقول ولا معهود في بيوت الأنبياء والمرسلين حتى يجادل فيهما ويخاصم عليهما ويُثْبتَ أحدهُما ويُنفى الآخر كالضدين اللذين لا يمكن اجتماعهما، وليس من شرط الإمامة عند الإمامية تلبس الإمام المنصوص المعصوم فعلاً بالخلافة، نعم يجب عند الإمامية أن يكون صالحاً وأهلاً لها، بل لا خلاف في ذلك عند الكل، ثم استحقاقه لها وأولويته بها، فهو عند الإمامية بل وعند جميع العقلاء معنى لا يجب فيه عقلاً وعادة وشرعا أن يكون قيام غيره بها - مع العدل والزهد والأمانة وحسن التدبير سيما مع طاعة الأمة له - غصبا وعدوانا لإمكان رضا الإمام فيها بغيره ولو لعدم اجتماع الأسباب له، وخشية الفتنة في قيامه، والمفروض وقوع جميع ذلك ولو في ظاهر الحال.

وخلافة الخلفاء الراشدين إنما هي منزلة مقدسة أخرى غير الإمامة الخاصة ورياسة عامة ملية مع الصفات المزبورة التي لم يختلف فيها اثنان ولو في الجملة، ولم ينكرها ولا أبطلها الإمام المنصوص المعصوم طيلة خمسة وعشرين عاماً حتى أتته الخلافة منقادة إليه تجرر أذيالها فجاءته الأمة طائعين من غير طلب، وهو مع ذلك كاره لها، راض بأن يولوا عليهم غيره، فظهر أن معنى الإمامة المصطلحة عند الإمامية غير مضاد ولا معارض لمعنى الخلافة، فأي حاجة في تثبيت الخلافة إلى إنكار منزلة الإمامة التي نودي بها على رؤوس الأشهاد، وأي جناية اجتماعية أعظم من أن يكون الأمر بين الإمام المنصوص والخليفة العادل المرضي على التراضي

والتسالم والمصلحة والناسُ مع هذا يجادلون فيهما، ويفرقون الملة بإسمها على خلاف رضا الإمام والخليفة، والذين تولّوا أكبر هذه الجناية الكبرى هم الألى أنكروا الإمامة والنص، وعادَوْا القائلين بها حتى اضطروهم إلى وصف الخلافة بما لا ينبغي، وقد أجمع أهل البيت والمخلصون من أتباعهم على إبطال كلا القولين: إنكار الإمامة المنصوصة والطعن في الخلافة ووصفها بما لا ينبغي.

ولئن وقع في هذه القضية يومئذ شيء من تبادل الآراء والأقوال والمعاتبات ففي غير أساس هاتين المنزلتين كما لا يخفي على من أنعم النظر في تاريخ الإسلام وأخذ بالقول الفصل، وسكت عن فضول الهزل.

وقد ألم بالإشارة إلى هذه المسالة فضيلة الأستاذ العلامة عالم الشيعة الإمامية بالقاهرة الشيخ محمد تقي القمي، أمين السر العام المؤبد لدار التقريب في جولته المباركة بين الآراء حول التقريب حيث قال: بيد أنهم - أي السلف الصالح والزعماء بعد الرسول ﷺ حصروا الخلاف في دائرته المعقولة، ولم يجعلوا له أثراً يضر بالوحدة الإسلامية ولا أعطوا به فرصة لأعداء الإسلام، كان خلافاً في الرأي لا تشاجراً، انتهى.

أقول بل إني لا أرضى أن يسمى ذلك خلافاً، فضلاً عن المشاجرة إذ لم يكن يومئذ إنكار لمنزلة الإمام ولا للنص عليه ولا لأهليته للخلافة، ولا لشيء من ملكاته الفاضلة، ولا لشيء من سوابقه ولا لعدل الصديق وزهده وصلاحيته للزعامة، وإنما كان عتاباً على المبادرة إليها قبل الحضور والمشورة بل اعترف الإمام أن المسبب للبدار إليها سعد بن عبادة في الأنصار الخزرجيين والأوسيين وكان في العباب أيضاً تذكرة لنصوص المنزلة لئلا تُنسى أو تُمحى بعد ذلك، وهذا لا يسمى خلافاً في الرأي، إذ لم تكن المقاولات يومئذ نظير مقاولات الكيسانية والجارودية والفطحية وأشباهها مع الإمامية الاثني عشرية مثلاً، حتى تكون بحثاً في الإمامة بمعناها الخاص أو في صحة الخلافة بمعناها العام، فإن الإمامية لم يشترطوا في الإمام المنصوص المعصوم وجوب قيامه بخلافة الملك وإن كان هو عندهم أولى بها لتوقفها على أسباب ظاهرية، وأبى الله أن يجري الأمور إلا بأسبابها، ولا يجمعها

كمّلاً إلا لمهدي الأمة المنتظر، ولا ينفع التأسف للإمام على عدم اجتماع الأسباب له فضلاً عن المخاصمة عليه، ولو كان ذلك خلافاً أساسياً لأقيم في جزيرة العرب على ذلك نظير الحروب الصليبية والنهب والغارة والقتل الذريع، ولم يقع شيء من ذلك بحسن تدبير علي عليه السلام، والخلفاء رضي الله عنهم.

وأما الاحتجاجات حول الإمامة والخلافة، فإنما كانت لحفظ منزلة روحانية الرسالة في العترة الصفوة كي لا يكون أول سلسلتها مشوباً بالرغبة في الملك والحكومة فيرتاب المبطلون بعد ذلك في تلك المنزلة السماوية، فيتوهموا أن ذلك سياسة ملكية لا منزلة دينية سماوية مستحفظة على علوم الكتاب والسنة وعلوم الأنبياء وعلى قوة المبارزة لجميع علماء الملل وإجابة اقتراحاتهم المعجزة، ودفع كل مُتَنَبّ أو مشعبذ أو ساحر أو مغالط، وعلى حفظ صحف الأنبياء، وحل كل مشكلة دينية وغير ذلك، وأين هذا من المعارضة لخلافة القوامين بالقسط المحافظين على الوحدة الإسلامية وإعلاء كلمة الإسلام، فالإمام المنصوص لا يجب قيامه بالخلافة في شؤون الملك، فإنها أمر آخر لا يشترط في الإمامة الخاصة المذكورة، فربما يستنيب غيره لها، وربما لا يجوز له القيام بها لعدم الأسباب وخشية الفتن أو لسبق العهد بتركه حتى يأتوه طائعين، وبمباشرة تجهيز النبي صلوات الله وسلامه عليه وبجمع القرآن قبل كل عمل، أو لحصول الغرض الأصلي بقيام من يوثق بعدله بها فيسلم له الأمر والإمرة من غير نقص في منزلته الإلهية، فإن خلافة الملك قد تتخلف عن الرسول المبعوث على كافة الناس مع استحقاقه وصلوحه لها.

ألا ترى أن محمداً ﷺ لم يكن ملكاً مطاعاً في مشارق الأرض ومغاربها، حتى كان يصالح بعض الأمم ويترك آخرين إلى حين، وقد نزل: «وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين» وإنما قدر الله سبحانه الفتوحات بعده، بل المسلمون مجمعون على أن رسالته على كافة الخلق كانت من يوم بعث لا من يوم قوي أمره واستفحل شأنه، فلو لم يتفق له ما قدره الله سبحانه له من القوة والنصرة فقُتل أو مات قبل الهجرة أو بعد الدعوة العامة بمكة، ولم ينزل من القرآن عليه إلا المكيّات، لم تنقص منزلته من الرسالة العامة بحيث ينتظر بها أن تكمل بعد ذلك بالفتح، وكثرة أهل

الدين، فكذا الإمام لا ينقص شيء من منزلته أن لم تستخلفه الأمة رأساً أو أخروا البيعة له، كما أن الخلافة لا يجب أن تكون ممنوعة سيما إذا سلم الإمام الأمر لغيره واقتدى به وأخلص الود والنصيحة له سراً وجهاراً.

فلينظر المسلمون إلى رضا علي عليه السلام وسلمه حتى بعد مقتل الفاروق رضي الله عنه، فقد روي سلام بن أبي مطيع عن أيوب السختياني عن جعفر ابن محمد عن أبيه قال: لما طعن عمر رضي الله عنه بعث إلى حلقة من أهل بدر كانوا يجلسون بين القبر والمنبر، فقال: يقول لكم عمر أنشدكم الله أكان ذلك عن رضا منكم؟ فتلكأ القوم، فقام علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال لا، وودنا أنا زدنا في عمره من أعمارنا، انتهى.

فانظر إلى سيرة الإمام وسيرة الأئمة من ولده كيف يعلمون الناس السلم وأدب التقريب بين الإمامة والخلافة وينشرون ذلك بين الأمة.

ثم انظروا أيها المسلمون إلى كلام الإمام علي بن الحسين عليه السلام لنفر من متشيعة العراق كيف يثنى على الخلفاء بما يدل على الرضا بخلافتهم مع كونه الإمام المعصوم المنصوص عند الإمامية، وأول التسعة المعصومين من ولد الحسين عليه السلام، لعدم التنافي بينها وبين إمامته، فقد روى أبو نعيم الحافظ بسنده عن محمد ابن حاطب عن علي بن الحسين قال: أتاني نفر من أهل العراق فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلما فرغوا قال لهم علي بن الحسين: ألا تخبروني، أنتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون؟ قالوا: لا، قال: فأنتم الذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون؟ قالوا: لا، قال: أما أنتم فقد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين، ثم قال: أشهد أنكم لستم من الذين، قال الله عز وجل فيهم. «والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم» اخرجوا، فعل الله بكم. انتهى.

فليتعلم معشر الشيعة وإخوانهم السنة طرز الجمع والتوفيق بين المنزلتين، فهل ترى الإمام السجاد يَنتقص بهذه الشهادات منزلةً نفسه من الإمامة، أم هل يمكن أن ينظر إلى خلافتهم التي كان عمدة نظر أولئك النفر العراقيين القدح فيها مع هذه الحجج إلا بنظر الصحة والرضا، فما بالنا نتعارك في ذلك، هذا بإنكار النص، وذاك بإنكار صحة الخلافة، إذا لم يتوقف صحة الإمامة على بطلان الخلافة، أو صحة الخلافة على بطلان الإمامة وأمكن الإقرار بصحتهما والاعتزاز بهما معاً لكلا المعشرين، لأن الشيعة يمكنهم القول بصحة الخلافة بما أشرنا إليه من الاقتداء والتسليم، ومن الوفاء بعهد الرسول ﷺ إليه بالصبر والإمساك والاكتفاء بمنزلة الإمامة والمحافظة على ما يعجز عنه غيره من إقامة الحجج والمعجزات على حقانية الرسالة الختمية ودين الإسلام على الملل وتنجيز عدات النبي ﷺ، وغير ذلك مما لا يجري إلا على يد نبي أو وصي نبي مضافاً إلى حفظ اتصال سلسلة الأوصياء في الصفوة من آل محمد ﷺ من لدن شيث إلى المهدي الموعود.

كما أن أهل السنة يمكنهم القول بالإمامة المنصوصة لعلي والأئمة من ولده، وبأن الصحابة لم يخالفوا النص، وإنما جوزوا تأخير العمل بالنص لصلاح الوقت ومراعاة ضعف أحوال الناس، ولم يبطلوه ولا كذبوه، ولا تركوا العمل به رأساً فتلقوا باجتهادهم النص واجباً مؤقتاً بوقته المأمون عن الفتنة ونفوذ أعداء الإسلام في أمر الأمة في أول المصيبة العظمى، وقبل اتساع دائرة الفتح والنصر في البلاد، وعلو كلمة الله في المشارق والمغارب، ولم يتلقوا النص واجباً مطلقاً منجزاً مقارناً لوفاة الرسول ﷺ، كيف وقد أخبر علياً بما سيكون بعده، وأوصاه بترك القيام والخلاف حتى تجتمع عليه الأمة بطباعهم، وأنهم سيجمعون عليه وسينصره بالعراق مائة ألف سيف، وبهذا القول ترضى الشيعة ولا يكون على إخوانهم السنة فيه ضرر، ولا في تركه والجدال فيه أقل فائدة، كما أن القول بصحة الخلافة من الشيعة وعدم كونهما عدواناً ترضى أهل السنة، ولا يكون على إخوانهم الشيعة ضرر ولو مثقال ذرة، فقد علموا أن الأئمة عليهم السلام نهوهم عن انتقاص الخلفاء رضي الله عنهم، وأمروا بوجوب تعظيم شأنهم ومؤازرتهم على إعزاز الإسلام وتوحيد الكلمة.

وأما اختلاف الرأي في ابتداء الأمر في تعيين الأمير والخليفة، أو في وحدته وتعدده، أو أنه في أي قبيلة، فلم يكن خلافاً منهم في الإمامة ولا تكذيباً لها، ولم يخطر ببالهم يومئذ أن تعيين القائم بالأمر مضادة لأقوال الرسول ﷺ ومشاقة لله سبحانه وله.

وحسبك في ذلك أن علياً لما واجه الصديق يوم البيعة العامة في المسجد بعد بيعة السقيفة، وقال له: أفسدت علينا أمورنا ولم تشاورنا ولم ترع لنا حقاً، قال: بلى، ولكن خشيت الفتنة، فانظر كيف صدق الصديق رضي الله عنه أمورهم، واعترف بحقهم، وعلل البيعة بخوف الفتنة، ثم انظر أن علياً عليه السلام كيف لم يبطل قيامه بالأمر من أصله، وإنما عاتبه على ترك المشاورة، ولولا التسالم على المنزلتين لم يستقم هذا الأسلوب من كلامهما، وكذا كلام الصديق على باب المسجد قبل واقعة السقيفة، قائلاً: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد رب محمد فإنه حي لا يموت، ولا بد من أحد يقوم بهذا الأمر، فهاتوا آراءكم أو كما قال، يدل على أن هذا الإعلام كان عادياً عقلياً، لم يتوهم أحد منه خلافاً على نص النبي ومنزلة الوصي، وكان في الناس من حملة تلك النصوص والمحتجين بها، ومن حواريي علي ومن بني هاشم كثير، ولولا أن إدارة أمر الأمة سياسة صحيحة لا تخالف منزلة الإمامة، ولا تنقص من شأن أهل البيت قيد شعرة لماج الناس في تلك الساعة في الجدال، ولذلك أمر علي عليه السلام الكارهين من بني هاشم وخواص أصحابه وحوارييه العارفين بمنزلته السمارية بالبيعة والطاعة لهم، وتولى الأعمال عنهم، فأين الخلاف بين الإمامة والخلافة مع حفظ ودهما لولا زيادة المفرقين على الخلافة ما ليس منها، ونقصهم من الإمامة ما هو منها، وإقامة الحرب بين يميني الله ورسوله المتصافحتين وقوتيهما المتراوحتين، فالخليفة أمين خزائن الأرض، والإمام أمين خزانة علوم الله ورسوله ﷺ.

التصالح بين الإمامية والزيدية:

وقد كادت هذه الخلافة الملية التي لا تزاحم الإمامة ولا تكذب النص، تشبه الإمامة التي أسسها الزيدية، المنبية على الخروج بالسيف لإقامة العدل وإدارة الملك

وإصلاح المجتمع ونحو ذلك، ويكفي في هذا النحو من الإمامة ما قررناه في تصحيح الخلافة من كونها أمراً سائغاً عقلاً مباحاً غير محظور ولا ممنوع من نبي أو وصي نبي، أو نائبه الخاص، إذ لا مانع من القيام برياسة عامة عادلة لإعلاء كلمة الله، لئلا تكون للأعداء والمتآمرين فرصة يبادرون فيها إلى تملك معاقلهم، واستعمال بلادهم، ويطمعون في تفتيت أعضادهم، وتشتيت جامعتهم، ولو أن الزيدية قعدوا بعد زيد عن ذلك، لم يكن اليوم وما قبله لهم دولة ولا سلطان، فكم من دولة إسلامية تشكلت لهم بهذه الإمامة التي أسسوها واستفادوها من قعود الأئمة المنصوصين المعصومين عنها فضلاً عنها بعدهم حتى أنهم وفقوا لتشكيل دولة عظمى في بلاد طبرستان كدولة أبي محمد الحسن بن علي الأطروش وأقرانه، وهو مع أنه كان شيعياً اثني عشرياً له كتاب يثبت فيه إمامة الأئمة الإثني عشر بالنصوص المتواترة تولى إمامة الزيدية وروح أمرهم وطريقتهم لإحقاق حق أهل البيت بأي اسم ورسم ومن هذا القبيل دولة الملوك الفاطميين باسم المهدوية والإمامة في مبانيها المرموزة العجيبة، وكم لذلك من نظير يحمده العقلاء ويرضى به المسلمون، فما ظنك بخلافة الخلفاء الراشدين الذين اتعبوا من بعدهم فلم يكن ولا يكون لها كفو، وقد سلّم لها الإمام المنصوص، ومن المعلوم أن كل مرتبة من هذه الرياسات الإسلامية العادلة المعبر عنها بالإمامة أو الخلافة أو الرضا لآل محمد أو الآمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لها قيمتها وقدرها، وليست مكذبة للإمامة الخاصة المنصوصة المشروطة بشروط مخصوصة، وصفات ربانية لن توجد إلا فيمن نص الله عليه على لسان رسوله ﷺ، ولأجل عدم التكاذب بين الإمامتين أجمع علماء الإمامية على جلالة زيد وعلمه وعبادته وخشيته وصلاحيته للسلطان الإسلامي وعلى موافقته للإمامة المنصوصة في حق أخيه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق، وله أشعار صريحة في ذلك، وكان يدعو الناس إلى رضا آل محمد والأمر بالمعروف وجُل الأخبار صريح في فضله والرضا بدعوته وما يخالفها مطروح أو مؤول عند الإمامية، ومنعُه عن القيام إنما كان إشفاقاً عليه لا تحريماً، فهو عليه السلام وإن قصرت مدته - إذ خرج في الأربعاء وقتل يوم الجمعة - لكنّ قدره الرفيع طويل، وأمر الحسين بن علي صاحب فخ أيضاً كذلك، فقد أبلى بلاء حسناً وجاهد في الله حق جهاده صلوات الله عليه

وعلى أصحابه وأنصاره والمستشهدين بين يديه، ولقد أجاد الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان المطلع المتبحر الخبير في كتابه «الفصول» وهو فصول من أماليه ومجالسه جمعها تلميذه العظيم علم الهدى السيد المرتضى الموسوي، وهذا الكتاب مخطوط عندنا منه نسخة قديمة، فقد جمع بين الإمامتين، وصالح بينهما على نحو ما أدت إليه فكرتنا بين الإمامة والخلافة قبل النظر إليه.

قال السيد المرتضى فيه ما نصه: «حضر الشيخ، أيده الله، بمسجد الكوفة، فاجتمع إليه من أهلها وغيرهم أكثر من خمسمائة إنسان، فانتدب رجل من الزيدية أراد الفتنة والفساد، فقال: بأي شيء استجزت إنكار إمامة زيد بن علي؟ فقال له الشيخ: قد ظننت عليّ ظناً باطلاً، وقولي في زيد لا يخالفني عليه أحد من الزيدية فلا يتصور مذهبي في ذلك بخلاف لهم، فقال الرجل· ما مذهبك في إمامة زيد بن علي؟ فقال له الشيخ: أنا أثبت من إمامة زيد ما يثبته الزيدية، وأنفي من ذلك ما تفيه فأقول: إن زيداً كان إماماً في العلم والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنفى عنه الإمامة الموجبة لصاحبها العصمة والنص والمعجز، وهذا، ما لا يخالفني عليه أحد من الزيدية، فلم يتمالك جميع من حضر من الزيدية أن شكروه ودعوا له وبطلت حيلة الرجل فيما أراد من التشنيع والفتنة» انتهى.

أقول هذا هو ملاك التصالح القطعي بين الإمامة لعليّ والأئمة المنصوصين من ولده، وخلافة الخلفاء الراشدين نثبت لهم ما أثبته الشيخ لزيد من الإمامة في العلم والزهد مضافاً إلى بيعة المسلمين لهم، واقتداء الإمام المنصوص بهم، وننفي عنهم الإمامة الموجبة للعصمة والنص والمعجز، وهذا مما لا يخالف عليه السلفَ واحدٌ من أهل السنة، ولا ادعاها الخلفاء الراشدون بإجماع الأمة، فما معنى الخلاف ومحاربة الإمامة التي لا تحاربهم، وإنكار منزلتها التي لا تنكر منزلة الخلافة للسّابقين الأولين القائمين بها، فسلوا السيوف المغمدة التي لا تقصدهم على وجوههم بلا موجب، ثم قالوا: ما سل سيف على شيء كما سل في الإسلام على الإمامة والخلافة وكان الحق أن يقال ما أغمد سيف عن الرياسة في أمة كما أغمد في صدر الإسلام بين الإمام والخليفة، حتى إذا نزلت بهم قضية ولم يكن عندهم أثر رجعوا إلى العلم

المذخور من معدن النبوة عند الوصي والإمام المنصوص، فيقول له قائلهم العظيم تارة غص يا غواص وأخرى لولا علي لهلكت، وثالثة لا بقيت لمعضلة ليس لها أبو الحسن، ورابعة لو وليهم هذا لحملهم على المحجة البيضاء.

ومن طريف ما يدل على أن علياً عليه السلام كان مسالماً لعقد الخلافة لهم، واثقاً بعدلهم في شؤونها وبحصول الغرض المطلوب بهم، وعدم منافاتها لمنزلته الإلهية، ولا للنص عليها، ولا لأولويته بها إن أتوه جميعاً طائعين: ما رواه غير واحد، منهم الإمام الأعظم الخبير الشيخ المفيد في فصول أماليه التي جمعها علم الهدى الموسوي وهو ما نصه. «حضر الشيخ أيده الله» «بسُرَّ من رأي» واجتمع إليه من العباسيين وغيرهم جماعة كثيرة، فقال له بعض مشايخ العباسيين: أخبرني من كان الإمام بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: كان الإمام من دعاه العباس إلى أن يمده لبيعته على حرب من حارب، وسلم من سالم، فقال العباسي: ومن هذا الذي دعاه العباس إلى ذلك؟ فقال له الشيخ: هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حيث قال له العباس في اليوم الذي قبض فيه رسول الله، ﷺ بما اتفق عليه النقل: ابسط يدك يا ابن أخي أبايعك، فيقول الناس عمُّ رسول الله بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان، فقال شيخ من فقهاء البلد، فما كان الجواب من علي؟ فقال له كان الجواب أن قال إن رسول الله ﷺعهد إليّ أن لا أدعو أحداً حتى يأتوني، ولا أجرد سيفاً حتى يبايعوني، ومع هذا فلي برسول الله شغل، فقال العباسي فقد كان العباس أيضاً على خطأ في دعائه له إلى البيعة؟ فقال له الشيخ: لم يخطىء العباس فيما قصد لأنه عمل على الظاهر، وكان عمل أمير المؤمنين على الباطن، فكلاهما أصاب الحق ولم يخطىء، والحمد لله. انتهى موضع الشاهد.

أقول ليت شعري إذا كان الأمر على هذا المنوال من المسامحة والمسالمة والعهد المعهود مع ما قدمنا من عدم التنازع بين الإمامة والخلافة، وعدم كون الشيعة والسنة أولاً وبالذات على طرفي الخط في هذين المقامين، فأي معنى للنزاع بينهما سيما في هذا اليوم؟ أم أي مصلحة في إبقائه وتأييده بعد توجه الأذهان إلى التقريب وتأسيس دار عظمى له في مركز الفضل والأدب؟! أم أي جدوى في هذا العصر لتجديد إيقاد النار التي أوراها الغافلون أو المفرقون من قبل بين الإمامة والخلافة

وبين أحد الثقلين أهل بيت النبوة، وبين عظماء المهاجرين من قريش؟! وهل يجوز بعد اللتيا والتي تشمير الساعد وشد الحيزوم لحفظ وميضها تحت الرماد كحفظ الزرادشتية نارها المعبودة في حفر بيوتها، رغماً على البرد والسلام الذي كان بين المنصبين وبين ذويهما في أول الأمر.

وإنما حدثت الأبحاث حول الإمامة والخلافة بعد ذلك تعصباً، وإلا فربُّ الإمامة وربُّها وربُّ الخلافة وربّانيها كانا متسالمين عليهما لم يسمع ولم ير من أحدهما هدم أساس منزلة صاحبه بمنزلة نفسه، بل اجتمعا على نقطة سواء، وتوازرا على هدف واحد بمنزلتين أحدهما إلهية والأخرى خَلقية.

ولو فرض على خلاف الواقع أن الأمر لم يكن على وجه السلم والوحدة، وجب على زعماء العلم والملك ستره عن الأغيار، وأن يقولوا لا خلاف بين الأمة في منزلة العترة ومنزلة الخلفاء، وكلٌّ عندنا على كرامته المنصوصة أو الملية.

لكن المؤسف - وأنّى ينجع الأسف - أنهم شرعوا أسنة كل خلاف مفترى في صدر الإسلام في صدور أهله المنشرحة بالسلم والسلام والاعتراف بالحق وحسن التدبير في الجمع بين الحقين، والخطب الأفظع أنهم في ظلال تلك الأسنة، وخلال تلك السيوف جانبوا أهل البيت وهضموا جانبهم الذي هو جنب الله القوي وصراطه السوي، في علومهم الموروثة فيهم عن معدنها وصاحب سكينتها والمبثوثة لديهم من باب مدينتها حتى في تفاصيل العقائد فضلاً عن مسائل الفقه، فمن له العناية بعلوم السلف والصدر الأول فهم عليهم السلام طرقها ومناهجها، فكيف يسوغ تركها ومجانبتها ويكتفي بعلوم غيرهم وحدها.

أو لم يتفكروا في أن أهل البيت لا يعتقدون في دينهم بخلاف ما يعتقده رسول ﷺ، ولا يفتون إلا بما يوافق علمه، أما عند الإمامية فلعصمتهم ومصونيتهم عن كل خطأ وجهل، فضلاً عن التعصب وغيره من الأهواء، وأما على فرض أن لا يكون أئمة منصوصين معصومين فليس علمهم بالكتاب والسنة وحقائقهما، ولا رواياتهم ولا فتاواهم من المناكير حتى يعدل عنهم إلى غيرهم، إذ المسلمون مجمعون على أن ما يعلمه أهل بيت الرسالة في دينهم أصلاً وفرعا وهم يدينون به بينهم وبين ربهم لا

يخطىء علوم جدهم المرسل، ولا ما يدين به السلف الصالح الحفاظ من الصحابة المخلصين المنجبين، وليس اليوم يوم مجانبة علومهم ولا مجانبة علوم الصحابة، وقد كان كثير من علماء الشيعة والسنة يجمع بينها في اجتهادهم لا يتركون علماً لا من هؤلاء ولا من هؤلاء تشهد بذلك كتب الشيعة كالمبسوط والخلاف للشيخ الطوسي، والتذكرة للعلامة الحلي وليس في ذلك تشيع للسني ولا تسنن للشيعي، لأن التسنن لا يدور مدار مجانبة معارف آل محمد الطاهرين. فليس كل متبع لجعفر بن محمد الصادق في الكلام والفقه شيعياً، ولا كل من يتبع فيهما طرق الصحابة وفتاوى الأئمة الأربعة، ومن قبلهم من رواة السنة والمتكلمين منهم من قبل ومن بعد سنياً.

فكم عالم أو عامي، يتبع تعاليم أهل البيت في أصولهم وفروعهم، واثقاً بعلومهم العقلية والنقلية، مؤثراً لهم على من سواهم، لوثوقه بأن علومهم أقرب إلى علم رسول الله ﷺ وسنته، لكن لا يعتقد إمامتهم المنصوصة، وولايتهم المعصومة، ولا كونهم حجج الله تعالى على جميع العالمين يجب طاعتهم على حد طاعة جدهم، بل يعتقد صحة خلافة الخلفاء على تلك الأصول المشهورة بين أهل السنة، فهو سُنّيٌّ المباني، جعفري الطريقة.

وكم ممن يتبع الطرق التي حفظها أو دونها أهل السنة في صدورهم أو صحاحهم الستة، أو مجاميعهم السابقة على الصحاح كمجموع ابن شهاب الزهري، وعبد الملك بن جريج وغيرهما، ثقة منه بها، جامداً عليها، أو مجتهداً فيها نقاداً لها. ولكن لا يتتبع ما نقل عن أهل البيت محفوظاً أو مدوناً في الأصول الأربعمائة، أو الكتب الأربعة المشهورة للإمامية، ثم الأربعة الأخرى بعدها، أو ما كان مدوناً قبلها في أربعة آلاف كتاب من كتب رواة جعفر الصادق وتلامذته، وذلك لمرونته على روايات أهل السنة في المحيط المناسب لذلك، فاستغنى بها في إصابة السنة سيما مع عدم معرفته لثقات أهل البيت، أو عدم اطلاعه على كتبهم وجوامعهم ومعاجمهم أو زعمه بهذه المرونة والأنس، وكثرة أصحاب طريقته وأنصارها، أن ما بيده يغني عن الفحص عن علوم أهل بيت نبيه ﷺ أو ظنه وافق بينهما ولو في خصوص المسائل

التي هي عامة البلوى، أو ظنه أن له الخيرة في اختيار أيهما شاء، وأنه لا يجب عليه النقد والتحقيق والجمع والتوفيق بين الطريقين، أو أحس العجز من نفسه، إذ قضى أكثر من عمره في معرفة تلك الطريقة المتسننة والعمل بها فيشق عليه الورود في دائرة علمية وسيعة أخرى، يكون فيها كالطفل الأبجدي مثلاً فيقول في نفسه: متى أتعلمها، ومتى أعمل بها، وأنى لي قوة الاجتهاد؟ فيها فيثبط نفسه عنها بهذه الأعذار وأشباهها، وبمثل ذلك يرجع في العقائد الكلامية إلى ما أَلِفَهُ وبنى عليه وسخره من دلائل التابعين لأصحاب المقالات الحادثة، فلم يلتفت إلى ما حققه أهل البيت في المسائل الكلامية ولا نظر فيها ولا بحث عنها، ومع ذلك كله تراه معتقداً بإمامتهم المنصوصة على الوجه الذي تعتقده الإمامية حتى أنه لو كان في عصر واحد منهم فاتفق لقائه وسؤاله عما لا يعلم أو علم من غيرهم، اتبع قوله ودان به، ومثل هذا الصنف كثير في العلماء القدماء، حتى أنه كان فيهم من يعمل بالقياس، وكذا في العوام، فهذا الصنف جعفري المباني في الإمامة، وسني الطريقة في الكلام والفقه وأصول الفقه، وقد اتفق ذلك لكثير من علماء السنة بالمعنى المعروف، أي الذين لا يقولون بالإمامة المنصوصة، ويتبعون في الفقه طرق غير أهل البيت، وفي العقائد أيضاً طريقة غيرهم، ثم إذا لقوا أحداً منهم عليهم السلام، وعرفهم بغير ما كانوا يعرفونه من غيرهم تركوه واتبعوا قول أهل البيت، مع بقائه على تسننه في الإمامة والخلافة، حتى إنا وجدنا كثيراً من فرق المرجئة حتى المرجئة الشكاك الحشوية من مرجئة العراق وأصحاب الحديث إذا وقفوا على كلام أهل البيت أو سألوهم اتبعوهم فيه، وهم يرون الإمامة والخلافة لكل من أقيم بعد الرسول ﷺ مقامه في لم الشعث وجمع الكلمة، والسعي في أمور الملك، والرعية، وإقامة الهدنة، وتأمير الأمراء، وتجنيد الجنود والدفع عن بيضة الإسلام، وردع المعاند، وتعليم الجاهل، وإنصاف المظلوم، وربما كان فيهم من يعرف الإمامة المتعاطفة المأخوذة من نص كلامهم. لكن الجم الغفير وقعوا في الغلط في ملاك التسنن والتشيع في الفقه والعقائد، وفي الخلط بين الإمامة والخلافة، وفي توهم المعارضة بينهما كما شرحناه.

وأما اليوم، فيجب تعارف العلوم والثقافات بين القبيلتين، والتسالم على

الخلافة للخلفاء الراشدين، والإمامة المنصوصة للأئمة الصفوة العترة، من غير حاجة إلى تنزل السني عن تسننه، ولا الشيعي عن تشيعه، ثم يجب تحصيل النمرقة الوسطى في العقائد وفي الفقه، وهو الأمر الثالث المعزِّز لما شرحه العلامة الكبير شيخ الإسلام من الأمرين، ليكون للتقريب صورة عملية، وهي البناء على عقائد السلف المطابقة لمحكمات الكتاب والسنة، والجمع في الاجتهاد بين الصحاح والجوامع الأربعة عشر، ستة منها لأهل السنة، وثمانية للإمامية، وتدريس الفقه الجعفري في ممالك السنة، وتدريس عقائد السلف التي حفظتها كتب الإمامية لتتعارف العلوم، وتتآلف العقائد، وتتوانس المسلمون مع التعظيم والحرمة لكل مذهب.

وهل هذا الرجاء إلا من دار التقريب، فالمرجو من جماعة التقريب الكرام عموماً، ومن فضيلة شيخ الإسلام خصوصاً: نصب كرسي في القاهرة لتدريس علوم الإمامية والترغيب لسائر ممالك السنة في ذلك ليتصل المسلمون بعضهم ببعض ولا يضيق ذرعاً أهل كل مذهب من استماع علوم إخوانه سواء اختاروها أم لا، وسواء أدى اجتهادهم بعد استفراغ وسعهم فيها إلى موافقتها أم لا، فإن اختلاف أنظار الفقهاء بعد تحقيق أدلة الأحكام لا ينبغي أن يسمى خلافاً يعتد به في تفريقهم شيعاً وأحزاباً،فإن كلاً منهم يستفرغ وسعه في إطاعة مولاه الذي هو مولى الكل وفي امتثال أمره، فمَثل الفقيهين المختلفين، مَثل مملوكين لمولى واحد ينادي أحدهما بعينه أو كليهما بسقيه الماء، فظن أحدهما بعينه أمره بإيتائه الغداء والآخر بسقيه الماء، فبادر كل إلى الامتثال بإتيان ما ظنه إطاعة لأمره، فكلاهما ممتثل مطيع له معذور مثاب، نعم قد يتفق نادراً ترتب مفسدة على عمل المخطىء لكنها تنجبر غالباً بمصلحة الطاعة والانقياد، على أن الخطأ غالباً ينشأ عن القصور أو المسامحة في الفحص.

وبالجملة فإذا حصلت العناية بدراسة مذهب أهل البيت وسائر المذاهب في الممالك الإسلامية حصل التقريب الحقيقي بين المسلمين، وقد كان في الإمامية فيما سبق جماعة يدرسون المذاهب الخمسة على أتم وجه، لكن لا يحضرني من علماء

السنة من جازاهم بهذه الحسنة، وبدراسة المذهب الجعفري بعد رسمية المذاهب الأربعة من عهد القادر بالله العباسي الحاكم بها في العراق، وتلاه الظاهر بيبرس في مصر وقبله المعز بن باديس (١) في إفريقية، وغيرهم في غيرها في قصص طويلة سجلها التاريخ.

ولنا الرجاء الأكيد، والأمل الوطيد من فضيلة شيخ الإسلام ومن جماعة التقريب الكرام أن يكونوا هم القدوة في تأسيس هذه الحسنة، كما أنهم هم القدوة في تأسيس دار التقريب.

وعلينا أن نسرد ذكر الصحاح الستة لأهل السنة، والصحاح الثمانية للإمامية تذكرة لمن تذكر والأمر لله تعالى من قبل ومن بعد.

أما الصحاح الستة:

فأولهما صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المولود سنة ١٩٤هـ، والمتوفي سنة ٢٥٦هـ، وقد حكى عنه محمد بن يوسف الفربري، وهو آخر من بقي ممن سمع صحيحه أنه قال: صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله، وما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، قال الفربري: سمعَ صحيحَ البخاري تسعون ألف رجل (سبعون ألف رجل) فما بقي أحد يرى عنه غيري، وروي عنه أبو عيسى الترمذي كذا في الوفيات، أقول عدةُ أحاديث صحيح البخاري على ما ذكره الشهيد الأول في الذكرى، وشهد به ابن حجر مع المكرر، سوى المعلقات والمتابعات· سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثاً، والخالص بلا

---

(١) المعز بن باديس هو الحميري الصنهاجي صاحب إفريقة وما والاها، ولقبه الحاكم صاحب مصر شرف الدولة في سبع وأربعمائة، وكان مذهب أبي حنيفة أظهر المذاهب في إفريقية، فحمل المعز جميع أهل المغرب على مذهب مالك، وحسم مادة الخلاف في المذاهب واستمر الحال على ذلك قروناً منه.

تكرير ألفان وستمائة وحديثان، وفيه من المتون المعلقة المرفوعة مائة وخمسون حديثاً.

الثاني: صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفي سنة ٢٦١هـ، وعدة أحاديثه بلا تكرار أربعة آلاف حديث، ومع المكرر ٧٢٧٥، كذا عن كشف الظنون.

الثالث: صحيح أبي داود السجستاني سليمان بن أشعث المولود سنة ٢٠٢هـ، والمتوفي سنة ٢٧٥هـ، وكان ابنه عبد الله من أكابر حفاظ بغداد، وله كتاب المصابيح، وتوفي سنة ٣٦١هـ، وهذا الصحيح مشهور بالسنن، وعدة أحاديث سننه على ما قاله نفسه أربعة آلاف وثمانية أحاديث من الصحيح، وشبهه ومقاربه وعدد البقية غير معلوم، ونقل عنه ابن خلكان أنه قال: كتبت عن رسول الله ﷺ ستمائة ألف حديث انتخبت منها كتاب السنن.

الرابع: صحيح محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفي سنة ٢٧٩هـ، قال ابن خلكان: صنف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن، وبه يضرب المثل، وهو تلميذ البخاري، وشاركه في بعض شيوخه، مثل قتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر، وابن بشار وغيرهم.

الخامس: صحيح أحمد النسائي المتوفي سنة ٣٢٣هـ.

السادس: صحيح محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني المولود سنة ٢٠٩هـ، والمتوفي سنة ٢٧٣هـ، قال ابن خلكان: كان ابن ماجه إماماً في الحديث عارفاً بعلومه، ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري لكتب الحديث، له تفسير القرآن الكريم، وتاريخ مليح، والسنن أحد الصحاح الست.

أقول، لإخواننا أهل السنة صحاحٌ آخر كصحيح عبد الله الدارمي السمرقندي المتوفي في القرن الثالث، وموطأ مالك، وهو الذي جعله رزين العبدري في كتابه: الجمع بين الصحاح الستة سادسها بدل صحيح ابن ماجه. وكجامع الأصول في الجمع بين الستة أيضاً، لمبارك بن الأثير الجزري. وكالجمع بين الصحيحين. صحيح

البخاري وصحيح مسلم لمحمد بن أبي نصر الحميدي. وكالمصابيح المشابه لكتاب من لا يحضره الفقيه في حذف الإسناد، للسيد حسين بن مسعود بن الفراء البغوي نقل فيه الأحاديث الصحاح والحسان النبوية أصولاً وفروعاً ومراداً، وجعل من الصحاح مخرجات البخاري ومسلم، ومن الحسان روايات الترمذي والسجستاني، توفي بمرو في سنة ٥٠٥هـ، وبغ وبغشور بلدة بين مرو وهرات، ومن الشروح، عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي، لأبي بكر محمد المغافري المتوفي سنة ٥٤٣هـ، وكان معاصراً للفخر الرازي وكتاب الفتح الباري بالسيح الجاري في شرح صحيح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني وغير ذلك.

وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية للمحمدين السبعة، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد الحسين المرحوم المعاصر النوري، صاحب المؤلفات الكثيرة المطبوعة.

أولها: الكافي في الأصول والفروع والأخلاق وأحوال الأنبياء والأئمة والسماء والعالم، وكل ما يتعلق بذلك على أتقن وجه وأحسنه للشيخ أبي جعفر المجدد بشهادة الفريقين محمد بن يعقوب الكليني المتوفي ٣٢٩هـ، وقد شهد جماعة منهم الشيخ البهائي في الوجيزة بأنه ألف الكافي في عشرين سنة، وذكر غير واحد منهم السيد رضى الدين علي بن طاوس في كشف المحجة، أن الكليني كان معاصراً لوكلاء مولانا المهدي وسفرائه الأربعة، وقال صاحب الوسائل ما حاصله أن الأصول والكتب التي كانت منابع اطلاعات الكليني قطيعة الاعتبار، لأن باب العلم واستعلام حال تلك الكتب بوسيلة سفراء القائم كان مفتوحاً عليه لكونه معهم في بلد واحد بغداد. انتهى ملخصاً.

وكتاب الكافي خلاصة الأصول الأربعمائة من أربعمائة مصنف، كما عنى الشهيد الثاني في شرح الدراية، وكانت تلك الأصول بأجمعها موجودة في عصر الكليني، كما صرح به شيخنا العلامة النوري في مستدرك الوسائل.

أقول قد علم كل حاضر وباد أن العلوم التي انتشرت من الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وملأت أقطار العالم مما لم ينقل مثلها عن أحد، وذلك أن

أصحاب الحديث ضبطوا أسامي ثقات رواته وهم أربعة آلاف رجل، صرح بذلك المطلع الخبير الشيخ المفيد في الإرشاد، والمحقق الحلي في المعتبر، وابن شهر أشوب في المناقب، وزاد في المناقب أن ابن عقدة ذكر الأربعة آلاف في كتابه، وقال الطبري في أعلام الورى: أن الأربعة آلاف رجل كانوا من مشاهير أهل العلم، وقد جمعوا من أجوبة مسائل الصادق عليه السلام أربعمائة كتاب، تسمى بالأصول، وقد رواها أصحابه وأصحاب ابنه. انتهى.

أقول إن ابن عقدة هذا هو أحمد بن سعيد الكوفي المتوفي سنة ٣٣٢هـ بالكوفة، وأمره في الوثاقة والجلالة والحفظ مشهور، اعتنى بذكره عظماء الفريقين وعن الدارقطني، أن أهل الكوفة أجمعوا على أنه لم ير من زمن ابن مسعود الصحابي إلى زمن ابن عقدة أحفظ من ابن عقدة، وكلٌ ما كان عند الناس من العلم فهو يعلمه ولا عكس، وعن ابن كثير والذهبي واليافعي، أنه لا كلام لأحد في صدقه وأمانته وكتابه المسمى (أسماء الرجال) هو المشتمل على أسامي الأربعة آلاف رجل من ثقات رواة الصادق عليه السلام مع ذكر حديث كل واحد منهم، وقد أجمع أصحابنا أن لكل منهم كتاباً من جملتها الأصول الأربعمائة، وفي الوسائل أن الكتب ستة آلاف كتاب، وبالجملة فالكتب والأصول كانت عند الكليتي، فجاء كتابه الكافي أتقن كتاب في الحديث أصولاً وفروعاً، وكونه المجدد لمذهب الإمامية في المائة الثالثة عند الطائفتين مشهور مسطور، فمن أهل السنة ممن اعترف بذلك ابن الأثير في الجامع والطيبي في شرح المشكاة في آخرين.

قال الشهيد في الذكرى. إن أحاديث كتاب الكافي بانفراده أكثر من مجموع الصحاح الستة للجمهور، قلت قد تقدم ذكر عدة أحاديث كل منهما، وأما عدة أحاديث الكافي فهي ستة عشر ألف ومائة وتسعون حديثاً وزاد بعضهم على ذلك تسعة أحاديث، وكلها صحيح باصطلاح القدماء، أي حجة معتبرة، وأما على اصطلاح المتأخرين في تنويع الأحاديث المنسوب أحداثه إلى ابن طاوس والعلامة الحلي، فالصحيح الاصطلاحي أي كل من كان في رجال السند عدل أمامي فهو سنة ٥٠٧٢ والموثقات ١١١٨، والقوى ٣٠٢، والمعتبر أي الصحيح القدمائي ٩٤٨٥

الثاني: كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ المشهور بالصدوق محمد بن علي ابن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المولود بدعاء القائم المتوفي سنة ٣٨١هـ، صاحب الكتب القيمة الشهيرة تبلغ ثلثمائة مصنف.

الثالث والرابع: التهذيب والاستبصار لمؤلفهما شيخ الطائفة أبي جعفر محمد ابن الحسن بن علي الطوسي المولود في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ، والمتوفي بالنجف في المحرم سنة ٤٦٠هـ، وهو البحر الذي لا يساجل في جميع العلوم الدينية، وقد أجمع أهل الخبرة على ثقته وصدقه وحفظه وتبحره، ومصنفاته كثيرة شهيرة.

الخامس: الوافي، في الجمع بين هذه الكتب الأربعة في أحسن ترتيب مع البيان والتحقيق لمحمد بن المرتضى المدعو (بمحسن الكاشاني) المتوفي سنة ١٠٩١هـ، وله المصنفات المنقحة الرائعة في العلوم العقلية والنقلية، وهي مشتهرة منتشرة.

السادس: بحار الأنوار، في خمسة وعشرين مجلداً مطبوعاً، للعلامة الأفضل الأورع المولى محمد باقر المجلسي المتوفي سنة ١١١٠هـ، وقيل سنة ١١١١هـ.

السابع: الوسائل، في أحسن ترتيب، للمحدث الأعظم محمد بن الحسن الحر العاملي صاحب المؤلفات الكثيرة الرائقة، هاجر إلى مشهد الرضا، وبقي بعد المجلسي المذكور سنين، وكان شيخ الإسلام بمشهد الرضا، وله ضريح يزار في الصحن العتيق الرضوي.

الثامن: مستدركات الوسائل في ثلاثة مجلدات كبار مطبوعة، لشيخنا المحدث العلامة محمد الحسين النوري صاحب المؤلفات الكثيرة المطبوعة.

ثم إن من مفاخر أهل السنة التي غفلوا عنها، وأنا أول من يذكرهم بهذه المنقبة الفخمة التي دخلت بيوتهم مع العلم الراسخ والمجد الشامخ وسلطان النبوة الباذخ، وهم عنها ذاهلون، وعن الانتساب إليها والإقبال بكلهم عليها إلى غيرها عادلون، أن الإمام جعفر بن محمد الصادق وولده المعصومين من ولد إمامهم الأعظم أبي بكر الصديق رضي الله عنه من قبل أمه، فإن أمه أم فروة بنت القاسم الفقيه ابن محمد

بن أبي بكر وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وهي بنت عم القاسم المذكور، فالإمام محمد بن علي الباقر صهر الصديق على ابنة حفيده القاسم، وكان يقول جعفر بن محمد ولدني أبو بكر مرتين، يعني بهما محمداً والقاسم، فالصديق رضي الله عنه جد الصادق، والكاظم والرضا والتقي الجواد والنقي الهادي والحسن الزكي العسكري ومهدي الأمة، فانظر ماذا صنع المفرقون بين الأمة، كيف أخرجوا أئمة أهل بيت الرسالة من ولد الصديق وعلومهم عن بيوتهم وتعلقوا بأذيال علوم قوم آخرون، وحالوا بين الصديق وأعلام شرفه وفخاره، وأطفأوا من أهل بيت الصديق مصابيح أنواره، فاليوم يوم التعلق بذيل الصديق في أهل بيته الصفوة، والاستغفار من كل غفلة وهفوة، وأول علائم التقريب العملي بين السنة والشيعة نصب كرسي تدريس الفقه الجعفري في الأزهر الشريف، والعناية الكاملة بجوامعه ومعاجمه، فيقْفُوا أثره سائر الممالك الإسلامية، وبذلك تقر عين الصديق وعيون الخلفاء الراشدين، ثم السني على تسننه، والشيعي على تشيعه، والمجتهدون على اجتهادهم بعد الجمع والتوفيق بين صحاح الإمامية الثمانية التي طلعت شمسها من بيوت ولد الصديق والصحاح الستة التي ظهرت من بيوت قوم آخرين، غفر الله لهم ولنا ولجميع إخواننا المسلمين والحمد لله رب العالمين؟.

الفهرس